

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945 - قالمة -

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

LMD



## دور ونظام ضمان الودائع في القضاء على المخاطر المالية في البنوك

تحت إشراف:

بولقصبيات محفوظ

من إعداد الطالبتين:

برينيس سلطنة

نعمون مريم

2012-2011

# تَشْكُر

بعد الشكر والحمد لله سبحانه وتعالى على نعمته وفضله ودوام الصحة والعافية أن وفقنا في انجاز هذا العمل المتواضع ، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وبعد

نتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف " بولقصبيات محفوظ " والذي لم يبخل علينا يوماً بنصائحه وتوجيهاته طيلة قيامنا لهذا العمل ، فجزاه الله كل خير وأثقل ميزان حسناته كما نتوجه بجزيل الشكر إلى كل عمال البنك الوطني الجزائري ونخص بالذكر السيدة "بازين صبرينة"

ونتقدم بالشكر لإدارة قسم علوم التسيير .

كما نتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا لإتمام هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد وأخيراً نتوجه بالعرفان لمجهودات كل الأساتذة الذين رافقونا عبر محطات سفرنا الدراسي إلى كل هؤلاء نقول " ألف ألف شكر "

مريم\*سلطانة

## الفهرس:

.....	قائمة الجداول
.....	قائمة الأشكال
أ.....	المقدمة العامة
.....	الفصل الأول: الوساطة البنكية وسياسة الودائع
01.....	مقدمة الفصل
02.....	المبحث الأول: الوساطة البنكية
02.....	المطلب الأول: مفهوم الوساطة البنكية وأهميتها
05.....	المطلب الثاني: أنواع الوساطة البنكية
07.....	المطلب الثالث: أسس العلاقة القائمة بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض المالي
08.....	المبحث الثاني: ماهية الودائع المصرفية
09.....	المطلب الأول: مفهوم الودائع المصرفية وأهميتها
11.....	المطلب الثاني: تصنيف الودائع المصرفية
16.....	المطلب الثالث: مصادر الودائع وطرق إيداعها
18.....	المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في الودائع
18.....	المطلب الأول: العوامل المؤثرة في جذب الودائع
19.....	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في استقرار الودائع
21.....	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في عدم استقرار الودائع
23.....	المبحث الرابع: الاستراتيجيات الأساسية لجذب الودائع
23.....	المطلب الأول: المنافسة السعرية
24.....	المطلب الثاني: المنافسة غير السعرية
28.....	المطلب الثالث: تقييم إستراتيجية جذب الودائع
30.....	خلاصة الفصل
.....	الفصل الثاني: دراسة المخاطر المالية
31.....	مقدمة الفصل
32.....	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المخاطر
32.....	المطلب الأول: تعريف المخاطرة
33.....	المطلب الثاني: تصنيفات المخاطرة وأدوات التعرف عليها
39.....	المطلب الثالث: تقنيات التعامل مع المخاطرة
40.....	المبحث الثاني: طبيعة المخاطرة المالية
40.....	المطلب الأول: تعريف المخاطر المالية
41.....	المطلب الثاني: تحليل المخاطر المالية
42.....	المطلب الثالث: أنواع المخاطر المالية
47.....	المبحث الثالث: ضوابط إدارة المخاطر المالية
47.....	المطلب الأول: إدارة مخاطر الائتمان

48.....	المطلب الثاني: إدارة مخاطر معدل الفائدة والسيولة.....
49.....	المطلب الثالث: إدارة مخاطر التشغيل و السوق.....
52.....	<b>المبحث الرابع: مناهج قياس المخاطر المالية و إستراتيجية مواجهتها.....</b>
52.....	المطلب الأول: مصادر المخاطر المالية.....
52.....	المطلب الثاني: كيفية قياس المخاطر المالية.....
58.....	المطلب الثالث: طرق تسيير المخاطر المالية.....
63 .....	<b>خلاصة الفصل.....</b>
.....	<b>الفصل الثالث: نظام ضمان الودائع.....</b>
64.....	<b>مقدمة الفصل .....</b>
65.....	<b>المبحث الأول: ماهية نظام ضمان الودائع.....</b>
65.....	المطلب الأول: لمحة تاريخية حول نظام ضمان الودائع.....
66.....	المطلب الثاني: مفهوم نظام ضمان الودائع وأنواعه.....
71.....	المطلب الثالث: السمات الرئيسية لأنظمة التأمين على الودائع.....
72.....	<b>المبحث الثاني: إدارة نظام ضمان الودائع وتجاربه في بعض الدول.....</b>
72.....	المطلب الأول: أهمية نظام ضمان الودائع وحماية المودعين.....
73.....	المطلب الثاني: تجارب بعض الدول في مجال نظام ضمان الودائع.....
75.....	المطلب الثالث: الآثار السلبية لأنظمة ضمان الودائع .....
78.....	<b>المبحث الثالث: دور نظام ضمان الودائع في تقليل المخاطر المالية.....</b>
78.....	المطلب الأول: أهداف نظام ضمان الودائع:.....
81.....	المطلب الثاني: وسائل السلطات المختصة في معالجة المخاطر المالية.....
82.....	المطلب الثالث: دور نظام ضمان الودائع في تقليل المخاطر المالية.....
84.....	<b>المبحث الرابع: واقع نظام ضمان الودائع في الجزائر.....</b>
84.....	المطلب الأول: العوامل التي دفعت الجزائر إلى إنشاء نظام ضمان الودائع.....
84.....	المطلب الثاني: تأسيس نظام ضمان الودائع في الجزائر.....
86.....	المطلب الثالث: اثر نظام ضمان الودائع على مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الجزائرية.....
88.....	<b>خلاصة الفصل.....</b>
.....	<b>الفصل الرابع: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري –وكالة قالمة.....</b>
89.....	المبحث الأول : تعريف بالبنك محل الدراسة – وكالة قالمة-.....
89.....	المطلب الأول: تعريف البنك الوطني الجزائري – وكالة قالمة-.....
89.....	المطلب الثاني: مهام البنك الوطني الجزائري – وكالة قالمة-.....
90.....	المطلب الثالث: الهيكل الإداري لبنك الوطني الجزائري.....
.....	<b>المبحث الثاني: تعاملات البنك الوطني الجزائري في ظل نظام ضمان الودائع:</b>
93.....	<b>وكالة قالمة-.....</b>
93.....	المطلب الأول: انخراط البنك الوطني الجزائري في مؤسسة ضمان الودائع.....
93.....	المطلب الثاني: موارد البنك الوطني الجزائري – وكالة قالمة-.....
95.....	المطلب الثالث: أنواع الائتمان في البنك الوطني الجزائري-وكالة قالمة-.....
96.....	المطلب الرابع: قياس مخاطر البنك الوطني الجزائري -وكالة قالمة-.....
97.....	المطلب الخامس: دور نظام التأمين علي الودائع في البنك الوطني الجزائري –وكالة قالمة-.....
99.....	<b>المبحث الثالث : رضا الزبون على نظام الودائع في BNA-وكالة قالمة-.....</b>



99.....	المطلب الأول: بناء الاستثمارة وتوزيعها.....
99.....	المطلب الثاني: تحليل الاستثمارة ونتائجها.....
112.....	المطلب الثالث: النتائج المستقاة من الدراسة.....
113.....	الخاتمة العامة.....
	الملاحق
	قائمة المراجع

## المقدمة العامة:

تواجه البنوك العديد من التحديات وأهمها تحقيق متطلبات الاستقرار المصرفي الذي يمثل مرتبة متقدمة بين الأهداف الاقتصادية والتنموية، وهذا الهدف يدعم النمو الاقتصادي والمنافسة وزيادة الكفاءة والفاعلية المصرفية والفاعلية الاقتصادية، كما أن معدلات الودائع في الجهاز المصرفي تشكل احد أهم البنود اللازمة لدعم هذا الاستقرار، حيث أن إخفاق البنوك في أداء التزاماتها اتجاه زبائنها حتى ولو كانت حالات ظرفية قد يهدد بحدوث عدم استقرار مالي وينبأ يتعرض النظام المصرفي لعدم الاستقرار وحدث أزمة الثقة لدى المودعين يمكن أن تكون تداعياتها وخيمة على البنوك عامة.

فالودائع المصرفية فالودائع المصرفية بطبيعتها ديون المصرفية بطبيعتها ديون عن المصارف واجهة التسديد، ومن البديهي أن سلامة النظام النقدي إجمالاً يقوم على سلامة وأدواته، النقود والودائع وأي خطر يهدد هذا الودائع، الثقة فيها تشكر تهديداً مباشر النظام النقدي ولنقادي حدوث مثل هذه الأزمات المالية والمصرفية، فإن السلطات المعنية تتبنى آليات تكفل تدعيم البنوك التي قد تقع في إفسار أو تعثر مالي من أجل حماية المودعين، ومن أجل المحافظة على سلامة واستقرار النظام المصرفي ومن بين هذه الآليات ما يسمى بنظام ضمان الودائع.

وقد ظهرت أهمية التأمين على الودائع وحماية المودعين في الفترة الأخيرة باعتباره من العناصر الفعالة في التغلب في التغلب على المشكلات التي تواجه المؤسسات المالية التي تقبل الودائع بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة، ومن أجل ذلك نجد أن الدول التي لا تطبق هذا النظام بدأت بدراسة إمكانية تطبيق هذه الأنظمة نظراً لأهميتها في علاج المشكلات والأزمات التي تواجه البنوك ن وإثراء المعرفة المصرفية في الجزائر حول أنظمة ضمان الودائع، العمل على تعزيز الثقة في الجهاز المالي المصرفي الجزائري من خلال المساهمة في استقرار وتطوير سياسة استقطاب الودائع، بالإضافة إلى تقوية المخاطر المالية وما نتج عنها من تعزيز الدور الاقتصادي والتنموي للبنوك، وزيادة كفاءة أدائها وفعاليتها مما ينعكس بالإيجاب على المجتمع المالي والاقتصادي الوطني.

ومن الضروري الإشارة إلى أن من أهم أهداف التأمين على الودائع حماية صغار المودعين والمحافظة على استقرار الجهاز المصرفي حتى يؤدي دوره بكفاءة في النشاط الاقتصادي، من حيث أن وجود نظام الودائع يساعد على حصر الأزمات المصرفية ويضمن المودعين على أموالهم، كما أنه يساهم في الحد من النزوح جزء من الودائع المصرفية غلا أنه يساعد على توزيع الودائع بين البنوك نتيجة تساوي البنوك الصغيرة والكبيرة في مستوى استحوادهم على ثقة الجمهور وفضلاً على ذلك، فقد اعتبر وجود هذا النظام أمر هاماً سيساعد في تدعيم شبكة الأمان المالي في البنوك ويشكل احد مكوناتها.

وبناء على ما تقدم ارتأينا الإجابة على السؤال الجوهري التالي:

**ما مدى أهمية ودور نظام ضمان الودائع لتدعيم شبكة الأمان المالي في البنوك الجزائرية؟**  
ويمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي الوساطة البنكية وفيما تتمثل العلاقة بين أطراف هذه الوساطة؟
2. ماذا نقصد بسياسة الودائع؟
3. ما هي المخاطر المالية وكيفية تسييرها؟
4. ماذا نقصد بنظام الودائع وما هي العوامل التي دفعت إلى إنشائه؟ وما هو واقع نظام الودائع في الجزائر؟

وحاولنا الإجابة على الإشكالية السابقة منها من خلال العمل على التأكد من الفرضيات التالية:

1. إنشاء نظام ضمان الودائع يؤثر ايجابياً على درجة الاستقرار الودائع وجذب المزيد من المدخرات في الجهاز المصرفي الجزائري.
2. يؤدي إنشاء نظام ضمان الودائع على التقليل من الأثر السلبي لظروف السياسة والأوضاع الاقتصادية على الجهاز المصرفي الجزائري.
3. نظام ضمان الودائع يقلل من درجة المخاطرة المرتبطة بالودائع إلى مستوى أدنى.

وفي سياق ما سبق قمنا بالاعتماد على جانبين أساسيين الأول تناول في الجانب النظري المنهج الوصفي نظرا لتماشيه مع طبيعة الظاهرة المدروسة بالعمل وصفها وتجميع جزئياتها وهذا بالاعتماد على مجموعة مختلفة من المصادر الأولية أهمها: الكتب العلمية العربية والأجنبية ، ملتقيات والمصادر الثانوية:التقارير والنشريات، الصحف والمجلات

أما الجانب التطبيقي اعتمد فيه بالمنهج الوصفي التحليلي ، حيث قمنا بوضع استبيان بطريقة علمية بالاشتراك مع الأستاذ المشرف فاخترنا عينة عشوائية من زبائن بنك الوطني الجزائري BNA – قالمة - وكذلك اعتمدنا على المقابلة والملاحظة.

وقد قسمنا بحثنا إلى ثلاث فصول نظرية وفصل تطبيقي، حيث تناولنا في الفصل الأول أربعة مباحث ، يتمثل المبحث الأول في الوساطة البنكية أما المبحث الثاني يتحدث عن ماهية الودائع المصرفية ، وفي المبحث الثالث تناولنا العوامل المؤثرة في الودائع وفي المبحث الأخير تحدثنا فيه الاستراتيجيات الأساسية لجذب الودائع.

أما الفصل الثاني تطرقنا فيه إلى دراسة المخاطر المالية حيث يشمل المبحث الأول مفاهيم عامة حول المخاطر، والمبحث الثاني خصصناه للحديث عن طبيعة المخاطر، والمبحث الثالث ضوابط إدارة المخاطر المالية والمبحث الرابع تعرفنا على مناهج قياس المخاطر المالية وإستراتيجية ومواجهتها.

أما الفصل الثالث خصص لنظام ضمان الودائع حيث قسم هذا الفصل بدوره إلى أربعة مباحث حيث تناول المبحث الأول ماهية نظام ضمان الودائع ، والمبحث الثاني تحدثنا عن إدارة نظام ضمان الودائع وتجاربه في بعض الدول ، والمبحث الثالث دور نظام ضمان الودائع في مواجهة المخاطر المالية وفي المبحث الأخير تطرقنا إلى واقع نظام ضمان الودائع في الجزائر.

#### أما الجزء التطبيقي قسم إلى ثلاث مباحث :

الأول: قمنا فيه بالتعريف بالبنك محل الدراسة ، المبحث الثاني تعاملات البنك الوطني الجزائري في ظل تأمين الودائع ، أما المبحث الثالث تناولنا فيه عن تقييم رضا الزبون على نظام ضمان الودائع في BNA. وفي إطار انجاز العمل الذي بين أيدينا عانينا من عدة صعوبات .

1. صعوبة الوصول إلى المعلومة فيما يخص تصفية بنك الخليفة وبنك الصناعة والتجارة وعدم توفر شركة ضمان الودائع البنكية على أية وثائق تعين الباحثين في هذا المجال
2. قلة الدراسات والمراجع التي تناولت هذا الموضوع.
3. عدم التساهل الكلي لإدارة البنك مع المتربص.
4. تحديد أيام قليلة ومحددة للمتربص حيث تكون هذه الأيام في الغالب قليلة الزبائن .
5. عدم إتاحة فرصة للمتربص من الاطلاع المباشر على سيرورة نشاط البنك.
6. رفض الزبائن الإجابة على الاستمارة .

مقدمة الفصل:

تمكن الوساطة المالية من استغلال امثل للموارد المالية وهذا علاوة على تفعيل النقود وذلك من خلال تلقي الودائع ، منح القروض وإنشاء النقود ، وكذا توفير السيولة اللازمة للاقتصاد ، دون اللجوء إلى الإصدار النقدي ذو الآثار التضخمية، بحيث تولي البنوك التجارية اهتماما بمختلف الجوانب المحيطة بالودائع بالإضافة إلى دراسة مختلف العوامل المؤثرة بها وهذا محاولة منها على تقليل المخاطر المحيطة بالودائع، والعمل على الاستغلال الجيد لمجمل موارد البنك خاصة الودائع منها لان ملكيتها لا تنتقل بصفة دائمة إذ يعتبر دين على البنك يسترده صاحبه وقت الحاجة له، وعلى هذا الأساس يكون البنك مسؤولا على سلامة هذه الودائع من مختلف العوامل المؤثرة فيها.

المبحث الأول: الوساطة البنكية:

الوساطة البنكية تعتبر صانعة للتمويل ويعتبر ذلك من أهم نتائج التي تحققها في تجمع ادخارات صغيرة ومتناثرة وجارية في اغلبها، وتقوم بإعادة توزيعا على اللذين هم في حاجة إليها في شكل قروض كبيرة ومركزة وذات فترات أطول، لذلك يمكن القول أن الوساطة البنكية من خلال الدور الفعال الذي تلعبه أثناء أدائها لوظيفتها قد استطاعت أن توفق بين الأهداف المتعارضة لمختلف أطراف العلاقة وذلك من حيث السيولة، الربحية والمخاطر.

وللتعرف على الوساطة البنكية تعرضنا في المطلب الأول إلى المفهوم والأهمية ثم تطرقنا في المطلب الثاني إلى أنواع الوساطة البنكية وفي المطلب الأخير تناولنا أسس علاقة البنوك مع أصحاب الفائض المالي (المودعين).

المطلب الأول: مفهوم الوساطة البنكية وأهميتها.

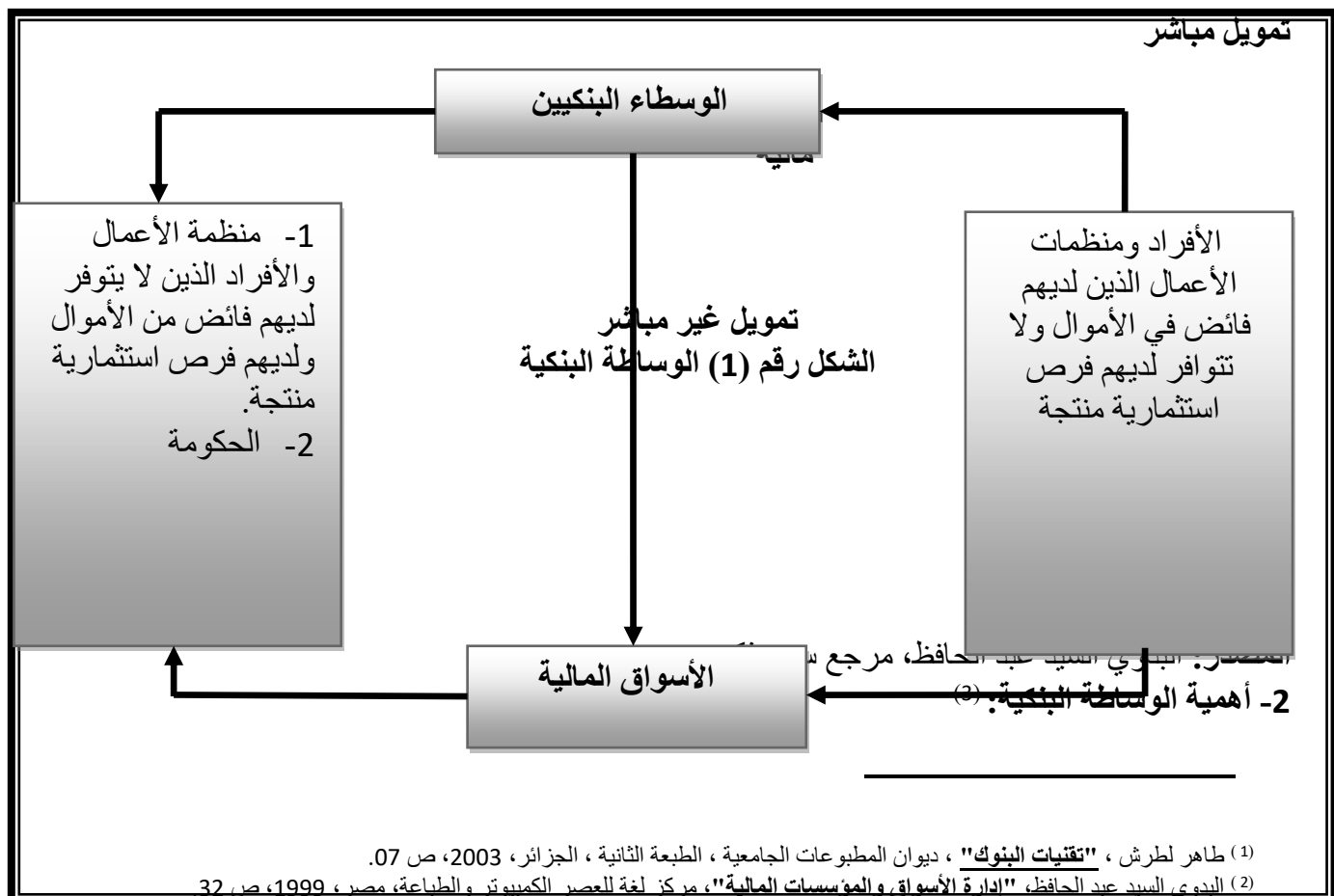
1- مفهوم الوساطة البنكية:

يمكن تعريف الوساطة البنكية في إطار السعي الدائم لكل أطراف العلاقة باتجاه تلبية حاجاتهم وتحقيق أهدافهم وذلك من خلال التعاريف الآتية:

-الوساطة البنكية هي " تلك الهيئات التي تسمح بتحويل علاقة التمويل المباشرة بين المقرضين والمقترضين المحتملين إلى علاقة غير مباشرة ، فهي تختلق قناة جديدة تمر عبرها الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز المالي، تقوم هذه الهيئات بتعبئة الادخارات (الفوائض المالية) ، الخاصة بالأفراد والمؤسسات من جهة والقيام بمنح قروض إلى أطراف أخرى وبهذه الطريقة فهي تصل بين طرفين متناقضين في أوضاعها الحالية وأهدافها المستقبلية ، فالذين يقدمون الأموال هم أصحاب فائض التمويل والذين يأخذون الأموال هم أصحاب الحاجة إلى التمويل"(1).

-الوساطة البنكية هي " الهيئات التي تربط بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي، فهي تجمع فوائض التمويل من جهة وتقدمها في شكل قروض إلى أصحاب العجز المالي"(2).

نورد الشكل التالي لتوضيح فكرة الوساطة البنكية :



إن وجود الوساطة البنكية في اقتصاد اليوم يعد ضرورة حيوية ليس فقط لكونها متعامل اقتصادي مهم ولكن بكونها قد سمحت بإيجاد حلول للعديد من المشكلات المرتبطة بالتمويل وفي الحقيقة يمكن تسجيل أهمية وجود الوساطة البنكية بالنسبة لكل طرف من أطراف علاقة التمويل .

### **1-2 بالنسبة لأصحاب الفائض المالي:**

بالنسبة لهذه الفئة من الأفراد تسمح الوساطة البنكية بتحقيق مزايا عدة من أصحابها فيما يلي:  
- مصداقية الوسيط البنكي مضمونة ، وليس السبب في ذلك يتمثل في حجم السيولة التي يسيرها فحسب ولكن بصفة رئيسية تضطر القوانين والتنظيمات المعدة خصيصا لحماية المودعين ، فأموال المودع هي إذا مأمونة الحفظ ، وهو لا يتوفر دائما في حالة علاقة التمويل المباشر .  
-تتيح وجود الوساطة البنكية لأصحاب الفائض المالي إمكانية الحصول على السيولة في أي وقت، فالمؤسسات المالية الوسيطة مجبرة على الاحتفاظ بجزء من الأموال في شكل سائل لمواجهة مثل هذه الاحتمالات.

-يتجنب صاحب الفائض المالي مخاطر عدم التسديد التي تكون كبيرة في حالة الإقراض المباشر، فالمؤسسة المالية لما تتوفر عليه من أموال ضخمة ، ولما تتمتع به من مركز مالي قوي، تكون على العموم في وضعية مالية تسمح لها بتنفيذ كل التزاماتها تجاه المودعين الذين تعتبر ودائعهم مبالغ صغيرة مقارنة بما يحتفظ به في حوزتها.

-يعفى وجود الوساطة البنكية أصحاب الفائض المالي من إنفاق الوقت والجهد في البحث عن المقترضين المحتملين ، فهم يعرفون مسبقا الجهات التي يودعون فيها أموالهم ، فالوساطة البنكية ب حكم طبيعة نشاطها تتيح إمكانية مستمرة لقبول الأموال في أي وقت.

### **2-2 بالنسبة لأصحاب العجز المالي:**

يستفيد أصحاب العجز المالي من وجود الوساطة البنكية في الجوانب التالية:

- توفر الوساطة البنكية الأموال اللازمة بشكل كافي وفي الوقت المناسب لأصحاب العجز المالي ، وفي تحقيق هذه العملية نظرا لما تتوفر عليه من أموال ضخمة تجمعها بطريقة مستمرة .

- يجنب وجود الوساطة البنكية المقترض مشتقة البحث عن أصحاب الفائض المالي ، بل اقتراض المصاعب الأخرى غير موجودة ، فالوساطة البنكية باعتبارها هيئة قرض تكون دائما مستعدة لتقديم مثل هذا الدعم.

- كما أن وجود الوساطة البنكية يسمح ، هذا أمر مهم جدا ، بتوفير قروض بتكاليف أقل نسبيا فعلاقة التمويل المباشر تدفع المقترضين إلى فرض فوائد مرتفعة ترتبط بحجم المخاطر العالية وبمدة تجميد الأموال.

### **3-2 بالنسبة للوساطة البنكية ذاتها:**

إذا كانت الوساطة البنكية تؤدي كل هذه الخدمات لأصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي ماذا تستفيد من وراء ذلك ؟ .

في الواقع لا تقوم الوساطة البنكية بذلك من دون مقابل، وإنما تستفيد من الكثير من المكاسب يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

-تستفيد أولا من الفائدة على القروض و تعتبر هذه الفائدة من المداخل التي تعظم عائداها بل لعلها الدخل الوحيد الذي تحققه أو الذي تقوم عليه نشاطاتها

-استعمال موارد غير مكلف في الغالب، فالودائع الجارية هي الجزء الغالب في موارد الوساطة البنكية -يسمح الحصول على ودائع الوساطة البنكية بتوسع قدرتها على منح القروض وذلك بإنشاء نقود الودائع، وهذا يعني أن البنوك تستطيع أن تمنح قروضا أكثر مما تحصل عليه حقيقة من ودائع.

### **4-2 بالنسبة للاقتصاد ككل:**

إن الاقتصاد بدوره يستفيد من وجود الوساطة البنكية في الكثير من الجوانب :  
-تقادي احتمالات عرقلة النشاط الاقتصادي لعدم توافق الرغبات بين أصحاب الفائض المالي و أصحاب العجز المالي ، أن وجود مثل هذا التعارض في الرغبات سواء من حيث الوقت أو من المبلغ سوف يؤدي إلى

خلق الكثير من الاختلالات في الأداء الاقتصادي والوساطة البنكية وحدها لقدرتها على إلغاء هذا التناقص بإمكانها أن تسمح بتفادي كل هذه المشكلات.

-يسمح وجود الوساطة المالية بتوفير الأموال اللازمة للتمويل بواسطة تعبئة الإدخارات الصغيرة وتحويلها إلى قروض ذات مبالغ كبيرة.

-إن النتيجة الثالثة من وجود الوساطة البنكية وهي مرتبطة بالنتيجة السابقة، تتمثل في تقليص اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد بتعبئة السيولة الموجودة ولكن القدرة على هذه التعبئة ترتبط إلى حد كبير بمدى فعالية الوساطة المالية ذاتها في أداء دورها كجامعة للأموال.

### **المطلب الثاني: أنواع الوساطة البنكية**

يمكن التمييز بين العديد من أنواع الوساطة البنكية وتوجد العديد من المؤسسات التي تلعب دور الوسيط البنكي في حدود خصائصه التنظيمية وطبيعته الوظيفية ويمكن حصر هذه المؤسسات في نوعين: (1)

### **1- المؤسسات المالية النقدية أو البنوك: يمكن تصنيف هذه المؤسسات إلى نوعين:** **1-1- البنك المركزي:**

البنك المركزي هو المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود في كل الدول وهو المؤسسة التي تترأس النظام النقدي، ولذلك يشرف على التسيير النقدي ويتحكم في كل البنوك العاملة في الاقتصاد ويعتبر البنك المركزي بنك البنوك وبنك الحكومة حيث يعودون إليه عندما يحتاجون إلى السيولة، فهو يقوم بإعادة تمويل البنوك عند الضرورة كما يقوم بتقديم التسيقات الضرورية للحكومة في إطار القوانين والتشريعات السائدة لذلك يقال أن البنك المركزي هو الملجأ الأخير للإقراض.

وفي إطار سياسة العامة يجب أن تخضع المؤسسات المالية البنكية وغير البنكية إلى اللوائح والتوجيهات التي يصدرها سواء تعلق ذلك بحجم السيولة التي يجب أن تحتفظ بها أو القروض التي تقدم على منحها، كما يجب أن تخضع إلى القواعد التي يحددها عندما تتدخل في السوق النقدية وبالإضافة إلى كل ذلك فإن البنك المركزي يتدخل في سوق الصرف من أجل دعم العملة الوطنية مقابل المعاملات الأجنبية إذ استدعت الضرورة ذلك.

### **1-2- البنوك التجارية:**

البنوك التجارية هي نوع من أنواع الوساطة البنكية التي تتمثل مهمتها الأساسية في تلقي الودائع الجارية للعائلات، المؤسسات والسلطات العمومية ويتيح لها ذلك القدرة على إنشاء نوع خاص من نقود الودائع. من بين أهم الاستخدامات المتاحة أمام هذه البنوك هي القيام بمنح القروض قصيرة الأجل أو القروض التجارية، انسجاما مع الطبيعة الجزء الأكبر من مواردها ولا تعتمد هذه البنوك في مثل هذه العمليات من القروض على رؤوس أموالها، التي تمثل جزء يسيرا مقارنة بودائع الآخرين وإنما تعتمد بالدرجة الأولى على الأموال المتلقاة من الغير في شكل ودائع، ولقد أصبح بإمكان البنوك التجارية أو المؤسسات النقدية قبول الودائع الزمنية سواء كانت لأجل وادخارية.

### **2- المؤسسات المالية غير النقدية:**

إن وصف هذه المؤسسات بأنها غير نقدية لا يعني أنها لا تستعمل النقود ولكن لكون طبيعة مواردها لا تسمح لها بإنشاء النقود على خلاف المؤسسات المالية النقدية ولا يمكن من حيث المبدأ، لهذه البنوك أن تحصل على ودائع جارية من الجمهور، وهذا هو السبب في عدم قدرتها على إنشاء نقود الودائع وعليه، فإن الجزء

(1) طاهر لطرش، المرجع نفسه، ص 11-13.

الأكبر من مواردها يتشكل بصفة أساسية من رؤوس أموالها الخاصة ومن الودائع الزمنية التي تقوم عليها معظم نشاطاتها التمويلية.

ونظرا لطبيعة مواردها فإن هذا النوع من الوساطة البنكية يقوم بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل بالإضافة إلى عمليات التوظيف المالي كإصدار السندات والمشاركة في مختلف المشاريع المؤسسات بالحصول على أسهم وعلى هذا الأساس فهي تقوم بتنفيذ استثمارات طويلة الأجل مستعملة رؤوس أموالها الخاصة.

### **المطلب الثالث: أسس العلاقة القائمة بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض المالي:**

إن طبيعة العلاقة بين هذين الطرفين هي علاقة مالية غير مباشرة بحكم وجود وسيط يدير هذه العلاقة، وهذا الوسيط هو البنوك التجارية إذ تعمل هذه الأخيرة على إدارة هذه العلاقة من خلال وظيفتين أساسيتين هما: تعبئة المواد وتوظيفها.

حيث أن عملية تعبئة الموارد هي الطرق أو الصيغ التي يتيحها الوسيط المالي لأصحاب الفائض المالي لوصولهم إليه أو الوصول فوائضهم المالية إلى الوسيط المالي منها: شهادات الإيداع، الودائع لأجل، أدون الخزينة، بيع السندات والأسهم.

أما التوظيفات فتتمثل في تلك العمليات التي تمنحها البنوك بعدما تقوم بجمع تلك الموارد المالية المتناثرة والصغيرة ... ، وتلك العمليات تتمثل في إعادة القيام بتوظيف مواردها ولعل أهم الأشكال التي توظف بها تلك الأموال هي القروض (1).

#### **1 - دور الوساطة :**

تقوم البنوك بدور الوسيط من خلال استقبالها للدخار والتي تأتي بشكل رئيسي من أفراد المجتمع ومن ثم تقديمها على شكل قروض للمنظمات أو الأفراد وذلك لتوظيفها في مجالات عملها المختلفة ، وتمارس البنوك هذا الدور الرئيسي لها باعتبارها حلقة الوصل بين وحدات الفائض ووحدات العجز والذي يحقق فاعلية وكفاءة الاستخدام الأمثل للأموال في الاقتصاد.

#### **2- دور المدفوعات :**

تؤدي البنوك دور المسدد لقيم السلع والخدمات لمصلحة زبائنها ومن أمثلتها إصدار الصكوك وإجراء المقاصة فيما بينها ، وإقامة قناة للمدفوعات الالكترونية وغير ذلك ، وهذا الدور يمثل دورا مهما بسبب أن نسبة كبيرة من المدفوعات المالية تتم عن طريق البنوك.

#### **3- دور الكفيل أو الضامن:**

تؤدي البنوك دور الضامن وذلك بوقوفها إلى جانب زبائنها من خلال تسديد ديونهم عند عدم قدرتهم على السداد ومن أمثلتها إصدار خطابات الضمان والاعتمادات المستندية والكفالات المصرفية.

#### **4- دور إدارة المخاطر:**

(1) Roze Peter, « commerciales banc management » , 4<sup>th</sup> edition, MC graw -hill.Irwin Inc., seing apore, 1999



وهو أحد الأدوار المهمة والحديثة للبنوك في ظل توسع وتنوع أعمالها وزيادة مخاطر أنشطتها ولذلك عليها أداء هذا الدور من ناحيتين، الناحية الأولى في ظل استخدام الأدوات الحديثة والتقنيات لمواجهة مخاطر أعمالها مثل استخدام تقنيات إدارة الفجوة وأدوات التغطية ومن خاصة أخرى من خلال مساعدة زبائنها لإجراء الترتيبات المالية لازمة لمواجهة مخاطر عملياتها وأنشطتها.

#### **5- دور مستشار الادخار الاستثمار:**

ويتم تأدية هذه الوظيفة من قبل البنك من خلال مساعدة الزبائن بتحقيق كل أهدافهم الطويلة لأجل لتحقيق حياة أفضل في مجالات البناء الإدارة، وحماية مدخراتهم.

#### **6- دور الحافظ الأمين:**

ويتمثل هذا الدور في قيام البنوك بممارسة مهمة الاحتفاظ بالتملكات الثمينة كالذهب والمجوهرات والمستندات والأموال والعائدة لزبائنها، وهي بذلك تقوم بالحفاظ عليها.

#### **7- دور الوكيل:**

وتمارس البنوك الوكيل عن طريق قيامها نيابة عن الزبائن في توظيف أموالهم في مجالات اقتصادية مختلفة ، وتؤدي أيضا هذا الدور لمصلحة زبائنها وذلك بإدارة وحماية ممتلكاتهم أو إصدار وإعادة شراء الأوراق المالية لمصلحتهم ، وعادة ينجز هذا الدور من خلال قسم الأمانة أو الثقة الموجودة في البنك ، وهذا هو الدور المهم الذي تلعبه هذه الوحدات.

ومن خلال جميع تلك الوظائف تكون البنوك قد لبثت معظم احتياجات زبائنها، هذا من جهة ومن جهة أخرى قامت بالتوفيق بين أصحاب العجز المالي ، وأصحاب الفائض المالي وأغلقت التبادل بينهما.

#### **المبحث الثاني : ماهية الودائع المصرفية:**

تعتبر الودائع من أهم مصادر التمويل للبنوك التجارية لذلك تحرص البنوك على تنميتها من خلال تنمية الوعي المصرفي والادخاري ، بالتوسع في فتح المزيد من الوحدات المصرفية وتبسيط إجراءات التعامل من حيث السحب ، الإيداع ، ورفع كفاءة الأوعية الادخارية وللتعرف على الودائع تعرضنا إلى عدة جوانب من بينها مفهوم الودائع المصرفية وأهميتها كذلك نتعرض لمختلف تصنيفات الودائع ، ومصادر الودائع وكذلك طرق إيداعها.

#### **المطلب الأول: مفهوم الودائع المصرفية وأهميتها:**

##### **1- مفهوم الوديعة المصرفية :**

- "على أن تمثل كل ما يقوم الأفراد أو الهيئات بوضعه في البنوك بصفة مؤقتة قصيرة أو طويلة على سبيل الحفظ أو التوظيف"<sup>(1)</sup>.

- "أنها اتفاق يدفع بمقتضاه المودع مبلغا من النقود بوسيلة من وسائل الدفع ، ويلتزم بمقتضاه البنك هذا المبلغ المودع عند الطلب أو حينما يحل أجله ، كما قد يلتزم بدفع فوائد على قيمة الوديعة ، وتحاط الودائع المصرفية بالسرية الكاملة وذلك لأن قيمة الوديعة قد تدل على المركز المالي للمودع"<sup>(2)</sup>.

- "الوديعة هي مبلغ من النقود يودع لدى البنوك في شكل وديعة تحت الطلب ، أو الأجل يترتب على ذلك عقد بين البنك والزبون يلتزم البنك من خلاله بدفع مبلغ معين للمودع أولا مره لدى الطلب أو بعد أجل"<sup>(3)</sup>.

(1) الطاهر لطرش "تقنيات البنوك" ، مرجع سبق ذكره ، ص 25.

(2) مرج نفسه ، ص 25

(3) محمد سعيد سلطان، "إدارة البنوك" ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993، ص 231.

- كما تعرف الوديعة على أنها: "رصيد موجب للمودع أي دين بذمة البنك، وتكون إما بشكل نقدي أو غير نقدي (قيم منقولة) يمتلكها البنك ويتصرف البنك بها لقاء الاعتراف بالدين (شكل نقدي) أو تبقى ملكا للزبون ويديرها البنك أي يتولى تحصيل فائدتها السنوية لفائدة الزبون (شكل غير نقدي)" (1).

بناء على التعارف السابقة يمكن صياغة التعريف التالي:

"الوديعة هي دين بذمة البنك في شكل رصيد موجب للمودع في شكل نقدي أو غير نقدي إما تكون تحت الطلب أو لأجل ، يتصرف فيها البنك لقاء تعويض يتمثل في سعر الفائدة الذي يحدد مسبقا، وبناء عليه يترتب على الوديعة عقد بين البنك و الزبون"

هناك عناصر تعتبر حكم الودائع فهي :

- مستحقات البنوك قد تكون ودائع لأجل وتحت الطلب.
- القروض التي حصل عليها البنك من البنك المركزي.
- الشيكات و الحولات المسحوبة على البنك والمستحقات الدفع .

## 2- أهمية الودائع المصرفية :

تتمثل أهمية الودائع المصرفية فيما يلي:

- تفتح آفاقا واسعة أمام كل الأطراف ، وتتيح لكل واحد منها فرصة لتحقيق أهدافه فيما يتعلق بالأمن والسيولة والربحية.
- تساعد على خلق إمكانيات جديدة تسمح بالتوسع في النشاط الاقتصادي ، وتنمية ديناميكية دائمة من خلال تدفقات مالية مستمرة .
- الودائع بكونها عملية جيدة للحفاظ على النقود من الأخطار الكثيرة المحتملة كالضياع والسرققة بالإمكان أن تعود على صاحبها بمكاسب مالية لا يمكنه أن يحصل عليها إذ احتفظ بالنقود معطلة بحوزته.
- تفتح الودائع أمام النظام البنكي فرصا واسعة لتوسيع القرض بإعادة رسكلة الأموال الموجودة فعلا ودون اللجوء إلى عمليات التمويل التضخمي للنشاط الاقتصادي .
- وجود الودائع تخدم الاقتصاد ككل من عدة جوانب فهي أولا تشكل خزانة كبيرا من الموارد يجنب عرقلة الاقتصاد بسبب شحنة الموارد(2).
- تسهل الودائع التسيير النقدي للاقتصاد من دون وجود توترات نقدية معيقة للنمو المنتظم(3) .
- تساعد الودائع حصول المتعاملون من البنوك بشكل دوري على كشوفات لحساباتهم تتضمن كل المدفوعات والإيداعات في حساباتهم، وهذه الكشوفات أو البيانات تعتبر ذات أهمية بالغة لتنظيم القيود المحاسبية للمتعاملين ، كما يمكن الرجوع إليها كمسند لإثبات إجراءات المدفوعات والمقبوضات (4).

(1) شاكر قزوين، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 87..  
(2) عبد المطلب عبد الحميد، "البنوك الشاملة"، دار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2000، ص 57.  
(3) الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص ص 28، 29.  
(4) مروان عطوان، "النظريات النقدية"، دار البحث للطباعة والنشر، الجزائر، 1989، ص 49.

### المطلب الثاني: تصنيف الودائع المصرفية

تصنف الودائع المصرفية حسب عدة تصنيفات تتمثل فيما يلي:

#### 1- تصنيف الودائع وفقا لأجل للاستحقاق<sup>(1)</sup>: تشمل ما يلي:

##### 1-1 الودائع الجارية تحت الطلب:

يمكن للعميل السحب منها في أي وقت ن ولا تدفع عنها فوائد ، حيث يتم السحب أما بواسطة شيكات أو إيصالات صرف ، أو أوامر دفع يحررها العملاء ويلاحظ أن هذا النوع متزايدة من عام لآخر ، وبذلك يمكن اعتبار جزء منها ثابت ويقدر وفقا للخبرة.

##### 2-1 الودائع لأجل والودائع بأخطار سابق : لا يجوز السحب من الودائع لأجل قبل حلول ميعاد الاستحقاق

، وفي مقابل ذلك يتقاضى العميل فوائد تتفاوت معدلاتها حسب مدة الإيداع ، وقد نجد الوديعة تلقائيا و عدة مماثلة ، بناء على طلب كتابي من العميل وإذا لم يطلب العميل ذلك عند حلول أجل الاستحقاق ، بتوقف حساب القائد ويحول الرصيد إلى حساب تحت الطلب.

أما الحسابات بإخطار يجوز للعميل الإيداع في أي وقت ولكن لا يجوز السحب قبل أخطار البنك بمدة يتفق عليها ، وعلى أن يحدد في الإخطار المبلغ المراد صرفه من الحسابات التاريخ ، الصرف، ولا يجوز نقل هذه الإخطار عن 10 أيام ، وبذلك يتاح للبنك فرصة لإمكانية توفير السيولة لتلبية طلب العميل بعد انتهاء مدة الإخطار يحول المبلغ الذي سبق الإخطار عنه إلى حساب تحت الطلب .

##### 3-1 ودائع التوفير:

تدون الودائع بدفتر التوفير الذي يحتفظ به العميل ويقدمه عند كل من عملية السحب والإيداع ، ويتناسب هذا النوع من الحسابات الأفراد الذي يسعون وراء العائد المرتفع نسبيا بدون التضحية بالسيولة حيث يمكن السحب والإيداع في أي وقت.

##### 4-1 الوديعة المجمدة:

من أمثلة هذا النوع ، التأمينات النقدية التي تتقاضاها البنوك التجارية نظير إصدار خطابات الضمان والتي لا ترد عادة إلا بعد إعادة خطاب الضمان للبنك بعد انتهاء العرض من إصداره ، وتتقاضى البنوك أيضا تأميمات نقدية نظير تمويل بعض الاعتمادات المستندة الخاصة باستيراد السلع من الخارج.

#### 2- تصنيف الودائع حسب النشاط الاقتصادي للمودعين<sup>(2)</sup>: تتمثل في :

##### 1-2 ودائع البيوت التجارية:

تتمشى حركة الودائع بالنسبة لهذا البند وفقا لطبيعة النشاط التجاري ، وما يتصف به من استقرار أو تقلب لذلك ينبغي دراسة ظروف أوضاع المؤسسات التجارية المتعاملة مع البنك لتقدير وتوقيت عمليات السحب

(1) د/ عيد الغفار حنفي ، عيد السلام أبو قحف، "الإدارة الحديثة في البنوك التجارية"، الدار الجامعية مصر ، 2003، ص ص 119، -120.

(2) شاكر القر ويني ، "محاضرات في اقتصاد السوق"، مرجع سبق ذكره ، ص ص 78،79.

## الفصل الأول:.....الوساطة البنكية

### وسياسة الودائع

المتوقعة من ودائعها ، وبالتالي وضع السياسات التي تتلاءم وظروف هذه الفئة سواء من حيث السيولة المطلوبة أو استثمار هذه الودائع.

#### 2-2 ودائع المنشآت الصناعية:

يرتبط السحب والإيداع بالنسبة لهذه الفئة الإنتاجية ، فمع بداية الدورة الإنتاجية تتزايد المسحوبات لتمويل المشتريات من المواد الخام ومستلزمات الإنتاج ودفع الأجور والمرتببات ، ومع تمام الدورة الإنتاجية تبدأ الودائع في الزيادة نتيجة المبيعات النقدية وتحصيل الذمم والمستحقات الأخرى ، وقد يحدث في بعض الأحيان وزيادة المسحوبات عن المعدل العادي بسبب عمليات التجديد والتوسع ، وأداء التوزيعات النقدية ويتطلب كل هذا وجود سياسة قائمة على أساس دراسة سلوك هذا النوع من الودائع بحيث يمكن الموازنة بين متطلبات السيولة والربحية.

#### 3-2 ودائع المنشآت الزراعية والمزارع:

تتأثر الودائع بمواسم الزراعة ، بحيث تزيد المسحوبات مع بداية موسم الزراعة ، ثم تزيد الودائع مع بيع المحصولات وقد يحدث سحب منتظم وموسمي الأفراد المزارع لمواجهة النفقات الشخصية ، التي ترتبط بداية الموسم وعموما لا تشكل هذه الودائع حاليا الأهمية التي كانت عليها في الماضي بسبب وجود بنك التنمية والائتمان الزراعي الرئيسي.

#### 4-2 ودائع المنشآت الخدمية:

وهي الخاصة بودائع الفنادق ومؤسسات النقل والسياحة فبخلاف المسحوبات العادية لأداء الأنشطة فقد تحتاج إلى مبالغ كبيرة لعمليات التجديد والتوسيع لذلك يجب أخذ هذه العناصر في الاعتبار في رسم سياسة السيولة ، واستثمار الودائع بالنسبة لهذه الفئة .

#### 5-2 ودائع أصحاب المهن الحرة والعاملين:

كوديسة الأطباء ، الصيادلة ، المحامين ، المحاسبين والمقاولين، وهذه الودائع متزايدة باستمرار ، أما ودائع العاملين والتي تتمثل في المرتببات المحولة على البنوك ، حيث يتم سحب معظمها في الأيام القليلة التالية للإيداع.

### 3- تصنيف الودائع حسب قطاعات المودعين (1):

#### 1-3 قطاع الاعمال العام:

يشمل الهيئات العامة ذات النشاط الإنتاجي سواء كان ذلك في شكل سلع أو خدمات ، ويستثنى من ذلك تلك التي تدخل في قطاع الوسطاء الماليين (البنوك وشركات التأمين).

#### 3-2 قطاع الأعمال المنظم:

يتضمن الشركات المساهمة ، والتوصية بالاسهم وذات المسؤولية المحدودة التابعة للدولة أو التي تتبع الدولة.

#### 4-2 قطاع الأعمال غير المنتظم: تتضمن شركات الأشخاص من تضامن وتوصية بسيطة.

#### 5-2 الجمعيات التعاونية: هي التي تخضع للقوانين.

#### 2-6 قطاع الخدمات العام: يتكون مما يلي:

- الخزانة ويقتصر على حسابات وزارة الخزانة.
- الإدارة الحكومية ويشمل حسابات جميع الوزارات فيما عدا الخزانة والهيئات العامة التي تدخل في قطاع الأعمال العام.
- الحكومات المحلية ويشمل مجالس المحافظات والمدن والقرى وكل ما يتعلق بالحكم المحلي.

(1) عبد الغفار حنفي ، عبد السلام أبو قحف ، مرجع سبق ذكره ، ص 131 ، 132.

**7-2 قطاع الأفراد :** ويشمل هذا القطاع ما يلي:

- أفراد ومنشآت فردية.
- هيئات محلية لا تهدف للربح مثل النقابات والجمعيات الخيرية.

**8-2 قطاع العام الخارجي:**

يشمل المنشآت والأفراد الذين يتعاملون مع مختلف القطاعات المحلية عن طريق التبادل.

**9-2 قطاع الوسطاء الماليين:** يشمل المؤسسات العامة للتأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية، شركات التأمين.

**10-2 المستحق للبنوك:**

هي أحد مصادر التمويل العامة للتأمين التي تعتمد عليها البنوك التجارية في تسيير العمليات الخاصة في الفترات الموسمية حيث يشتد الطلب على القروض والسلف والتي تتجاوز الموارد المتاحة للبنك الفردي وتنقسم إلى:

- المستحق للبنوك في شكل حسابات جارية:

ينشأ هذا النوع لمقابلة المدفوعات المتبادلة بين عملاء البنوك في إطار العلاقات العادية اليومية.

- المستحق للبنوك في شكل حسابات لأجل وبإخطار: عبارة عن قروض حصل عليها البنك من بعض البنوك الأخرى لتوظيفها في الفرص.

**4- تصنيف الودائع حسب حركتها: (1)**

تصنف الودائع حسب حركتها فهي إما أن تكون نشيطة أو خاملة أو مقيدة وهي:

**1-4 الودائع النشيطة:**

الودائع النشيطة يكون رصيدها غير ثابت نسبياً ومتقلبا لكثرة عمليات السحب والإيداع من قبل المودعين ، ونظرا لأن ، الودائع تحت الطلب أكثر أنواع الودائع عرضة للسحب في أية لحظة من قبل أصحابها فهي تمثل نوعا من هذه الودائع النشيطة.

**5- 2 الودائع الخاملة:**

وهي الودائع التي تكون رصيدها ثابت نسبياً ومستقرا وهي غالبا ما تكون ذات طبيعة ادخارية مثل وداائع التوفير.

**3-4 الودائع المقيدة:**

هي الأموال التي يودعها الأفراد والهيئات لغايات معينة حيث يتم الاتفاق على حصر استعمالها بهذه الغايات ، فقد تكون هذه الودائع ضمانات أو التزامات يقدمها المودع خطاب اعتماد مستندي أو كفالة وغيرها من البنوك التي تظهر في الميزانية تحت الحسابات النظامية.

**6- تصنيف الودائع حسب مصدرها: تشمل ما يلي (2):**

**1-5 الودائع الأجنبية:**

تتمثل في وداائع البنوك من خارج البلاد وداائع غير المقيمين.

(1) أحمد زهير شامية، "النقود والمصارف"، مؤسسة زهران للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن ، 1993، ص 264.

(2) محمد أحمد الرزاز، "اقتصاديات النقود والبنوك"، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، 2000، ص ص 93-94.

### **1.1.5 وداائع البنوك من خارج البلاد:**

وقد نتخذ البنوك الخارجية من البنوك الموجودة داخل البلاد بنوكا مراسلة لها فتحتفظ بمقدار ضئيل من الودائع لديها لتسهيل معاملاتها ولا تدخل أرصدة هذه الحسابات في مجموع الودائع عندما يستعمل صافي الودائع مطروحا منها الودائع في البنوك والتي تعود ملكيتها إلى بنوك أخرى.

### **2.1.5 وداائع غير المقيمين:**

نقصد بودائع غير المقيمين أولئك الأشخاص الذين لديهم حسابات في بنوك دول أخرى ولكنهم لا يقيمون في هذه الدولة توجد بها وداائعهم كالمهاجرين للعمل مثلا.

### **2-5 الودائع المحلية: تتمثل فيما يلي:**

#### **1.2.5 وداائع القطاع الخاص المقيم:**

وهي وداائع الأفراد في بنوك الدولة التي ينتمون إليها.

#### **2.2.5 وداائع القطاع العام:**

ترتب بالدرجة الثالثة بعد وداائع القطاع الخاص المقيم وهي تشمل حسابات الحكومة والمؤسسات شبه الحكومية في البنوك التجارية بالإضافة إلى وداائع البلديات والمؤسسات العامة المودعة في البنوك التجارية.

• وداائع البنوك المحلية: نظرا الاحتفاظ البنوك بحسابات لدى بعضها البعض، جاءت وداائع المصارف المحلية كعنصر هام من عناصر تمويل البنوك التجارية.

### **7- تصنيف الودائع حسب منشأها: تضم: (1)**

#### **1-6 الودائع الحقيقية (الأولية):**

تنشأ الودائع الحقيقية على إيداع مبلغ من النقود القانونية وإيداع شيكات في البنك التجاري (مسحوب على البنك نفسه على البنك آخر) ، بحيث يقوم البنك بفتح حساب للمودع يمكن السحب عليه بمقتضى شيكات بالتزام البنك في هذه الحالة تسببه الوديعة الحقيقية التي أودعت لديه فعلا ويلاحظ أن الوديعة الحقيقية وديعة أولية بمعنى أنها لا تستند إلى وديعة أخرى كانت موجودة من قبل ، كما أن البنك التجاري لم يقدّم بدور ايجابي في خلقها.

**2-6 الودائع المشتقة (الائتمانية):** وهي الودائع الناشئة عن فتح حسابات ائتمانية، واستخدام هذا الائتمان من جانب الأفراد والمشروعات للقيام بنشاطهم الاقتصادي واحتمال تقدم أصحاب الشيكات المسحوبة على هذه الحسابات للمطالبة بسداد قيمتها ، أي أن البنك قد ألزم نفسه اتجاه العميل بمبلغ معين لم يودع لديه فعلا ، وهذه الودائع تختلف عن وداائع الحقيقية في أن للبنك دور ايجابيا في خلقها.

#### **المطلب الثالث: مصادر الودائع ومختلف طرق إيداعها**

قبل التعرض إلى طرق الإيداع المتبعة من قبل المؤسسات المالية المتعاملة بالودائع يجب أولا الإلمام بمختلف مصادر الودائع.

#### **1- مصادر الودائع(2):**

تختلف مصادر الودائع المصرفية باختلاف الجهات المودعة لدى البنوك ، ويمكن التمييز بين عدة مصادر لهذه الودائع هي:

#### **1-1 وداائع الأفراد أو الودائع الشخصية:**

يعتبر هذا النوع من اكبر مجموعات أصحاب الودائع من حيث عدد الحسابات لكن هذا لا يعني أنها تحتل المركز الأول من حيث قيمة الأرصدة المودعة، كما أن الأعداد الكبيرة لهذا النوع من الودائع يساعد على تعزيز

(1) عبد الغفار حنفي ، رسمي زكي قرياقص ، "الأسواق والمؤسسات المالية" ، مركز الإسكندرية للكتاب ، 1997 ، ص ص، 106 ، 107.

(2) محمد سويلم، "البنوك وصناديق الاستثمار وبيورصات الأوراق المالية" ، دار هاني للطباعة ، مصر ، دون ذكر سنة النشر ، ص 99 ،

استقرار القيمة الإجمالية للأرصدة المودعة حيث أن عمليات الإيداع يقابلها عمليات السحب ، مما يترك الرصيد العام دون تغيير تقريبا ، كما يعزز ذلك أن الأفراد يفضلون الاحتفاظ بأرصدة ودائعهم الجارية في مستوى معين يساوي تقديراتهم لمقدار مدفوعاتهم النقدية ، هذا وإذا كان ما تقدم ينطبق على الودائع الجارية للأفراد العاديين فإن هناك حسابات ودائع الأفراد الأثرياء تحكمها ظروف أخرى ، فقد يتراكم في هذا النوع من الحسابات مبالغ مالية كبيرة تترك لمدة طويلة ثم تتعرض لسحب مفاجئ وبمبالغ ضخمة.

### **2-1 ودائع المنشآت:**

ويمكن تقسيمها على ودائع المنشآت الصغيرة و الكبيرة وهي:

#### **1.2.1 ودائع المنشآت الصغيرة:**

تقوم المنشآت الصغيرة بفتح حسابات لدى البنوك ، وكثيرا ما تكون على شكل حسابات جارية بقصد استخدام الشيكات للمعاملات اليومية ، رغم أن هذه الحسابات لا تدر أية عوائد لهذه المنشآت لأن البنك لا يعطي فوائد عليها ، لكنها قد تستفيد من بعض المزايا التي يقدمها البنك بتشجيع هذه المنشآت الصغيرة على فتح حسابات توفير مقابل فوائد معتبرة.

#### **2.2.1 ودائع المنشآت الكبيرة:**

عند إدارة المنشآت الكبيرة لتدفقاتها النقدية قد تكشف وجود فائض نقدي تسعى لاستثماره لأجل طويلة نسبيا ، وذلك بناء على اتفاق هذه المنشآت والبنوك في كيفية الاستثمار سواء في شكل ودائع توفير أو شهادات إيداع باستحقاق محدد أو في شكل شهادات إيداع سوق المال إذا كان ذلك مسموح.

#### **3-2 الودائع الحكومية وشبه حكومية:**

إذا كانت الحكومة تحتفظ بحساباتها لدى البنك المركزي، إلا أن ذلك يمنع بعض الوحدات الحكومية من الاحتفاظ بودائعها الجارية لدى البنوك الأخرى ، وخاصة أن البنوك التجارية ذات شبكة فروع قريبة من الأجهزة الحكومية " إذ تحتل الودائع الحكومية وشبه الحكومية نسبة معتبرة من إجمالي ودائع البنوك التجارية تكون عادة على شكل حسابات جارية ناتجة عن الزيادة في التحصيل على الإنفاق وغالبا ما تترك الأجهزة الحكومية وشبه الحكومية أرصدها دون استثمار ولذلك فهي فرصة جيدة للبنوك التجارية نظرا لبقاء هذه الأرصدة لديها أطول فترة ممكنة(1) .

**4-2 الودائع المستحقة للبنوك:** " تحتفظ البنوك بعضها البعض بودائع لمقابلة احتياجات التشغيل لمقابلة الشيكات التي تسحب عليها، أو لتوفير نقدية مطلوبة، وهذه الودائع عادة ما تكون تحت الطلب ونادرا ما تحتفظ البنوك لدى بعضها بودائع لأجل إلا في حالات زيادة السيولة غير الممكن استثمارها في أوعية أخرى (2) .

#### **5-2 الودائع الأجنبية:**

يحتل هذا النوع من الودائع مكانة بين الودائع التي تحافظ بها البنوك التجارية وتكون هذه الودائع من البنوك الأجنبية التي تتخذ شكل البنوك المراسلة للبنوك المحلية، أو تكون من الأفراد غير المقيمين الذين تكون لهم حسابات في البنوك المحلية .

#### **2- طرق تلقي الودائع:**

تأتي الودائع إلى البنوك بطرق متعددة ، وينشأ التزام البنك بقيمتها لحظة تسليمها والطرق التي تصل من خلالها الودائع هي : (3) .

(1) محمد سويلم، "مرجع سبق ذكره، ص ص 101-102 .

(2) سيد الهواري ، إدارة البنوك ، مكتبة عين شمس ، القاهرة، مصر ، 1986 ، ص 71 .

(3) عبد الحميد عبد المطلب، مرجع نفسه، ص ص 57-58 .



## 1-2 شبابيك الإيداع:

يتولى أمين الصندوق تسلم الأموال بموجبها إيصال إيداع يحرره مبينا فيه نوع الأموال المودعة، أو باعتماد قسيمة الإيداع التي يقدمها المودع، وهناك مجموعة من الخطوات يقوم بها أمين الصندوق عند تسلم الودائع وهي:

- أن يقوم بعد النقود.
- التأكد من عدم وجود أوراق مزورة.
- مراجعة الشيكات لتحقق من تطهيرها حتى يمكن الرجوع على المظهر في حالة رفضها.
- مراجعة مجموع البنوك المودعة.

## 2-2 أقسام البنك الأخرى: مثل قسم القروض، فبدلاً من إعطاء المقترض من قيمة القرض على شكل نقدي

يفتح له حساب إيداع يدون فيه قيمته ويبقى تحت تصرفه.

## 3-2 البريد أو التحويلات بالبرق: وتكون خاصة في المعاملات الخارجية ، وتحرص البنوك على تسهيل

جميع طرق الإيداع بالإضافة إلى العمل على تنويعها لما لها من دور سديد وفعال في الجهاز البنكي إذ تعد بوابة النقود التي يعتمد البنك في تعاملاته ، وعلى هذا الأساس يسعى كل بنك على إنشاء النقود في صندوقه الخاص.

**المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في الودائع المصرفية:**

**المطلب الأول: العوامل المؤثرة في جذب الودائع: (1)**

تتأثر عملية جذب الودائع بعدة عوامل أهمها ما يلي:

## 1- إدراك الجمهور والمؤسسات بأهمية التعامل مع النظام المصرفي:

حيث تدل الإحصائيات والبيانات أن الاهتمام بالأنظمة المصرفية، والتعامل معها يكون واسع النطاق في البلدان والمجتمعات المتقدمة أكثر في البلدان النامية، فالمجتمعات التي تكون فيها الثقافة المصرفية أو العادة المصرفية شائعة، تميل أنظمتها المصرفية إلى النمو والازدهار.

## 2- الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي:

هو الذي يؤدي بالمحصلة النهائية إلى زيادة الثقة بالجهاز المصرفي ، وزيادة لإقبال والتعامل مع المصارف ، حيث تحتاج المصارف لكي تنمو وتزدهر إلى بيئة مستقرة ، ودليل ذلك إقبال الكثير من المودعين على التعامل مع مصارف دول أوروبا مثل المصارف السويسرية والانجليزية.

## 3- السمات المادية والشخصية للمصرف: إذ يفضل الأفراد التعامل مع المصارف التي تقع في الإحياء

الراقية ذات السمعة الحسنة مما يجعل المصارف تعتني بتحسين ميادينها ونوعية خدماتها وإدخالها الأجهزة الحديثة كأجهزة التكييف والكمبيوتر ، وذلك لتوفير السرعة والراحة في الأداء ، ودأب الموظفين على معاملة الزبائن بلطف ورحابة صدر بجانب السرعة والكفاية في الخدمة.

(1) رضا صاحب أبو حمد ، " إدارة المصارف " ، مدخل تحليلي كمي معاصر ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2002 ، ص



#### 4- تقديم مزايا جديدة ومبتكرة ومجزية للمودعين:

حيث تلجأ المصارف كجزء من إستراتيجيتها إلى تعديل هيكل أسعار الفائدة ولو بشكل طفيف لديها لتكون قادرة على مواجهة المنافسة ، أو أن تستحدث نظم إيداع جديدة مثل : الميزة التنافسية للودائع، أو ربط العائد بأرباح المصرف ، أو تسيير أنظمة اليانصيب المجزية لاستقطاب الودائع...الخ.

#### 5- تحسين مستوى ونوعية الخدمات المصرفية:

سواء عند فتح الحساب الجاري أو فتح حسابات التوفير ، أو عند الإيداع في الحساب أو عند السحب منه، وفي إطار التسويق المصرفي ، نجد أن المصارف تهتم كثيرا في الترويج لخدماتها كما تعبر اهتماما للعلاقات العامة ، والاهتمام بالزبائن باعتبارهم سادة السوق وفق المفهوم الحديث للتسويق، كما تهتم المصارف بتدريب الكوادر المصرفية وتأهيلها بهدف تقديم أفضل الخدمات لجمهور الزبائن.

#### 6- موقع المصرف:

حيث أصبح للموقع تأثير في قدرة المصرف على جذب الودائع بسبب صعوبة انتقال معظم السكان من مكان إلى آخر ، وازدياد حركة المرور، فالمقترض قد لا يهتم بموقع المصرف أي انه مستعد للانتقال ولمسافات طويلة للحصول على القروض ولكن المودع قد لا يهتم بموقع المصرف بقدر ما يهتمه قربه منه، ومدى توفر موقف للسيارات فيه أو قريب منه .

#### 7- شهرة المصرف:

المصارف التي تؤسس في منطقة ما تخلو من المصارف قبلها، تستطيع إنشاء علاقات مع زبائنها ، وتحافظ عليها ، تحتل مركزا متماز به على المصارف الجديدة ، فالأولاد تتعامل في الغالب مع المصارف التي يتعامل معها أبائهم ، ويتعامل المديرون الجدد في منشآت الأعمال مع المصارف التي تعامل معها المديرون السابقون ، وهكذا .

#### 8- السياسات الرئيسية وقوة المركز المالي للمصرف:

كلما كانت السياسات المتعلقة بالقروض والاستثمارات والنشاطات الأخرى التي يمارسها المصرف سليمة وصائبة، دل ذلك على كفاية ومهارة الإدارة ، فالمصرف الذي يتمتع بسيولة جيدة في الأوقات العصيبة، تكون سمعته بين الجمهور جيدة وهو في هذه الحالة يستطيع اجتذاب الزبائن المحتملين، ويزيد من ولاء الزبائن القائمين فالثقة عامل مهم لنجاح المصرف وكذلك سمعة المصرف المالية والاعتبارية ومكانته (1) .

#### المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في استقرار الودائع: (2)

تنقسم الودائع المصرفية من حيث تاريخ استردادها إلى ودائع لدى الطلب، وودائع بشرط الإخطار السابق، وودائع لأجل، وودائع مخصصة لغرض معين وودائع ادخارية وذلك كما يلي:

#### 1- الودائع لدى الطلب:

وهي أهم الودائع المصرفية ، وفيها يكون للمودع أن يطلب استردادها في أي وقت ونظرا لما يقتضيه هذا النوع من الودائع من احتفاظ البنك في خزائنه بنقود كافية لدفع المبالغ المودعة ، فإن البنك لا يدفع عنها أية فائدة

(1) رضا صاحب أبو حمد، نفس المرجع السابق ، ص 145.

(2) طه مصطفى كمال، "عمليات البنوك" ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2005 ، ص 63، 61.

## الفصل الأول:.....:الوساطة البنكية وسياسة الودائع

أو يدفع فائدة ضئيلة ويقصد المودع هنا استخدام الوديعة كأداة لتسوية التزاماته عن طريق الشيكات أو أوامر النقل المصرفي ولذا يسلم البنك عادة إلى المودع دفتر شيكات لهذا الغرض.

### 2- الودائع بشرط الإخطار السابق:

وهي الودائع التي لا يجوز استردادها إلا بعد إخطار البنك قبل الاسترداد بمدة ما كيومين أو ثلاثة يتمكن البنك من تدبير النقود اللازمة للرد، وتحسب للمودع فائدة هذه الودائع لا يتجاوز سعرها عادة سعر الفائدة عن الودائع لدى الطلب.

### 3- الودائع لأجل:

وهي الودائع التي يتفق على عدم استردادها إلا بعد أجل معين كسنة أشهر أو سنة، وهذا النوع أكثر فائدة للبنك إذ يتمتع بحرية أوفر في استعمالها ولذا يكون سعر الفائدة فيها مرتفعا نسبيا.

### 4- الودائع المخصصة لغرض معين:

وهي الودائع التي تسلم إلى البنك مع تخصيصها للقيام بعملية معينة أو لغرض معين ، وقد يكون التخصيص لمصلحة المودع في الشركة التي تودع نقودا مخصصة للوفاء بأرباح الأسهم أو فائدة السندات ، وقد يكون التخصيص لمصلحة البنك كما في تخصيص رصيد حساب لضمان حساب آخر ، وقد يكون التخصيص لمصلحة الغير.

كما في مقابل وفاء شيك معتمد يجمد بصفة مؤقتة لصالح الحامل، وفي حالات التخصيص لمصلحة البنك أو لمصلحة الغير لا يجوز للمودع أن يطلب الاسترداد إلا بعد انتهاء التخصيص.

### 5- الودائع الادخارية(ودائع التوفير):

وهي الودائع التي تسلم فيها النقود إلى البنك ويصدر البنك دفتر توفير يذكر فيه اسم من صدر لصالحه ويدون فيه المدفوعات والمسحوبات ، وتكون البيانات الواردة بالدفتر الموقع عليها من موظف البنك حجة في إثبات تلك البيانات في العلاقة بين البنك ومن صدر الدفتر لصالحه ، ويجوز إصدار دفتر توفير باسم القاصر ويكون للقاصر ولكل شخص آخر حق الإيداع في هذا الدفتر ، ولا يكون للقاصر حق السحب منه وفقا للأحكام العامة في القانون من حيث الأهلية وسلطة الولي والوصي.

#### المطلب الثالث: العوامل المؤثرة بعدم استقرار الودائع(1):

توجد عدة عوامل تؤثر في تقلب الودائع وعدم استقرارها ، ويقصد بتقلب الودائع هي تلك الودائع التي تخضع لعمليات السحب والإيداع المتكررة خلال فترة زمنية معينة سواء كان على مستوى المصرف الواحد أم على مستوى الجهاز المصرفي ككل ومن أهم هذه العوامل هي:

#### 1- المنافسة بين المصارف للحصول على الودائع:

تعد المنافسة بين المصارف من أهم العوامل المؤثرة في حجم الودائع على مستوى المصرف الواحد وعندما تكون المنافسة على الودائع لا تتضمن إلا تحويل الودائع من مصرف إلى آخر فان النظام المصرفي ككل لا يكسب وداائع جديدة ، بل يتعرض لعملية إعادة توزيع الودائع بين المصارف المكونة له أما

(1) رضا صاحب أبو حمد، نفس المرجع السابق ، ص ص146، 147.

إذا كانت هذه المنافسة تتعدى حدود التوزيع إلى تشجيع إيداعات جديدة كانت محفوظة في السابق خارج النظام المصرفي فإن الأخير يكسب ودائع جديدة .

## **2-التقلبات الموسمية:**

تتعرض ودائع المصرف الواحد لتقلبات موسمية، خاصة المصارف التي تتركز فروعها في المناطق تعتمد اقتصادياتها على قطاع واحد ، أو مجالات محدودة غير المحدودة غير متنوعة كالمناطق الزراعية ذات الموسم الواحد ، أو المناطق التي تعتمد على صناعة واحدة ، أو مجموعة الصناعات مترابطة موسمية ويلاحظ أن المصرف التجاري الواحد يخضع إلى ضغطيين من الانتعاش الموسمي وهما:

### **2-1 انخفاض في الودائع النقدية المناسبة له.**

**2-2 زيادة في طلبات الاستقراض:** ذلك لأن الزبائن في مثل هذا الموسم (الانتعاش) يسحبون أو لا ما لديهم من ودائع لدى المصرف الذي يتعاملون معه لغرض مواجهة ما يترتب عليهم من مدفوعاتهم يتقدمون بطلبات القروض بعد استنفاد أرصدة ودائعهم ، أو وصولها إلى لحد الأدنى ، أي عندما تصل الودائع إلى حدها الأدنى تصل القروض إلى حدها الأعلى ، ويحدث العكس بالنسبة للجهاز المصرفي ككل ، وذلك لأن نمو القروض يعني في الوقت ذاته نمو الودائع المشتق.

كما أن النظام المصرفي ككل يتعرض لقليل من التقلبات الموسمية بسبب تقابل انخفاض الودائع في بعض المنشآت، والقطاعات الاقتصادية مع ارتفاعها في منشآت قطاعات أخرى.

### **3- التقلبات الدورية أو الدورة الاقتصادية:**

تتغير الودائع كذلك في فترات الانتعاش والركود ، ويكاد نمط تبدله يماثل التقلبات الموسمية كما أن البنك المركزي يستطيع التأثير في حجم الاحتياطات النقدية لدى المصارف التجارية ، بصورة مباشرة ، فهو يستطيع تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني ، أو يقرض أو يعيد خصم الأوراق التجارية لصالح المصارف ، أو يشتري الدين العام من الجمهور ، أو من المصارف مباشرة إضافة لفرضه قيودا متعددة على أنواع معينة من القروض و الاستثمارات وبذلك يستطيع معاكسة التقلبات الاقتصادية، وبعبارة أخرى فإنه يحرر الاحتياطات النقدية وقت الكساد ويفرض عليها القيود عند بلوغ الانتعاش الحدود العليا أو عند حصول التضخم.

### **4-التقلبات طويلة الأمد:**

ترتبط ودائع المصرف الواحد والنظام المصرفي بعدد سكان المنطقة التي يعمل فيها ومستوى ثروتهم وتفاوت مناطق البلاد في درجات نموها ، فتزدهر مناطق وتتدهور أخرى على مر الزمن ، وتتبع الودائع لدرجة ملحوظة هجرة السكان من منطقة لأخرى ، فهي تنج حيث يتوجه السكان ، كما أن ازدهار مناطق معينة في الأمد الطويل من حيث استغلال الثروات الطبيعية وقيام منشآت أعمال جديدة يستدعي جذب الأموال من المناطق القديمة إذا كانت الودائع لا تكفي لسد حاجات التطور السريع ، وتتصف هذه التقلبات بالبطء وباستطاعة المصرف مراقبتها ، وتقليص عملياته في المناطق المتدهورة ، مقابل زيادتها في المناطق الجديدة .

### **5-نشاطات الحكومة في المنطقة :**

يزداد حجم الودائع في المصرف التجاري الواحد في تلك المناطق، والمحافظات التي تزداد فيها فعاليات الحكومة ، ويرتفع فيها حجم الإنفاق العام ، إذ تشهد مناطق إنشاء المشاريع العامة (طرق ، جسور، مستشفيات وجامعات ... الخ ) ، نموا ملحوظا في الودائع الموازنة بالمناطق الأخرى، كما تزداد الودائع في المناطق التي توجد فيها الدوائر الحكومية و أجهزتها بالقياس مع غيرها من المناطق التي تقل أو تخلو من هذه المنشآت .

### **المبحث الرابع: الاستراتيجيات الأساسية لجذب الودائع:**

يمكن التمييز في هذا الصدد بين إستراتيجيتين أساسيتين هما: المنافسة السعرية التي تقوم على دفع معدلات فائدة أعلى للمودعين، والمنافسة غير السعرية التي تقوم على تقديم خدمات أفضل للمودعين ، وقبل التعرض

لهاتين الإستراتيجيتين نتطرق إلى مفهوم الإستراتيجية هي: "خطة عمل شاملة طويلة الأجل أو أكثر من سوق أو أسواق معينة باستخدام مواد معينة في بيئة متغيرة".

المطلب الأول: إستراتيجية المنافسة السعرية: (1)

تتمثل هذه الإستراتيجية بدفع معدلات فائدة أعلى للمودعين و على الرغم من أهمية هذه الإستراتيجية ليس في النشاط المصرفي فحسب ،إنما في معظم مجالات النشاط الاقتصادي إلا أن بعض التشريعات المصرفية لا تسمح بدفع الفوائد على الودائع الجارية ،الأمر الذي يقلل من دور هذه الإستراتيجية في جذب الودائع و من أهم أسباب عدم دفع الودائع على الودائع الجارية ما يأتي:

### 1- الحد من ارتفاع تكلفة الأموال :

تتحمل المصارف التجارية مصاريف متعددة نتيجة إدارتها للحساب الجاري منها تكاليف تحصيل المستحقات ، وبتكاليف سداد المطلوبات ، لذا عند السماح بدفع الفوائد على الودائع الجارية فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع تكاليف إدارتها ، الأمر الذي يضطر معه إلى البحث عن فرص استثمارية يتولد عنها معدلات عالية للعائد ، والتي غالبا ما تكون ذات مخاطر عالية قد تحدد في النهاية مستقبل المصرف، وعليه فإن عدم دفع الفوائد على الودائع الجارية يقلل عن تكلفة الأموال.

### 2- الحد من زيادة المنافسة بين المصارف:

قد يؤدي السماح بدفع الفوائد على الودائع الجارية إلى تنافس المصارف على زيادة معدل الفائدة عليها إلى حد معين أملا في الحصول على حصة مناسبة منها، وهذا يؤدي كذلك إلى زيادة تكلفة إدارة تلك الودائع ، مما قد يدفع بالمصارف إلى استثمار جزء من أموالها في مجالات أكثر مخاطرة، سعيا وراء تحقيق عائد يكفي لتمويل تلك التكاليف.

### 3- الحد من ارتفاع الفوائد على القروض:

كذلك قد يؤدي السماح بدفع الفوائد على الودائع الجارية إلى زيادة الفوائد القروض الممنوحة والذي يترتب عليه انخفاض الطلب عليها، ثم تأثر عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في حين أن عدم دفع الفوائد على تلك الودائع ينجم عنه تخفيض تكلفة الأموال الأمر الذي يشجع المصارف على تخفيض معدلات الفوائد على قروضها الممنوحة للزبائن والتي لها تأثيرات ايجابية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية

### 4- الحد من الأموال من المدن الصغيرة إلى المدن الكبيرة:

تتمتع المصارف التي تمارس عملها في المدن الكبيرة ذات الأنشطة التجارية والاقتصادية المتنوعة بفرض اكبر موازنة المصارف في المدن الصغيرة و عليه فإذا سمح بدفع العوائد على الودائع ، فإن المصارف في المدن الكبيرة تكون أكثر قدرة واستعداد الدفع فوائد عالية على تلك الودائع موازنة من المصارف التي تتركز في المدن الصغيرة وهذا يعني أن المدن الكبيرة سوف تصبح مناطق جذب لهذه الودائع في حين تصبح المدن الصغيرة مناطق طرد لهما مما سيؤثر في التنمية الاقتصادية فيها .

### المطلب الثاني: إستراتيجية المنافسة غير السعرية. (2)

تتمثل هذه الإستراتيجية بتقديم خدمات جيدة وبأسعار تنافسية ، أي أنها لا تقوم على دفع فوائد على الودائع ، وإنما تستند على مستوى وجودة الخدمات المصرفية المقدمة للزبون وإنما التباين الموجود بين المصارف في

(1) رضا صاحب أبو حمد، نفس المرجع السابق ، ص 138، 139.

(2) منير إبراهيم هندي، "إدارة البنوك التجارية"، المكتب العربي الحديث ، الطبعة الثالثة ، مصر 1997، ص 158-165.

مستوى جودة الخدمات المقدمة للزبون ونوعها وتكاليف تقديمها يزيد من احتمالات نجاح هذه الإستراتيجية وتشير الدراسات التطبيقية إلا أن الزبون يفضل التعامل مع المصارف ذات الخدمات المصرفية الجيدة ومن أهم الخدمات المصرفية التي يمكن أن يعتمد عليها المصرف في جذب المزيد من الودائع ما يأتي:

### 1- تحصيل مستحقات المودعين:

تعتبر عمليات التحصيل من أهم أهداف النظام المصرفي ، فهي تساعد على تسوية حسابات الزبون وذلك بالمقاصة بينهما، دون الحاجة لتداول النقود، كما تساعد على توفير الوقت والجهد الذي يقوم بها المصرف في تحصيل الصكوك وتحصيل وسائل السداد الأخرى كالحوالات الداخلية والكمبيالات .  
ونظرا لتباين المصارف في سرعة تحصيل الصكوك وفي مقدار ما يتحمله الزبائن من تكاليف تحصيل الصكوك ووسائل السداد الأخرى ، فإن المصرف الذي يتميز بسرعة عمليات تحصيل المستحقات للزبائن وتقليل التكاليف التي يتحملها الزبائن كون أكثر من غيره قدرة على جذب الودائع .

### 2- سداد المدفوعات نيابة عن الزبون:

كما تقدم المصارف خدمات مصرفية أخرى وتتمثل في سداد قيمة الصكوك التي حرها المودع لصالح الآخرين وفي سداد بعض المطلوبات المستحقة عليه عندما يتقدم بها الدائنون دون الحاجة لتحرير صكوك كفواتير التليفون وأقساط الإيجار ، وبعض فواتير الشراء.  
إن اضطلاع المصرف بهذه المسؤولية يطمئن الزبون إلى سداد ما عليه من مستحقات في مواعيدها ، مما يوفر عليه الكثير من الوقت والجهد الذي كان عليه أن يبذله إذا ما لجأ إلى طريق آخر للسداد ، هذا إلى جانب تلافى ما قد يتعرض له الزبون من غرامات تأخير إذا لم ينتبه لسداد الالتزامات في مواعيدها المحددة.  
كما يمكن للمصرف سداد المطلوبات نيابة عن الزبائن وذلك وفقا لنظام يطلق عليه الإيداع المباشر ، فمثلا يمكن للمنشأة إبرام اتفاق مع المصرف تقوم بمقتضاها بتحرير صك واحد لدفع مرتبات العاملين الذين لهم حساب جاري في ذلك المصرف على أن يرفق مع الصك قائمة بأسماء هؤلاء العاملين وما على المصرف إلا أن يقوم بسحب قيمة المرتب من حساب المنشأة وإضافته إلى حساب العامل .  
كذلك يمكن للمصرف أن يقدم خدمات مصرفية أخرى للمودع في حالة عدم كفاية رصيد الحساب الجاري لسداد الصكوك المقدمة خصما من حسابه ، فقد يقبل المصرف إبرام اتفاق مع المودع يعطيه الحق في تحرير صكوك بمبالغ تفوق الرصيد الفعلي لحسابه ، بحيث يقوم المصرف بصرف قيمة الصكوك للمستفيد على أن يعود إلى المودع فيما بعد لمطالبته بسداد المبالغ التي لم يكف رصيد حسابه لتغطيتها.  
إن المصارف التي لها استعداد لسداد المطلوبات المستحقة على الزبون بمقتضى فواتير وتسمح للزبون بتحرير صكوك دون رصيد ، وتحمل الزبون اقل ما يمكن من مصروفات مقابل هذه الخدمات ، تمتلك القدرة على جذب المودعين أكثر موازنة بغيرها من المصارف التي لا تتميز بمثل هذه الخدمات أو بجزء منها.

### 3- استعدادات أنواع جديدة من الودائع:

تسعى مصارف باستمرار إلى استحداث أنواع جديدة من الودائع ، ذلك في حدود تشريعات الدولة التي تعمل فيها وهناك على سبيل المثال ، شهادات الإيداع التي يمكن تداولها ، وهي شهادات غير شخصية يمكن لحاملها التصرف فيها بالبيع والشراء ، وعادة ما تكون القيمة الاسمية لتلك الشهادات كبيرة ، وان معدل فائدتها وتاريخ استحقاقها يتحددان بواسطة المصرف دون تدخل من الزبون.  
إن اعتماد هذه الشهادات من قبل المصارف يمكن أن يؤدي إلى زيادة ملموسة في حصيلة المصرف من الموارد المالية ، وهو ما أثبتته الدراسات الميدانية.

### 1-3 شهادات الإيداع التي لا يمكن تداولها:

وهي شهادات شخصية تصدر بمقتضى اتفاق بين المصرف والذبون يتحدد فيه معدل الفائدة ، وتاريخ الاستحقاق ولا يجوز لحامل هذه الشهادة التصرف فيها بالبيع ، كما لا يمكن له استرداد قيمتها قبل التاريخ المحدد، وعادة ما تكون القيمة الاسمية لتلك الشهادات دعم اقل من القيمة الاسمية للشهادات القابل للتداول.

### 2-3 ودائع أمر السحب القابل للتداول:

وهي الودائع التي تجمع بين مزايا الودائع الجارية وودائع التوفير ، حيث يكون فيه للمودع الحق في تحرير أمر سحب قابل للتداول أي يمكن تحريره للأخرين وفاء لما عليه من التزامات وفي الوقت نفسه يحصل منه على فوائد .

3-3 ودائع سوق النقد: وهي تشبه ودائع أمر السحب القابل للتداول حيث يمكن تحرير صك عليها بل ويحصل المودع على معدل فائدة اعلي من الفائدة على أمر البحث القابل للتداول.

أن المصارف التي تستحدث أنواعا جديدة من الودائع ، يعني أنها تمتلك القدرة على الابتكار والتطور وهو مؤشر على كفاية وحيوية المصرف ، ومن ثم فإن هذا سيؤدي إلى زيادة إقبال المودعين عليها موازنة بتلك المصارف التي لا تمتلك القدرة على استحداث أنواع جديدة من الودائع.

### 4- سرعة أداء الخدمة:

سعت المصارف إلى استخدام إحداه الأساليب والوسائل التقنية في عملها كاستخدام الحاسبات الالكترونية وأنظمة التحويل الالكتروني المختلفة والتي كان لها دور كبير في تحسين مستوى الخدمة والاقتصاد في الوقت والتكلفة التي تنطوي عليها عملية التحصيل والصراف والإيداع ، وعلى الرغم من أهمية التكنولوجيا الحديثة في عمل المصارف ، إلا أنها ليست الوسيلة الوحيدة لضمان سرعة أداء الخدمة للذبون .

### 5- التيسير على الزبائن:

من بين الخدمات التي يمكن للبنك تقديمها لتيسير على العملاء اختياره لموقع ملائم وتوسيع دائرة انتشار بإنشاء فروع عليها تجاوزا الخروج البلاستيكية على أساس أن الإيداع والسحب فيها يتم باستخدام كارت مصنوع من البلاستيك ويتيح هذا النوع من الفروع الفرصة للعميل للإيداع والسحب في أي وقت يريد. كذلك يمكن أن تمتد التسهيلات إلى العملاء من أصحاب السيارات وذلك بفتح شبكات للإيداع والصراف ، بحيث يمكن للعميل التوقف في مواجهة الشباك وإنهاء العملية التي جاء من أجلها دون أن يضطر للخروج من السيارة، وقد تأخذ التسهيلات صورة أخرى تتمثل في اختيار ساعات العمل اليومي بما يسمح بتقديم خدمة أفضل للعملاء. (1)

### 6- خدمات تفضيلية للزبائن:

قد تعطي المصارف الأفضلية للزبائن في العديد من الخدمات كإعطائهم الأسبقية في الإقراض، أو إقراضهم بمعدلات منخفضة مع تقديم بعض التنازلات بشأن الرصيد المعوض ، وكذلك قد تقوم بتقديم خدمات دعائية كمودعيها ، سواء كان بالإعلان عن بضائعهم أو خدماتهم و الدعاية لها أو قد تقوم المصارف بعرض

(1) سليم زياد رمضان ، محفوظ احمد جودة ، "الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك" دار المسيرة للنشر و التوزيع، طبعة 3، عمان ،1996،ص



بعض السلع للمودعين و ذلك بأسعار منخفضة كالأثاث إضافة إلى تقديمها للهدايا الرمزية بالموسم و الأعياد و المناسبات كالأجهزة الكهربائية والأجهزة المنزلية رغبة منها في جذب الودائع المصرفية . (1)

### المطلب الثالث:تقييم إستراتيجية جذب الودائع. (2)

إن المنافسة السعرية بين البنوك تكون محدودة للغاية ففي حالة الودائع الجارية لا توجد منافسة سعريه على الإطلاق ، وبالنسبة للودائع لأجل ودائع التوفير فان معدلات الفوائد التي تدفعها البنوك تكاد تكون متماثلة ، وبذا تبقى المنافسة غير السعرية كإستراتيجية أساسية تعتمد عليها البنوك في جذب الودائع ويوضح الجدول اللاحق ملخصا لهذه الإستراتيجية وأن النظرة المتأملة في محتويات العمود الثاني تكتشف أن المدعويين بصرف النظر عن نوع الوديعة قد لا يتحملون بكافة المصروفات المترتبة على الخدمات التي يحصلون عليها وأن البنك يتحمل بجزء من المصروفات ، ومن الممكن النظر إلى الوفورات التي يحققها المودع و التي تتمثل في الجزء من التكلفة الذي يتحمله البنك على انه نوع من الفوائد الضمنية و عليه فانه يمكن القول بان البنوك تدفع فوائد على الودائع الجارية تتمثل في الفوائد الضمنية كما تدفع فوائد على ودائع التوفير والودائع لأجل قد تفوق الحد الأقصى الذي يحدده البنك المركزي و ذلك بقيمة الفوائد الضمنية . وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن مقدار ما يتحمله البنك من المصروفات الخدمة يتوقف على متوسط الصيد الدائن للعميل، و على حركة الإيداع و السحب خلال العام، وكذا على معدل العائد على الاستثمار المتاح للبنك.

ولحساب معدل الفائدة الضمني ينبغي أولا حساب العائد الذي يحققه البنك من وراء الوديعة وهذا يقتضي أولا إيجاد القوة الاستثمارية للوديعة والتي تتمثل في الجزء من الوديعة الذي يمكن للبنك استثماره . وكخلاصة لا تعتبر المنافسة السعرية إستراتيجية فعالة لجذب الودائع ، ذلك أن الفوائد على الودائع الجارية قد لا يكون مسموح بها ، كما أن الفوائد على الودائع الأخرى تكاد تكون متقاربة بين البنوك أما المنافسة غير السعرية فتبدو ملائمة في هذا الصدد ، وذلك على أساس التباين الواضح بين البنوك من حيث قدرتها على تقديم خدمات جيدة بأسعار تنافسية .

(1) هنيدي منير إبراهيم، "الأسواق والمؤسسات المالية"، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، 1977، ص 305.

(2) المرجع نفسه، ص ص 169- 170.

**الفصل الأول:.....الوساطة البنكية**  
**وسياسة الودائع**

الخدمة	تكاليف الخدمة	ارتفاع مستوى الخدمة
1-تحصيل مستحقات المودع	- تحصيل البنك بأكبر قدر من مصروفات التحصيل.	- سرعة تحصيل المستحقات.
2-سداد المطلوبات المستحقة على المودع .	- تحمل البنك بأكبر قدر من مصروفات سداد المطلوبات .	- تقديم خدمات إضافية تتمثل في السداد بمقتضى فواتير وإمكانية السحب على المكشوف في حدود متفق عليها . - مدى القدرة على استحداث ودائع جديدة .
3- إدخال أنواع جديدة من الودائع المصرفية	-	- إدخال الحاسب الالكتروني في العمليات المصرفية والتوسع في استخدامه، وكذا الاهتمام بالقوى العاملة.
4-سرعة أداء الخدمة ذاتها.	-	- اختيار المواقع الملائمة للبنك وفروعه واستخدام الصراف الآلي في مواقع مختلفة وكذلك توفير الخدمة لأطول فترة ممكنة وتوفير سبل الراحة للعملاء.
5-التيسير على العملاء	-	- إعطاء الأولوية للوديعين في الحصول على القروض .
6-ميزات تمنح للمودعين	- تخفيض فوائد الإقراض كلما أمكن بيع السلع المعروضة بأسعار رمزية. - تخفيض العمولة والمصروفات الأخرى إلى أقل حد ممكن.	- سرعة التلبية والتوقيت اللازم لتنفيذ عمليات الشراء والبيع.
7-إدارة محفظة العميل.	-	- جودة وسرعة أداء الخدمة .
8-تقديم خدمات غير مصرفية .	- انخفاض تكلفة الخدمة.	- زيادة مستوى الاعتماد الممنوح كلما أمكن.
9-فتح الاعتمادات .	- تخفيض تكلفة الخدمة المقدمة إلى أقل حد ممكن .	- التوسع في منح خطابات الضمان كلما أمكن.
10- إصدار خطابات الضمان.	- تخفيض العمولة إلى أقل حد ممكن	

**المصدر:** منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره ، ص 171.

**خلاصة الفصل :**

وبناء على ما سبق ، فإن وجود الوساطة المالية في اقتصاد اليوم يعد ضرورة حيوية ليس فقط لكونها متعامل اقتصادي مهم ولكن لكونها قد سمحت بإيجاد حلول للعديد من المشكلات المرتبطة بالتمويل ، وكذلك نتيجة لأهمية وطبيعة الودائع البنكية باعتبارها هامة من عدة جوانب، سواء كانت وجهة نظر الأفراد ، أو النظام البنكي أو الاقتصاد ككل فهي تفتح آفاق واسعة أمام كل الأطراف وتتيح لكل واحد منها فرصة لتحقيق أهدافه فيما يتعلق بالأمن والسيولة والربحية ، وتمثل الودائع آفاقا لتوظيف أموال البعض ، وتساهم في تغطية عجز البعض الآخر، وخلق إمكانيات جديدة تسمح بالتوسع في النشاط الاقتصادي، وتساعد على تطور الأعمال مما يدفع إلى زرع الثقة في نفوس كل المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا منتجين أو مستهلكين أو مجرد مدخرين للأموال مما يساعد على توفير الظروف الضرورية للازدهار الاقتصادي .



### مقدمة الفصل :

أثرت الأسواق المالية في دنيا الأعمال ونقلت طبقا لوظائفها العديد من المخاطر المالية لمنظمات الأعمال لكل دول العالم التي كانت تكتفي مجرد نماذج نظرية لقياس وتقييم الأحداث والمخاطر المحتملة، بينما أن الأسلوب الكمي ذو قيمة بالغة بالنسبة لإدارة هذه المخاطر فلا يمكن قصر إدارة المخاطر على حسب قائمة من الأسباب والأمر يستوجب في الوقت المعاصر فظهرت هذه المخاطر من منظور فلسفة الإدارة ورغم من أن هذه المخاطر المالية زادت باستمرار في السنوات الأخيرة ، إلا أن طبيعة المخاطر وإدارتها ليست من المسائل المستحدثة ، ولو كان موضوع إدارة المخاطر المالية له تأثير بالغ على المؤسسات لتصنيفاتها ، فإدارة هذه المخاطر وتصنيفها تمكن التحدي الأساسي لقياسها وتقييمها ضمن آليات مواجهة آثارها غير متوقعة.

### المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المخاطر:

من الواضح أنه قبل أن يتم عمل أي شيء بخصوص المخاطر التي تتعرض لها المنشأة يجب أن تكون هذه الأخيرة على علم بهذه المخاطر، وتختلف طرق إدارة هذه المخاطر حسب نوع المنظمة التي تواجه تلك المخاطر.

### المطلب الأول: تعريف المخاطرة.

- هناك عدة تعاريف للمخاطرة :

وبصفة عامة يمكن تعريف المخاطر بأنها " ظرف أو وضع في العالم الواقعي يوجد فيه تعرض لوضع معاكس ، وبشكل أكثر تحديدا يقصد بالمخاطرة " حالة يكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة أو المأمولة "

- إن المخاطرة في هذا التعريف عبارة عن حالة أو وضع في العالم الواقعي ، مزيج من الظروف في البيئة الخارجية ونلاحظ أيضا في هذا المزيج من الظروف توجد إمكانية حدوث خسارة ، وعندما نقول حدث ما ممكن الحدوث تعني أن له احتمالية تتراوح بين الصفر والواحد ، فهو ليس مستحيلا ، كما أنه ليس مؤكدا(1) .
- تعرف المخاطرة على أنها" احتمال تقلب العوائد المستقبلية المتأنية من الاستثمارات".
- كما يعرفها – جونسون- بأنها" الابتعاد لقيم المتغير عن وسطه الحسابي و على أنها درجة اللاتأكد في قابلية المنشأة على تغطية التزاماتها التشغيلية والمالية"(2)
- أما تعريف المخاطرة في مجال الاستثمارات المالية أنها التباين أو التقلب في العوائد المتوقعة وقد نال هذا المفهوم اهتمام واسع في الأدبيات المالية إبان عقدي الستينات والسبعينات ، واستمر إلى الوقت الحاضر على اثر التطور والاهتمام الذي حصل في الأوراق المالية وإدارة المحافظ الاستثمارية ولهذا فقد أصبح تحليل المخاطرة هو من أولويات الاستثمار في الأوراق المالية كونها تعكس مدى التقلب أو استقرار العوائد.
- كما تعرف المخاطرة على أنها" احتمال اختلاف العائد المحقق عن العائد المتوقع من الاستثمارات وفي حالة الاستثمارات الحالية من المخاطرة يتساوى العائد المحقق مع العائد المتوقع" وفي ضوء ذلك يمكن أن تعرف المخاطرة بأنها احتمال تقلب العوائد المستقبلية للقرارات المالية.(3)

#### المطلب الثاني: تصنيفات المخاطرة وأدوات التعرف عليها:

أولاً: تصنيفات المخاطر: هناك عدة تصنيفات للمخاطر نذكر منها:

التصنيف الأول: حيث يتم التصنيف كما يلي: (4)

#### 1- المخاطر المالية وغير مالية:

- يشمل مصطلح مخاطرة كل المواقف التي يوجد فيها تعرض للظروف المعاكسة ، وهذه الظروف المعاكسة تتضمن أحيانا خسارة مالية وفي أحيانا أخرى لا تتضمن خسارة مالية، وينطوي كل جانب في الجهد البشري عنصر ما من عناصر المخاطرة ، ولا يكون للكثير من هذه المخاطر عواقب أو اثار مالية ونحن معنيون بالمخاطر التي تنطوي على خسارة مالية ، حيث تتضمن المخاطر المالية العلاقة بين الفرد أو المنظمة ، واصل أو توقع دخل قد يتلف أو يفقد وبذلك فالمخاطرة المالية تتضمن ثلاثة عناصر :
- الفرد أو المنظمة المعرضة للخسارة.
  - الأصل أو الدخل الذي يسبب دماره أو زوال ملكيته خسارة معينة.
  - خطر يمكن أن يسبب خسارة.

#### 2- المخاطر الاستاتيكية والدينامكية:

يقصد بالمخاطرة الدينامكية تلك المخاطرة الناشئة من حدوث تغيرات في الاقتصاد، وتنشأ من مجموعتين من العوامل :

- عوامل في البيئة الخارجية (الاقتصادية الصناعية، المنافسون، والمستهلكون) والتغيرات التي تصيب هذه العوامل لا يكون بالممكن السيطرة عليها، ولكنها قادرة جميعا على إحداث خسارة مالية للمنشأة.
- أما العوامل الأخرى: يمكن أن تحدث الخسائر التي تشكل أساس المخاطرة المضاربية ، فهي قرارات الإدارة داخل المنشأة فالإدارة في كل منظمة تتخذ قرارات بشأن ما تنتجه وكيف تمويل الإنتاج ، وكيف تسوق

( طارق عبد العال حماد، "إدارة المخاطر" ، الدار الجامعية ، 2003 ، ص ص 15-16.1 )

( محمد علي إبراهيم العامري، "الإدارة المالية"، عمان ، ص ص 420- 2.421 )

( محمد إبراهيم العامري، مرجع سبق ذكره، ص 421.3 )

(طارق عبد العال حماد، مرجع نفسه ص 18.-4.22 )

ما تنتج ، وإذا عن هذه القرارات توفير سلع وخدمات يقبلها السوق بسعر كاف، فسوف تحقق المنشأة أرباحاً، أما إذا لم يحدث ذلك ، فإن المنشأة قد تعاني خسارة.

#### - المخاطر الدينامكية:

تفيد في العادة المجتمع على المدى الطويل، ورغم أن هذه المخاطر قد تؤثر في عدد كبير من الأفراد إلا أنها تعتبر عموماً أقل قابلية للتنبؤ من المخاطر الاستاتيكية طالما أنها لا تحدث بدرجة ما من الانتظام.

#### - أما المخاطر الاستاتيكية:

فتتضمن الخسائر التي ستحدث حتى لو لم يحدث تغيرات في الاقتصاد، فإذا أمكن لنا تثبيت أذواق المستهلكين ، والناتج والدخل و المستوى التكنولوجي ، فإن بعض الأفراد سوف يعانون مع ذلك من الخسارة المالية، تنشأ هذه الخسائر من أسباب بخلاف التغيرات في الاقتصاد مثل أخطار الطبيعة وعدم نزاهة الأفراد الآخرين، وعلى خلاف المخاطر الدينامكية لا تكون المخاطر الاستاتيكية مصدر للكسب بالنسبة للمجتمع ، وتتضمن الخسائر الاستاتيكية إما تدمير الأصل أو حدوث تغيير في ملكيته، وتميل الخسائر الاستاتيكية للحدوث بدرجة من الانتظام بمرور الوقت، ونتيجة لذلك تكون قابلة للتنبؤ بوجه عام، ولأنها قابلة للتنبؤ تصلح المخاطرة الاستاتيكية أكثر للمعالجة بواسطة التأمين من المخاطر الدينامكية .

#### 3- المخاطر البحتة والمضاربة:

تصف المخاطرة المضاربة موقفاً يحمل إمكانية حدوث إما خسارة أو مكسب والمقامرة مثال جيد للمخاطرة المضاربة ففي موقف المقامرة يتم خلق مخاطرة بشكل معتمد على أمل تحقيق مكسب ، والشخص الذي يراهن مثلاً على 10 دولارات على نتيجة مباراة ما، يواجه احتمال خسارة يصاحبه احتمال مكسب، ويواجه صاحب المشروع الخاص أو صاحب رأس المال مخاطرة مضاربة سعياً وراء الربح، والاستثمار الموظف قد يضيع إذا لم ينتقل السوق المنتج بسعر كاف لتغطية التكاليف ، إلا أن هذه المخاطرة يتم تحملها مقابل إمكانية الربح.

أما مصطلح المخاطرة الصرفة أو البحتة على العكس من ذلك فيستخدم لوصف تلك المواقف التي تنطوي فقط على فرصة الخسارة واللاخسارة ومن أفضل الأمثلة على المخاطرة البحتة إمكانية الخسارة المحيطة بإمكانية حدوث شيء من شأنه أن يتلف سيارة مثلاً، والناتج المحتملة هي الخسارة أو اللاخسارة. والتميز بين المخاطرة البحتة والمخاطر المضاربة هام لأن المخاطر البحتة فقط هي التي تكون من الممكن التأمين ضدها في العادة، ولا يعني التأمين بحماية الأفراد من الخسائر الناشئة من المخاطر المضاربة فالمخاطرة المضاربة يتم قبولها طواعية بسبب طبيعتها الثنائية الأبعاد التي تتضمن عملية تحقيق مكسب وليست كل المخاطر البحتة قابلة للتأمين ضدها ، وقد يلزم أيضاً التمييز بين المخاطر البحتة التي يمكن التأمين ضدها ، وتلك التي لا يمكن التأمين ضدها.

#### 4- المخاطر الأساسية و المخاطر الخاصة:

يقوم التمييز بين المخاطر الأساسية والمخاطر الخاصة على الفرق في منشأ الخسائر وعواقبها، حيث تتضمن المخاطر الأساسية أو الجوهرية خسائر لا شخصية المنشأ والعواقب ، كما أنها مخاطر جماعية تتسبب فيها ظواهر اقتصادية ، اجتماعية ، وسياسية رغم إنها قد تنشأ من أحداث عادية، وهي تؤثر على شرائح كبيرة من السكان أو حتى كل السكان.

أما المخاطر الخاصة فتتضمن خسائر ناشئة عن أحداث فردية ويشعر بها الأفراد وليس المجتمع ككل، وقد تكون استاتيكية أو دينامكية ، فالبطالة والتضخم والزلازل والفيضانات كلها مخاطر جوهرية ، أما احتراق منزل أو السطو على بنك فهو مخاطر خاصة.

ولأن المخاطر الجوهرية تتسبب فيها ظروف خارجية بدرجة أو بأخرى عن نطاق سيطرة الأفراد الذين يعانون من الخسائر ، ولأنها ليست خطأ أي شخص على وجه التحديد والمجتمع يعتقد أن الفرد ليس هو المسؤول عن التعامل معها، وتوجه التدابير الجماعية للتصدي للمخاطرة عبر التاريخ، وهي تشمل أولاً الحكومة ذاتها ، فالغرض الأساسي والجوهري للحكومة هو ضمان أمن المواطنين ورغم أن بعض المخاطر

الجوهريه يتم التعامل معها من خلال التأمين الخاص، إلا أنه أداة غير ملائمة للتعامل مع البعض الآخر من المخاطر الجوهريه، فالبطالة والعجز المهني أمثلة للمخاطر الأساسية التي يتعامل معها من خلال التأمين الخاص، والمناطق المتضررة من الفيضانات أو الزلازل مناطق تستحق الحصول على أموال حكومية، وتعتبر المخاطر الخاصة مسؤولية الفرد، ولا تصلح لأن يعالجها المجتمع ككل و يتعامل معها باستخدام التأمين، أو منع الخسارة أو أي تقنية أخرى.

التصنيف الثاني: قسم أصحاب هذا التصنيف المخاطر إلى (1) :

### 1 - المخاطر النظامية:

وهي مقدار التقلب أو التباين في العوائد الناجمة عن الظروف الاقتصادية العامة، وفي إطار الاستثمار بالأوراق المالية يكون التأكيد الكبير على المخاطرة النظامية التي لا يمكن تجنبها أو تحاشيها، ولكن يمكن التخفيف منها، ويعود السبب وراء الاهتمام بالمخاطرة النظامية هو لكون تأثيرها يشمل عموم الأسهم المتداولة في السوق المالية ، ولكن بدرجات متفاوتة ولهذا توصف بأنها مخاطرة النظام الاقتصادي أو البيئة الاقتصادية العامة.

وتنجم المخاطر النظامية عن العديد من المصادر من بينها ما يلي :

1-1 تقلبات السوق: تسهم تقلبات السوق في المخاطرة النظامية ، إذ ينجم عن تقلبات السوق ارتفاع أو انخفاض المخاطرة النظامية للسهم، وتقلبات السوق تتوقف بدورها على عوامل منها: الاضطرابات العامة، الكساد، الاضطرابات السياسية وكذلك الدورات النظامية للسهم، وهذا يفرض على محلل الاستثمارات بالسهم أن يدخل في حساباته تقلبات السوق المالية.

2-1 نوع النشاط: تتباين المخاطرة من نشاط لآخر أي من صناعة إلى أخرى، فاحتمال تغير إمكانية الشركة على تحقيق الإيرادات واستقرارها والمحافظة على مركزها التنافسي في السوق يعتمد على طبيعة الصناعة التي تعود إليها الشركة ، والتي من شأنها أن تزيد أو تخفض المخاطر النظامية ، فالشركة التي تنتمي إلى صناعة أو قطاع اقتصادي متطور ، وأن منتجاته تشهد سوق واسعة ونامية وربما يترتب على ذلك انخفاض مخاطرتها النظامية.

3-1 تغير أسعار الفائدة: يعد تغير أسعار الفائدة من المصادر الرئيسية للمخاطر النظامية، فارتفاع سعر الفائدة المصرفية هو فرصة استثمارية بديلة للاستثمار بالأسهم، ولهذا فإنه عند ارتفاع الفوائد سوف تأخذ أسعار الأسهم بالانخفاض، ويترتب على ذلك ارتفاع مخاطرتها النظامية.

### 2- المخاطر غير نظامية :

وهي مقدار التقلب أو التباين في العوائد الناتج عن الظروف الخاصة بمنشأة الأعمال دون غيرها من المنشآت الأخرى.

أي أنها تتولد عن العوامل الخاصة بمنشأة معينة، فتتفرد بها، وقد سميت هذه المخاطرة بتسميات متعددة هي: المخاطرة القابلة للتوزيع والمخاطرة التي يمكن تفاديها والمخاطر اللاسوقية والمخاطر المتبقية وتقاس هذه المخاطر بالتباين والانحراف المعياري وكذلك معامل التباين.

### 3- المخاطر الكلية:

وهي التباين أو التقلب الكلي في معدلات العائد وتساوي هذه المخاطر حاصل جمع المخاطرتين النظامية وغير نظامية.

والجدول التالي يبين خصائص كل من المخاطرتين النظامية غير نظامية.

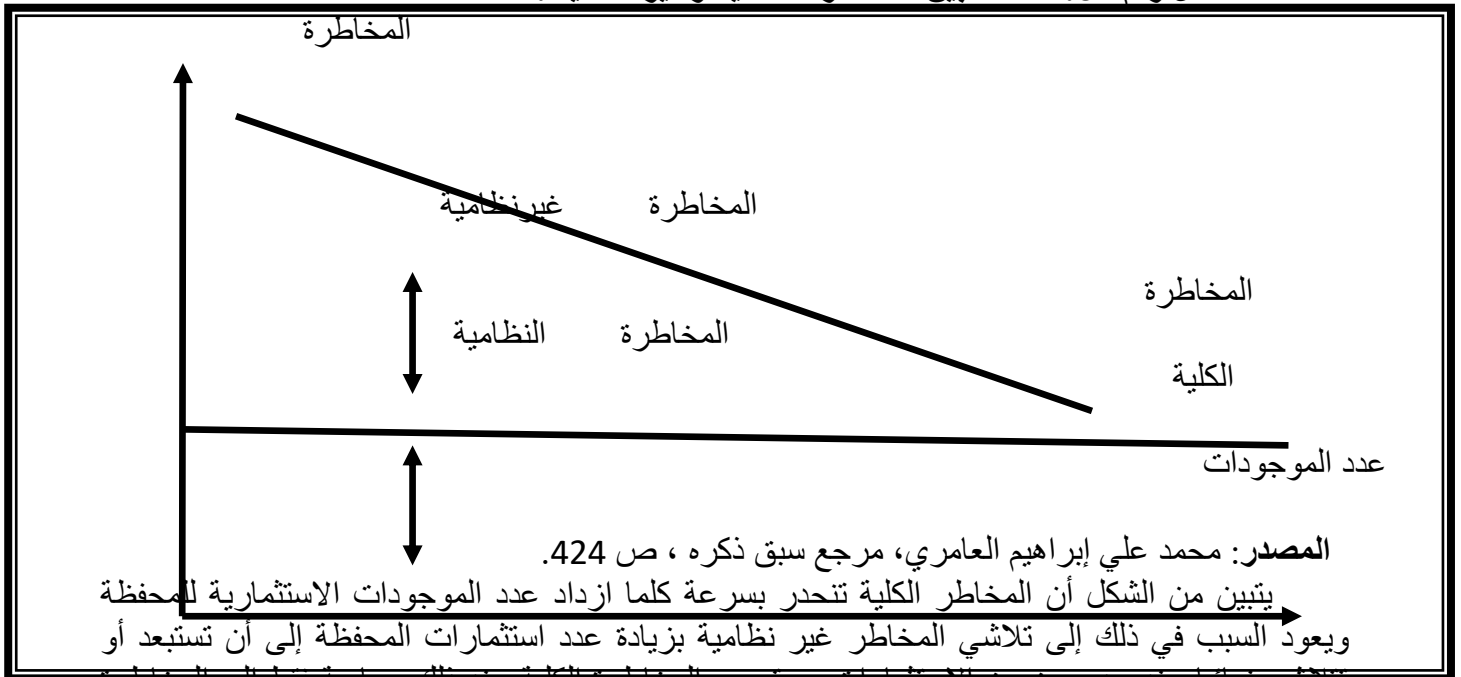
### الجدول رقم 02: خصائص النظامية وغير نظامية:

المخاطر غير نظامية	المخاطر النظامية
1- تنشأ عن العوامل التي تتفرد بها منشأة معينة.	1- تنشأ عن العوامل العامة المشتركة
2- تؤثر في المنشأة ذاتها.	2- تؤثر في جميع منشآت الأعمال.
	3- لا يمكن تفاديها ولكن يمكن تعديلها.

4- جزء منها تشغيلي والآخر مالي.	3- يمكن تفاديها بالتنوع .
5- تقاس بمعامل بيتا	4- جزء منها تشغيلي والآخر مالي.
	5- تقاس بمعامل التباين.

المصدر: محمد علي إبراهيم العامري ، مرجع سبق ذكره ، ص 424.  
والشكل التالي يوضح العلاقة بينهما:

الشكل رقم 02: العلاقة بين المخاطر النظامية وغير نظامية.



وكذلك الحال بالنسبة للمنشأة التي تنوع مشروعاتها الاستثمارية ، فإنها تخفف من مخاطرتها غير نظامية إلى ادني حد ممكن ، بالتنوع الجيد للمشروعات الاستثمارية يجنب المنشأة التقلب في التدفقات النقدية لتلك المشروعات ، وبالتالي يجنبها تقلبات العوائد المصاحبة لتلك التدفقات النقدية.

## 2- أدوات التعرف على المخاطر:

تشمل السجلات الداخلية للمنظمة ، واستقصاءات تحليل المخاطرة ، خرائط تدفق العمليات ، تحليل القوائم المالية، عمليات معاينة عمليات المنشأة والمقابلات الشخصية<sup>(1)</sup> وللوقوف على طبيعة المخاطر تم إحياء جديد للنسب المالية، حيث تمثل القوائم المالية، وملحقاتها مصدرا خصباً للمعلومات عن طبيعة المخاطر التي ينبغي أن تكون محل اهتمام الإدارة ، وهناك كذلك قائمة الدخل التي تعطي معلومات عن تطور المبيعات والتكاليف المرتبطة بها، وكذا مكونات الربحية وتتسم القوائم المالية بالفاعلية ، إذ تسهم في الكشف عن المخاطر التي تتعرض لها المنشأة فالتغير في حجم المبيعات ومعدل دوران المخزون الذي تمثل المبيعات احد مكوناته يزودان الإدارة بمؤشرات عن سوق منتجاتها . كما يمكن الكشف عن مدى احتمال التعرض لمخاطر سعر الصرف وذلك بتحليل المبيعات والمشتريات إلى محلية وتصديرية أو استيرادية ومعرفة العملات التي تتعامل بها المنشأة شراء وبيعاً، وحصاة كل عملة .

( طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 60. 1 )

كما يمكن الكشف عن مدى التعرض لمخاطر سعر الفائدة، وذلك من واقع قائمة الدخل، ويكون ذلك بحساب معدل تغطية الفوائد من ربح العمليات، فالأرباح هي نتيجة لقبود دفترية، ومن ثمة ينبغي الوقوف على مدى كون تلك الأرباح محملة بتدفقات نقدية، وذلك طالما أن الفوائد تدفع من التدفقات النقدية وليس من الأرباح الدفترية.

وإذا كانت لقائمة الدخل كل هذه المساهمات، فإن ذلك يرجع إلى كونها قائمة تزودنا بمؤشرات عن الأداء منذ بداية السنة المالية، حتى نهايتها، كما أن الأرقام التي تتضمنها تتسم بالحركة حيث يمكن الوقوف على عناصرها لحظة بلحظة، أما الميزانية العمومية فإن أرقامها تتسم بالثبات، إذ تعكس المركز المالي في لحظة بعينها، ومع هذا تظل للميزانية بعض المنافع، فصافي قيمة الأصول الثابتة يمكن أن يكون مؤشرا على مدى اقتراب تعرض المنشأة لمخاطر تغير أسعار أدوات ووسائل الإنتاج، كما يكشف حجم الاستثمار في الأوراق المالية عن حجم التأثير المحتمل الذي يمكن أن تحدثه مخاطر سعر الفائدة على قيمة الأصول. وتزداد معرفتنا بمخاطر سعر الفائدة من تقرير مراقب الحسابات الذي يصاحب الميزانية العمومية، والذي يكشف عما إذا كانت القروض التي حصلت عليها المنشأة قصيرة أو طويلة الأجل، وما ذا كان سعر الفائدة ثابتا أم متغير.

ومن المؤكد أن الوقوف على طبيعة المخاطر وحجمها له فوائده، فهو يبين الطريق ليكشف عما إذا كانت تلك المخاطر في حجم يتطلب التغطية ضده، أم أن المخاطر من الحجم تفوق فيه تكلفة التغطية العائد المتوقع منها، وإذا ما كانت واجبة حينئذ يبرز التساؤل عن الأداة الملائمة. (1)

### المطلب الثالث: تقنيات التعامل مع المخاطرة:

هناك عدة تقنيات تسلكها المنشأة عند تعرضها للمخاطر، وذلك من أجل التعامل معها، وتتمثل هذه التقنيات في: (2)

#### 1- تفادي المخاطرة:

يتم تحاشي المخاطرة عندما يرفض الفرد أو المنظمة قبولها ولو للحظة إن التعرض للمخاطرة غير مسموح به بأن يدخل حيز الوجود، ويتحقق ذلك عن طريق مجرد عدم القيام بالعمل المنشئ للمخاطرة، فإذا أردت عدم المخاطرة يفقد مدخراتك في مشروع فيه مجازفة، عليك أن تختار مشروعا ينطوي على مخاطرة أقل، وإذا أردت تحاشي المخاطر المرتبطة بحياسة الملكية، لا تشتري الأملاك بل أجرها أو استئجارها بدلا من ذلك، ويعد تفادي المخاطرة احد أساليب التعامل مع المخاطرة ولكنه تقنية سلبية وليست ايجابية، ولهذا السبب يكون أحيانا مدخلا غير مرضي للتعامل مع مخاطر كثيرة فلو استخدم تفادي المخاطر بشكل مكثف لحرمت المنشأة من فرص كثيرة لتحقيق الربح، و لربما عجزت عن تحقيق أهدافها.

#### 2- تقليل المخاطرة :

يمكن تقليل المخاطرة من خلال طريقتين؛ الأولى من خلال منع المخاطرة والتحكم فيها، مثل الرعاية الطبية وإدارات إطفاء الحرائق وحرس الأمن الليليين، وأنظمة رشاشات الماء، وبعض التقنيات يكون الهدف منها منع حدوث الخسارة على حين البعض الآخر مثل نظم رشاشات الماء يكون الهدف منها التحكم في شدة الخسارة إذا وقعت.

( منير إبراهيم هندي، " الفكر الحديث في إدارة المخاطر"، مركز الدلتا للطباعة، الإسكندرية، 2003، ص 79- 1.81 )  
( طارق عبد العال حمادة، مرجع سبق ذكره، ص 2.32 )

وتقول وجهة نظر إن منع الخسارة هو الوسيلة الأكثر مرغوبة للتعامل مع المخاطرة، فإذا أمكن القضاء على احتمال الخسارة تماما فإن المخاطرة سيتم القضاء عليها أيضا، ومع ذلك فإن منع حدوث الخسارة يمكن أيضا أن ينظر له على أنه مدخل غير كاف للتعامل مع المخاطرة، فمهما حاولت واجتهدت في المحاولة لن تستطيع أبدا أن تمنع جميع الخسائر، بالإضافة إلى ذلك فإنه في بعض الأحيان قد يكلف منع الخسائر أكثر من الخسائر نفسها.

### 3- الاحتفاظ بالمخاطرة:

ربما يكون الاحتفاظ بالمخاطرة الأسلوب الأكثر شيوعا للتعامل مع المخاطرة فالمنظمات تواجه عدد غير محدود تقريبا من المخاطر ، عندما لا يتم اتخاذ إجراءات ايجابية لتفادي المخاطر أو تقليلها أو تحويلها يتم بذلك الاحتفاظ باحتمال الخسارة الذي تنطوي عليه تلك المخاطرة.

والاحتفاظ بالمخاطرة أسلوب مشروع للتعامل مع المخاطرة بل إنه يكون في بعض الأحيان الطريقة الأفضل، ويجب على كل منظمة أن تقرر أي المخاطر يجب أن تحتفظ بها، وأنها ينبغي عليها أن تتفادها بناءا على هامش الاحتمالات الخاصة بها أو قدرتها على تحمل الخسارة، وكقاعدة عامة فإن المخاطر التي ينبغي الاحتفاظ بها هي تلك التي تؤدي إلى خسائر معينة صغيرة نسبيا.

### 4- تحويل المخاطرة:

من الممكن نقل أو تحويل المخاطرة من شخص إلى آخر أكثر استعدادا لتحملها، على سبيل المثال قد يوافق مستأجر بموجب عقد إيجار على دفع قيمة أية أحكام ضد مالك العقار ناشئة عن استخدام العقار، والتحويلات التعاقدية شائعة جدا في صناعة البناء، ولكنها تستخدم أيضا بين المنتجين وتجار التجزئة فما يتعلق بالتعويض لمسؤولية المنتج.

والتأمين وسيلة أيضا لتحويل المخاطرة، ففي مقابل محدد (قسط التأمين) يسددها احد الطرفين، يوافق الطرف الثاني على تعويض الطرف الأول حتى مبلغ معين عن الخسارة المحددة الجائزة الحدوث.

### 5- اقتسام المخاطرة:

يعد اقتسام المخاطرة حالة خاصة لتحويل المخاطرة ، وأيضا صورة من صور الاحتفاظ بالمخاطرة ، وعندما يتم اقتسام المخاطرة يتم تحويل الخسارة من الفرد الى الجماعة .

### المبحث الثاني: طبيعة المخاطرة المالية:

تقوم المؤسسة الاقتصادية على هيكلها المالي، وبالتالي من المهم تحليله ودراسته ومواجهة الاخطار التي تواجهه، والتي يكون تأثيرها سلبيا وبالتالي تسقط على نتائج المؤسسة بالخسارة، وتعتبر الاخطار المالية من أهم الأخطار التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية ، وتحليل الهيكل المالي يسمح بمعرفة مستوى الاستدانة وكذلك تقييم الخطر المالي.

### المطلب الاول: تعريف المخاطر المالية:

تعددت التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالمخاطر المالية نذكر منها ما يلي:

- تعرف المخاطر المالية على أنها "العملية التي تتناول عدم اليقين من الأسواق المالية، وتتضمن تقدير المخاطر المالية التي تواجه المنظمة ووضع استراتيجيات إدارة مثقفة مع الأولويات والسياسات الداخلية وتناول المخاطر المالية بشكل نشط قد يوفر للمنظمة ، كما تضمن أن الإدارة وهيئة التشغيل وذوي المصلحة ومجلس الإدارة على اتفاق على المسائل الأساسية للمخاطر".<sup>(1)</sup>

- كما تعرف على أنها" تلك المخاطر التي تمول عن طريقها المنشأة عملياتها ، وإن المنشأة التي تمول باستخدام المديونية فإنها بذلك تكون ملزمة بموجب القانون بدفع المبالغ المقابلة لديونها عند استحقاقها".<sup>(2)</sup>

(1) كارين هورشر ، ترجمة عطا الله واردة خليل، عبد الفتاح عشمري ، "أساسيات إدارة المخاطر المالية"، مكتبة الحرية، القاهرة ، 2008 ، ص 21.

(2) عدنان نايفة التعميمي، "الإدارة المالية بين النظرية أو التطبيق"، دار المسيرة ، عمان ، 2007 ، ص 138..



- كما تعرف على أنها" تلك التغيرات والتذبذبات في صافي أرباح الاستغلال أي التذبذب في العائد المتاح للملاك، بسبب استخدام مصادر التمويل الثابتة( ديون ، أسهم ممتازة) حيث يرتفع معدل العائد، الذي يطلبه المستثمرين حسب ارتفاع درجة المخاطر المالية(1)

تنشأ المخاطر المالية بين الفرد أو المنظمة ، واصل أو توقع دخل قد يفقد أو يتلف وبذلك فالمخاطر المالية تتضمن ثلاثة عناصر:

- 1- الفرد أو المنظمة المعرضة للخسارة.
- 2- الأصل أو الدخل الذي يسبب دماره أو زوال خسارة مالية.
- 3- خطر يمكن أن يسبب خسارة.

### المطلب الثاني: تحليل المخاطر المالية:

من أجل تحليل وفهم الخطر المالي يجب البدء بدراسة مفهوم أساسي في التحليل المالي، وهو اثر الرفع المالي الذي يقيس التأثير السلبي أو الايجابي لاستدانة على المردودية المالية للمؤسسة ، وتعرف الرافعة المالية على أنها" استخدام أموال الغير بتكاليف ثابتة وقد تكون أموال الغير هي القروض أو الأسهم الممتازة ، حيث كلاهما له تكلفة ثابتة ويجب على المنشأة الالتزام بدفعها ، أي أن الرفع المالي مرتبط بهيكل تمويل المنشأة ، فكلما ازداد اعتماد المنشأة على المصادر الخارجية للتمويل تزداد درجة الرفع المالي"(2).

يقيس اثر الرافعة المالية مدى تأثير لجوء المؤسسة للاستدانة على مردودية الأموال الخاصة، أي أنها تدرس العلاقة بين المردودية والهيكل المالي للمؤسسة .

وبذلك يعتبر اثر الرافعة المالية بمثابة المؤشر الذي يقيس درجة المخاطر المالية للمؤسسة على المدى القصير والطويل، والرفع المالي يحدث نتيجة التكاليف الثابتة للتمويل ويمكن التحكم فيه من خلال التحكم في هذا النوع من التكاليف.

من التعاريف لأثر الرافعة المالية نجد أنها ركزت على ثلاثة عناصر أساسية في تحليل علاقة المردودية بالهيكل المالي للمؤسسة وهي:

- تكلفة الديون.
- المردودية الاقتصادية.
- الهيكل المالي للمؤسسة

تكلفة الديون تعبر عن معدل العائد الذي تدفعه المؤسسة نتيجة الاقتراض ، ولها أهمية كبيرة في تفسير وتحليل اثر الرافعة المالية، ومن خلال مقارنتها بالمردودية لأجل تحديد درجة المخاطر المالية.

- أما بالنسبة للهيكل فهو يشير إلى مختلف مصادر تمويل المؤسسة حسب أهميتها ووزن كل منها هذا الهيكل، إضافة إلى مردودية كل مصدر.

- تعبر المردودية الاقتصادية عن العائد الاقتصادي الذي يبين نسبة نمو المؤسسة وتطورها ويقاس الرفع المالي بالنسبة التالية:

$$\text{المالي الرفع} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{الأصول}}$$

والمشكل المطروح هنا، هو معرفة كيفية تأثير الاستدانة أو الرفع المالي على مردودية الأموال الخاصة لدينا:

$$L = (RE - R) (1 - T) XD/S$$

L : اثر الرافعة المالية.

RE : المردودية الاقتصادية.

(1) محاضرة الأستاذ بن رجم محمد خميسي، "مقياس تسيير مالي"، مالي المركز الجامعي، سوق أهراس، 2007 ..

(2) مؤيد راضي خنفر، "تحليل القوائم المالية"، دار المسيرة، عمان، 2006، ص281.



r : معدل الفائدة المتوسط لمجموع الديون.

D : إجمالي الديون (طويلة، قصيرة، متوسطة الأجل).

S: الأموال الخاصة.

عند دراسة اثر استخدام الديون على المردودية المالية للمؤسسة يتبين لنا من خلال علاقة مؤشر الرفع المالي ,انه كلما كانت نسبة الديون في الهيكل المالي اكبر كلما أدى ذلك إلى ارتفاع مردودية المؤسسة ولأجل تحقيق هذا يتطلب الأمر أن تكون تكلفة الإقراض اقل من المردودية الاقتصادية .  
**المطلب الثالث :أنواع المخاطر المالية**<sup>(1)</sup>.

الخطر المالي يعتبر من أهم الأخطار التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية ,وتنقسم إلى عدة أقسام منها أخطار مالية رئيسية ومنها أخطار مالية أخرى :

### 1- الأخطار المالية الرئيسية :

يعتبر كل من خطر معدل الفائدة, خطرا لصرف, خطر السوق, من ابرز المخاطر المالية

#### 1-1- خطر معدل الفائدة :

تعرف مخاطر سعر الفائدة بأنها مخاطر تراجع الإيرادات نتيجة لتحركات أسعار الفائدة ,حيث يتم ربط الالتزامات و الأصول في الميزانية بأسعار الفائدة بواسطة مؤشر باعتبار أسعار الفائدة غير مستقرة ,وهذا من شأنه أن يؤدي إلى خسائر كبيرة في حالة عدم اتفاق أسعار الفائدة مع كل الالتزامات أو من الأصول ,كما أن شخص مقترض معرض لمخاطر أسعار الفائدة ,فالمقترض الذي يدفع فائدة ثابتة فهو معرض لخطر انخفاض القدرة الشرائية للنقود بسبب التضخم ,المقترض الذي يدفع فائدة متغيرة سوف يتحمل تكاليف اعلي عندما ترتفع أسعار الفائدة, وكلا الموقفين فيما مخاطرة لأنهما يولدان إيرادات وتكاليف مرتبطة بالأسعار السوقية بواسطة مؤشر معين, أما الجانب الآخر للعملية وهوانهما يتيحان فرص للكسب أيضا.

#### الجدول رقم (03) : خطر معدل الفائدة في مؤسسة مقترضة " حالة التزام بدين "

انخفاض متوقع للمعدل	زيادة متوقعة للمعدل	
خطر ضياع فرصة	لا يتعرض للارتفاع في التكاليف المستقبلية	إقراض بمعدل ثابت
		إقراض بمعدل متغير

source:G.Sauvogot»precise de finance " Ed Nathan 1997 .p 126.

#### الجدول رقم(04):خطر المعدل في مؤسسة مقرضة

انخفاض مستقبلي للمعدل	زيادة مستقبلية للمعدل	
لا يتعرض لخطر النقص في الفوائد	ضياع فرصة	إقراض بمعدل ثابت
خطر التعرض للانخفاض في الفوائد	استغلال الارتفاع في الإيرادات المالية	إقراض بمعدل متغير

source:G.Sauvogot op,cit p 126.

#### 2-1- خطرا لصرف: أن مخاطرة العملة أو الصرف هي تلك المخاطر التي تكون فيها

القيم النسبية للعملة المحلية و العملات الأجنبية ستتغير في المستقبل

كما يعرف كذلك انه " خطر الخسارة الناتجة عن تغيرات سعر الصرف,و هو يعني الخسارة المحتملة التي تتعرض لها الشركة أو المتعامل بالعملة الصعبة من جراء تغيرات تعادل الصرف بين العملات الوطنية والتي عادة ما تكون العملة المرجعية ، و العملات الأجنبية،و تؤدي التقلبات في سعر الصرف أما إلى أرباح أو خسائر،و يمكن تصور ثلاث سلوكيات رئيسية تتبناها المؤسسة عندما تواجه

(1).محت صادق، "النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي"، دار الغريب للطبع والنشر، 1997، ص 124.

### خطر الصرف<sup>(1)</sup>

- تجنبه بواسطة تحديد الصفقات بالعملة الوطنية.
- محاولة الاستفادة من الخطر و ذلك بالدخول في عمليات مضاربة فورية أو أجلة على سعر الصرف
- التأمين ضد الخطر عن طريق التغطية أما عن طريق التغطية الداخلية التي تقوم بها الشركة ذاتها، أو التغطية الخارجية استخدام المشتقات المالية مثل: الخيارات المالية و المبادلات المالية.
- ومنه فان خطر الصرف هو خطر مالي مرتبط بتغيرات العملة الأجنبية مقارنة مع العملة المرجعية المستعملة من طرف المؤسسات وهو صرف تجارى أو مالي.<sup>(2)</sup>

**1.2.1 خطر صرف تجاري:** يتكون من الحقوق والديون مقيمة بالعملة الأجنبية والناجئة عن الصادرات والواردات.

**2.2.1 خطر صرف مالي:** في حالة الاقراضات المسجلة بالعملة الأجنبية، ويظهر خطر الصرف في المؤسسة الاقتصادية بعدة أوجه.

### 1-3- خطر السوق:

وهي إحدى المخاطر التي تتعلق بالأحداث التي تؤثر على جميع الأدوات الاستثمارية المتاحة في السوق ، وتكون هذه الأحداث غير متوقعة وعادة تنشأ نتيجة للاتجاهات الصعودية والنزولية التي تطرأ على السوق المالي وسوق رأس المال لأسباب اقتصادية سياسية، أو اجتماعية في بلد ما أو في البلدان التي ترتبط معه.<sup>(3)</sup>

ترتبط مخاطر السوق بشكل عريض بالخسائر الاقتصادية الراجعة لحدوث تغيرات غير مواتية في القيمة العادية للأداة المشتقة وتشمل المخاطر ذات الصلة بما يلي:<sup>(4)</sup>

- مخاطر السعر.
  - مخاطر الأساس.
  - مخاطر السيولة.
  - مخاطر التقييم أو النموذج.
- تتصل المخاطر بالتغيرات الحادثة في مستوى الأسعار نتيجة لحدوث تغيرات في :
- سعر الفائدة.
  - أسعار صرف العملات الأجنبية.
  - عوامل أخرى متصلة بالتقلب السوقي في المعدل أو المؤشر أو السعر
- أما عن المخاطر الأساس فتتعلق بالتأثير المختلف لقوى السوق على أداة قيمة أداتين متميزتين مستخدمتين في صورة مدمجة.
- أما عن مخاطر السيولة فترتبط بالتغيرات في القدرة على البيع أو التصرف في الأداة المشتقة أو تصفية المركز ومن ثمة التأثير على قيمتها .
- أما مخاطرة التقويم أو النموذج فترتبط بعدم اكتمال وذاتية النماذج والافتراضات ذات الصلة المستخدمة في تقدير قيمة الأدوات المشتقة.

<sup>(1)</sup> ( www.pdfactory.com )

(2) محاضرات الأستاذ بن رجم محمد خميسي، "مقياس ندوة"، المركز الجامعي سوق أهراس، 2007.

(3) دريد كامل آل شبيب، "مقدمة في الإدارة المالية العاصرة"، دار المسيرة، عمان، 2006، ص 163.

(4) طارق عبد العال حمادة، "المشتقات المالي - المفاهيم إدارة المخاطر، المحاسبية"، دار الثقافة للنشر، الإسكندرية، 2006، ص 265 - 266.

**1-4- مخاطر أسعار السلع:** تغير أسعار السلع من فترة إلى أخرى يشكل خطر على الهيكل المالي للمؤسسة أي حدوث خلل في جانب الأصول، هذه التغيرات في أسعار السلع تولد مخاطرة في تقلبات كبيرة لإيرادات الشركات التي تنتجها، ومن بين هذه السلع التي تتأثر بتقلبات الأسعار: البترول، الغاز الطبيعي، والفحم والمعادن الصناعية، المعادن الثمينة مثل الذهب والفضة، والسلع الزراعية<sup>(1)</sup>.

وتحدث مخاطر سعر السلعة عند وجود احتمال تغيرات في سعر السلعة التي يلزم شراؤها أو بيعها وتؤثر مخاطر سعر السلعة على العملاء والمستخدمين النهائيين مثل الصناع والحكومات وتجار الجملة فإذا ارتفعت أسعار السلعة فإن تكلفة شراء السلعة تزيد منفعة الربح من الصفقات، كذلك تؤثر مخاطر السعر على منتجي السلعة، فإذا انخفضت أسعار السلعة تنخفض كذلك إيرادات الإنتاج مقللة دخل الأعمال<sup>(2)</sup>.

**2- المخاطر المالية الأخرى:** وهنا سنتطرق إلى بقية الأخطار التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية وتفرع إلى ما يلي:

**1-2- مخاطر رأس المال:** وتعني عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول المشروع إلى مستوى أقل من القيمة السوقية لهذه الالتزامات، وترتبط بهذه المخاطر جودة الأصول ومخاطر التشغيل والسيولة ومقدار الأرباح المحتجزة والمخاطر الخارجية<sup>(3)</sup>.

**2-2- مخاطر الائتمان:** تعرف بأنها "المخاطر التي يتخلى فيها العملاء أو المقترضين عن الدفع أي يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين، ويولد العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقترض إلى الطرف المقابل".

وعرفت كذلك بأنها "المخاطر التي تنشأ عن عدم قدرة الطرف المتعامل معه على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد، ويمكن تقليل هذه المخاطر أو الحد منها عن طريق مراقبة مجموع المبالغ التي يمكن منحها كائتمان للأطراف الأخرى، والتمييز بين مبالغ الائتمان الممنوح لعمليات التعامل بالعملة ومبالغ الائتمان لعمليات السوق النقدي، كما أنه في إطار التعامل الدولي يجب على البنوك أن تأخذ بالحسبان أيضا المخاطر الخارجية والمتمثلة في مجموع المبالغ التي يمكن منحها لدولة معينة من الدول التي تجري التعامل معها<sup>(4)</sup>.

**2-3- خطر السيولة:** وهي عدم قدرة المشروع على تحويل عناصر الموجودات المتداولة إلى سيولة لتسديد الالتزامات المترتبة عليه أي عدم إمكانية الوفاء بالالتزامات<sup>(5)</sup>.  
ونعني كذلك أن قيم الأصول قصيرة الأجل غير كافية لمقابلة المطلوبات قصيرة الأجل أو التدفقات النقدية غير المتوقعة بالخارج، من هذا المنطلق تكون السيولة هي احتياطي الأمان الذي يساعد في كسب الوقت في الظروف الصعبة<sup>(6)</sup>.

وتزداد مخاطر السيولة الناتجة عن ذلك كلما كانت العملات المأخوذة بها أوضاع صعبة التسويق أو إذا كانت المبالغ المستحقة من عملة معينة في يوم معين كبيرة جدا مما جعل من الصعب بيعها للحصول على العملات المطلوبة<sup>(7)</sup>.

**2-4- مخاطر التشغيل:**

وهي تلك المخاطر الناجمة عن ارتفاع مصاريف التشغيل عن معدلاتها المتوقعة ويؤثر ذلك التغيير على صافي الدخل وقيمة المشروع، والمخاطر التشغيلية قد تكون ناجمة عن طبيعة القطاع والطلب على المنتجات والتطور التكنولوجي ومستويات الأسعار والتكاليف.

(1) طارق عبد العال حمادة، "حوكمة الشركات، المفاهيم، المبادئ والتجارب"، دار النشر للجامعات، مصر 2005، ص 491.

(2) كارين هورشر، ترجمة عطا الله وأراد خليل، محمد عبد الفتاح عشموي، مرجع سبق ذكره، ص 50 - 51.

(3) كارين هورشر، ترجمة عطا الله وأراد خليل، محمد عبد الفتاح عشموي، مرجع سبق ذكره، ص 50 - 51.

(4) موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، "المالية الدولية"، دار الصفاء للنشر، 2003، ص 153.

(5) دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 164.

(6) مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص 123.

(7) سعيد مطر، شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص 154.

وتنشأ المخاطر التشغيلية من الخطأ والغش البشري في العمليات والإجراءات والتكنولوجيا والنظم وهي من المخاطر الأكثر أهمية التي تواجه المنظمة بسبب الفرص المتنوعة للخسائر التي تحدث وواقع أن الخسائر قد تكون كبيرة عند حدوثها. (1)

### المبحث الثالث: ضوابط إدارة المخاطر المالية:

رغم أن العناصر الأساسية لإدارة المخاطر تضم تعيين مختلف حالات التعرض للمخاطر ومتابعتها وإدارتها ، ولا بد لعملية إدارة المخاطر أن تكون شاملة تغطي كل الإدارات والأقسام التابعة للمؤسسة ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن العملية الخاصة بإدارة المخاطر في مؤسسة مالية بعينها تعتمد على طبيعة أنشطتها ودرجة تطور هذه المؤسسات ونظام إدارة المخاطر الذي سيتم توضيحه هنا يمكن أن يكون قياسيا تتبناه جميع المصارف. (2)

### المطلب الأول: إدارة مخاطر الائتمان(3):

يقصد بإدارة العملية الائتمانية كيفية اتخاذ القرار الائتماني على مختلف المستويات الإدارية والتنظيمية، هذه السياسة تتضمن المعايير والتوجيهات العامة التي يتعين على أجهزة الائتمان بالفروع الالتزام بها لتجنب المخاطر الائتمانية. وبشكل عام تركز إدارة الائتمان على نوعين من المناهج يتم خلالهما تحليل الائتمان لتحديد درجة المخاطر نوضحها كما يلي:

• **المنهج الأول:** ويعرف بالمنهج التمييزي ويقوم على فكرة تقويم العملاء واخذ فكرة عن شخصيتهم وحالتهم الاجتماعية ومدى مصداقيتهم ، وتحديد الهدف من طلب الائتمان ونوع النشاط الممول وطبيعة الضمان المقدم وتركز إدارة الائتمان على دراسة إمكانية العميل ورغبته في سداد قيمة القرض مع الفوائد في تاريخ الاستحقاق وذلك بالوقوف على الملاءة المالية له .

• **المنهج الثاني:** ويعرف بالمنهج التجريبي، بعد التأكد من شخصية المقترض وملائمة المالية وتوافق الضمانات المقدمة مع حجم الائتمان يتم بعد ذلك إعطاء نقطة أو وزن لكل مقياس على أن يتطابق مع الأوزان المحددة من طرف إدارة الائتمان.

أن تحليل المخاطر والتنبؤ بها مسبقا يسمح لإدارة الائتمان التحكم فيها وتخفيف حدتها وتجنب أثارها على الجهاز المصرفي وعموما تتمحور أهداف إدارة المخاطر على التأكد من:

- إجمالي المخاطر المحتملة الحدوث.
- تركيز المخاطر.
- قياس المخاطر.
- مراقبة المخاطر بالتحكم فيها وإعداد تقارير للقواعد القانونية .

### المطلب الثاني: إدارة مخاطر معدل الفائدة والسيولة: (4)

#### 1- إدارة مخاطر معدل الفائدة:

يتعين على مجلس الإدارة أن يجيز الأهداف الكلية والخطط العامة والسياسات التي تحكم مخاطر سعر الفائدة وإضافة لهذا يجب على مجلس الإدارة التأكد من أن الإدارة التنفيذية قد اتخذت الإجراءات المطلوبة

(1) دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 164.

(2) طارق الله خان، حبيب احمد ، "إدارة المخاطر ، تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية" ، مكتبة الملك ، جدة ، 2003 ، ص 35- 38.

(3) دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 168

(4) طارق الله خان، حبيب احمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 41- 43.

لتحديد هذه المخاطر وقياسها وإدارتها ، ويجب أن يكون مجلس الإدارة على علم بموقف مخاطر سعر الفائدة التي تتعرض لها المؤسسة، وذلك من خلال التقارير المرفوعة إليها.

كما يجب أن تتأكد الإدارة العليا من أن المؤسسة تتبع سياسات وتدابير تمكن من السيطرة على مخاطر سعر الفائدة وتتمثل هذه السياسات في:

- آلية مراجعة مخاطر سعر الفائدة.
- الحدود القصوى الملائمة لتحمل المخاطر.
- النظم الكافية لإدارة المخاطر، والنظم المتكاملة لرصد مخاطر سعر الفائدة.
- آليات المراقبة الداخلية الفاعلة.

ويتعين تحديد المخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية الجديدة بالتدقيق في أجالها ، وشروط تسعيرها واستردادها ، والتخطيط لإدارتها قبل الشروع في تطبيقها.

كما تحتاج المؤسسات لنظام معلومات لقياس ومتابعة احتمالات التعرض لمخاطر سعر الفائدة ومتابعتها ومراقبتها وإعداد التقارير عنها، ومن المهم أن تشمل التقارير المرفوعة عن أسعار الفائدة على ملخص لدرجة التعرض للمخاطر ، ومدى الالتزام بالسياسات والحدود القصوى لتحمل المخاطر.

## 2- إدارة مخاطر السيولة:

• يجب أن تكون المؤسسة في كل وقت قادرة على الوفاء بالتزاماتها من الموارد، وبالتالي فمن الضروري إيجاد وضعية سيولة كافية عن طريق الوقاية من مخاطر السيولة عبر ثلاثة مبادئ أساسية:

- تحديد إجراء تحويل الأموال المجمع ومعدل الفائدة لها بقياس درجة التحويل المطبقة.
- كل قرض يجب أن يكون مرتبطاً بإمكانية استرجاع محددة ومدققة.
- من الضروري توسيع الموارد الثابتة أو المستقرة.

• إن تحويل المبالغ المجمع من الاستثمارات على شكل أموال بفترات مختلفة تحوي مخاطرة، بسبب وجود استخدامات بمدة كبيرة أكثر من الموارد، تسمى مخاطرة التحويل، والتي يجب تحديدها من طرف المؤسسة عن طريق تسيير الخزينة، لما لها من تأثير على السيولة.

• تحديد مخاطر التحويل: تنجز المؤسسة جدولاً يرتب فيه الموارد والاستخدامات تبعاً للعناصر الآتية: الاستخدامات والموارد تحت الطلب والاستخدامات والموارد لأجل محدد.

يساعد هذا التحويل، وبناءً على المقارنة بين مبلغ الموارد ومبلغ الاستخدامات كما تنشأ مخاطرة التحويل عندما تكون مدة الموارد أقل من الاستخدامات، وتحسب كالأتي:

$$\text{مخاطر التحويل} = \sum \text{الموارد المرجحة} / \sum \text{الاستخدامات المرجحة}$$

على أساس العدد المتوسط للأيام لكل قسم استخدامات وموارد.

لا تكون هناك مخاطرة التحويل إذا كانت النسبة أكبر من الواحد، بمعنى أن الموارد الموجودة أكبر من الاستخدامات.

**المطلب الثالث: إدارة مخاطر التشغيل ومخاطر السوق: (1)**

## 1- إدارة مخاطر التشغيل:

على المؤسسة أن تقوم بتطوير سياسات عامة وخطط لإدارة مخاطر التشغيل ، وحيث أن مخاطر التشغيل قد تنشأ نتيجة الأخطاء البشرية أو بسبب النظم المتبعة أو التقنية فإن إدارة هذه المخاطر على درجة من الصعوبة.

وبالنظر إلى تعدد مصادر مخاطر التشغيل، يجب تطوير المعايير العامة لتحديد وإدارة هذه المخاطر واستحداث عدد من اللوائح وموجهات العمل ، وللقيام بما هو مطلوب في الشأن ، يجب على الإدارة تطوير

(1) طارق الله خان ، احمد حبيب ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 45- 46.

دليل مخاطر التشغيل الذي يشتمل على توضيحات ضمن خطوات وطرق التشغيل في كل إدارة ومثال ذلك: توضيح طرق وكيفية التعامل مع الزبائن أو المستثمرين ، وهذا الدليل لا يقتصر فقط على تحديد وتقييم مخاطر التشغيل ولكن يمكن استخدامه من قبل الإدارة والمراجعين لإغراض التدقيق وشفافية العمل.

## 2- إدارة مخاطر السوق

تتمثل عملية إدارة المخاطر المالية في:

### 1-2 التخطيط التسويقي :

لإعداد الخطط التسويقية فإن الحاجة قائمة إلى توفير المعلومات الدقيقة والتي بدونها لا يمكن إعداد هذه الخطط، وهذه المعلومات تتضمن ما يلي:

1- معلومات عن الأسواق.

2- معلومات عن الظروف البيئية السابقة والحالية والمستقبلية.

3- معلومات عن المستهلكين.

4- معلومات عن المنافسة والمنافسين في الأسواق.

5- معلومات عن الموردين.

6- معلومات عن الوسطاء.

7- معلومات عن الرأي العام.

ولكي يتم الحصول على هذه المعلومات لا بد أن يكون لدى المؤسسة الاقتصادية جهاز يوفر هذه المعلومات التسويقية ومثل هذا النظام يعمل على توفير ما يحتاجه مدراء التسويق من معلومات من خلال قاعدة للبيانات توفرها مصادر عديدة هي:

1- سجلات المؤسسة الداخلية.

2- الاستخبارات التسويقية.

3 - بحوث التسويق.

وعندما يستكمل توفر البيانات (على شرط أن تكون دقيقة ومحدثة) يبدأ نظام المعلومات بمعالجة تشغيل هذه البيانات من خلال نظام المعالجة في نظام المعلومات التسويقية بغرض توفير المعلومات (مخرجات النظام) للمديرين في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات التسويقية المناسبة.

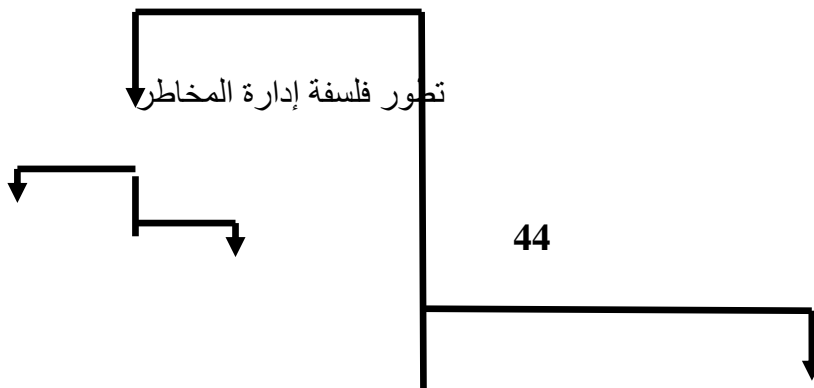
### 2-2 الفرص التسويقية:

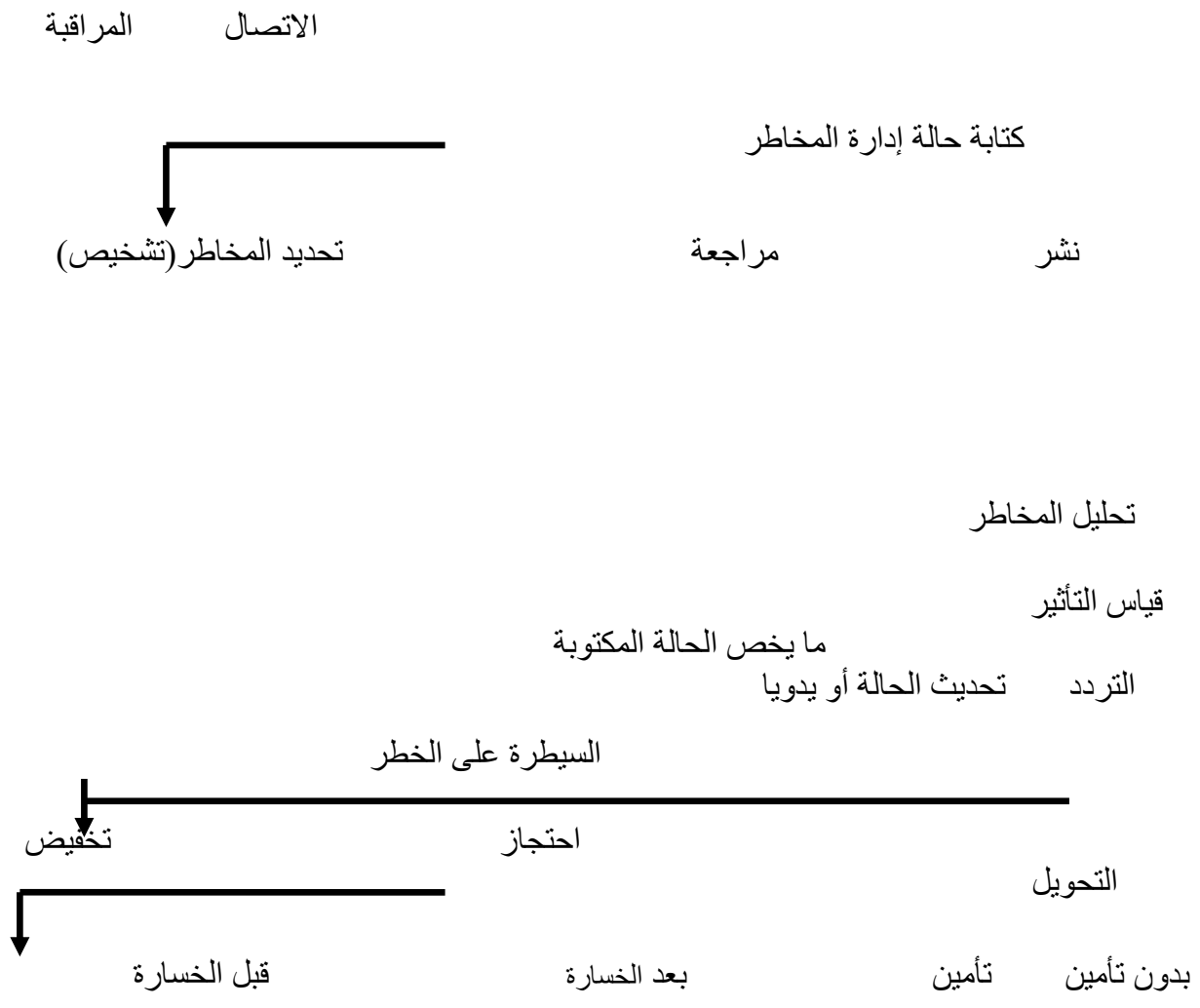
إن الفرص التسويقية لا تتم بشكل عشوائي ، وإنما تتم وفقا لطرق وأساليب عملية في تحليل هذه الفرص، ولا شك أن المؤسسات لديها القدرة على تحديد الفرص الحالية والمستقبلية في السوق ، ولكن ليس كل مؤسسة قد تستطيع استغلال هذه الفرص المتاحة لها، وقد تكون الأسباب كثيرة منها:

- عدم قدرتها على استغلال هذه الفرص في الوقت المناسب لعدم توفر الإمكانيات التكنولوجية أو المادية أو البشرية .

- السبب تعارضها لأهدافها الإستراتيجية، وقد يعتمد على تحديد نقاط القوة أو الضعف في إمكانية استغلال هذه الفرص أو عدم إمكانية استغلالها . والشكل التالي يوضح إدارة المخاطر المالية :

الشكل رقم 03: طريقة إدارة المخاطر المالية:





المصدر: خالد وليد الراوي، "إدارة المخاطر المالية"، دار المسيرة للنشر، عمان 2009، ص 22.

#### المبحث الرابع: مناهج قياس المخاطر المالية وإستراتيجية مواجهتها:

ترتبط المخاطر المالية بالاحتمالات و قياس المخاطر يتبعها قرارات حول كيفية الإدارة جيدة لها، وتتضمن محاولات قياس المخاطر المالية تقدير احتمال وقوع حدث عكسي وتأثير المحتمل، لمعرفة كيفية تسبيرها ومواجهتها

#### المطلب الأول: مصادر المخاطر المالية:

تنشأ المخاطر المالية من مصادر مختلفة: (1)

- 1- المخاطر المالية الناشئة عن تعرض المنظمة لتغيرات في أسعار السوق مثل أسعار الفائدة ، أسعار الصرف، وأسعار السلع.
- 2- المخاطر المالية الناشئة عن أعمال وعمليات مع منظمة أخرى مثل الباعة والعملاء والأطراف المقابلة في عمليات مشتقة.
- 3- المخاطر المالية الناشئة عن أعمال داخلية أو فشل المنظمة وخاصة الأفراد والعمليات والنظم.

#### المطلب الثاني: كيفية قياس المخاطر المالية

(1) كارين هورشر ، ترجمة عطا الله وارد خليل ، محمد الفتح العشماوي، مرجع سبق ذكره، ص 21.



إن مهمة المدير المالي هي قياس ودرجة المخاطر لكل فرصة استثمارية من الفرص المتاحة، ولغرض حساب العائد المتوقع لابد من معاملة العائد المتوقع باحتمال حدوثه باستخدام المعادلة التالية:

$$E(r) = r_i - p_i$$

$E(r)p$  : القيمة المتوقعة للعائد.

$I$  : الاستثمار.

$R$  : العائد.

$E(r)$  : الاحتمال

مثال: اقترح المدير المالي تنفيذ مشروع باستغلال الأموال المتوفرة لديه، وكانت العوائد المتوقعة من البديلين (أ، ب) كما في الجدول:

الحالة الاقتصادية	الاحتمالية $p_i$	العائد المتوقع $x_i$	العائد المتوقع ب $x_i$
الأسوء	0.1	6000	4000
2	0.2	7000	6000
3	0.4	8000	8000
4	0.2	9000	10000
الأحسن	0.1	10000	12000

المصدر : دريد كامل آل شبيب ،مرجع سبق ذكره ،ص 166.

ولحساب العائد للبديلين المذكورين أعلاه مبينا البديل الأفضل وفق الاحتمالات المؤشرة إزاء كل منهما ؟  
القيمة المتوقعة للعائد البديل ا :

$$E(r) = (0.1 \times 6000) + (0.2 \times 7000) + (0.4 \times 8000) + (0.2 \times 9000) + (0.1 \times 10000) = 8000.$$

القيمة المتوقعة للعائد البديل ب :

$$E(r) = (0.1 \times 4000) + (0.2 \times 6000) + (0.4 \times 8000) + (0.2 \times 10000) + (0.1 \times 12000) = 8000$$

نلاحظ مما ورد في النتيجة أن العائد للبديلين متساوي، ولكي يتم اختيار البديل الأمثل لابد من قياس مخاطر كل بديل، وهو ما يمكن قياسه وفق مايلي:

**1- المدى :**

وهو المقارنة بين اكبر عائد و أقل عائد مما يعطينا فكرة في المجال الذي تتذبذب فيه العوائد للبديلين المختلفة، أي درجة التشتت بين أكبر تدفق نقدي أقل تدفق نقدي متوقع للبديل .

**المدى للبديل :العائد الأحسن –العائد الأسوء**

**المدى للبديل الأول :** 10000- 6000= 4000 أي 40 %

**المدى للبديل الثاني :** 12000- 4000 = 8000 أي 66.66 %

إذا كان المستثمر من نوع المحافظ سيتجنب المخاطر و يختار البديل الأول لأنه يحصل على عائد مقداره 8000 :وهو نفس عائد البديل الثاني ولكن درجة المخاطرة أقل بسبب انخفاض درجة التشتت بين التدفقات النقدية .

**2- الانحراف المعياري :**

يقيس لنا درجة التشتت للبيانات حول وسطها الحسابي و بالنسبة إلى مثالنا أعلاه يبين لنا مقدار تشتت العوائد عن العائد المتوقع فكلما ازدادت درجة التشتت كلما ارتفعت درجة الخطر، ولاستخراج الانحراف المعياري يجب أن نستخرج وسطي العائد.



الانحراف المعياري للبديل الأول

التباين var (x)	$(U - X_i)^2$	$U - X_i$	قيمة العائد المتوقع E(X)
400000	4000000	2000-	600
200000	1000000	1000-	1400
0	0	0	3200
200000	1000000	1000	1800
400000	4000000	2000	1000
12000000	المجموع		8000

المصدر : دريد كامل آل شبيب ،مرجع سبق ذكره ،ص 168.  
حيث: E (X) هو الأمل الرياضي لقيمة العائد المتوقع و تحسب بالعلاقة التالية:

$$E(X) = \sum P_i \cdot X_i$$

$$E(X) = p_{i1} \cdot X_{i1} + p_{i2} \cdot X_{i2} + p_{i3} \cdot X_{i3} + p_{i4} \cdot X_{i4} + p_{i5} \cdot X_{i5}$$

$$E(X) = 0.1 \times 6000 + 0.2 \times 7000 + 0.4 \times 8000 + 0.2 \times 9000 + 0.1 \times 10000.$$

$$E(X) = 8000.$$

U هو الوسيط الحسابي كما يلي:

$$U = \frac{x_{i1} + x_{i2} + x_{i3} + x_{i4} + x_{i5}}{\text{عدد العينات}}$$

$$U = \frac{6000 + 7000 + 8000 + 9000 + 10000}{5}$$

$$U = 8000$$

VAR(X): هو التباين ويحسب كما يلي:

$$VAR(X) = E(X^2) - [E(X)]^2$$

$$VAR(X) = 65200000 - 64000.000.$$

$$VAR(X) = 1200000.$$

وعليه يكون الانحراف المعياري (درجة المخاطر) كما يلي:

$$\sigma X = \sqrt{VAR(X)}$$

$$= \sqrt{1200000}$$

$$= 1095.4$$

وعليه درجة المخاطرة للبديل الأول = 1095.4 .  
الانحراف المعياري للبديل الثاني:

التباين VAR(X)	$^2(U - Xi)$	$U - Xi$	قيمة العائد المتوقع E(X)
1600000	16000000	4000 -	400
800000	4000000	2000 -	1200
0	0	0	3200
800000	4000000	2000	2000
1600000	16000000	4000	1200
4800000			8000

المصدر : دريد كامل آل شبيب ،مرجع سبق ذكره ،ص 169.  
حيث :

$$E(X) = \sum P_i \cdot X_i$$

$$E(X) = 4000 \times 0.1 + 6000 \times 0.2 + 8000 \times 0.4 + 10000 \times 0.2 + 12000 \times 0.1.$$

$$E(X) = 8000.$$

$$U = 8000.$$

$$VAR(X) = 68800000 - 64000000.$$

$$VAR(X) = 4800000.$$

ومنه يكون الانحراف المعياري للبديل الثاني هو :

$$\sigma_X = \sqrt{4800000}$$

$$\sigma_X = 2190.4.$$

نلاحظ أن الانحراف المعياري للبديل الأول أقل من الانحراف المعياري للبديل الثاني ،أي أن البديل الأول أقل من البديل الثاني ،وعليه يتم اختيار البديل الأول .  
3- معامل التغير (التشتت):

بسبب كون الانحراف المعياري مقياس مطلق للخطر فيتم استخدامه كأداة لقياس الخطر المطلق عندما تكون المشاريع ذات التدفقات النقدية المتساوية ،أما عندما يكون هناك اختلاف في العوائد للبدايل المعروضة فيتم استخدام معامل التغير ،وهو يعطي نسبة للخطر لكل وحدة عائد على الاستثمار الذي يستخرج بقسمة الانحراف المعياري على العوائد المتوقع كما يلي :

$$E(X)/\sigma_X = CV$$

مثال :لدى المدير المالي مقترحين لتنفيذ أحد المشاريع وقد كانت البيانات كما يلي:

البديل ب	البديل أ	معدل العائد المتوقع
%15	%12	

الانحراف المعياري	5 %	6 %
-------------------	-----	-----

والمطلوب هو معرفة أي مشروعين سيتم اختياره من قبل الإدارة المالية  
معامل التغير للبدال الأول  $1 = 5\% / 12\% = 41.6\%$   
معامل التغير للبدال الثاني  $2 = 6\% / 15\% = 40\%$   
إن رأي الإدارة المالية سيكون اختيار البديل (ب) لأن الخطر النسبي للبدال (ب) أقل من الخطر النسبي للبدال (أ).  
(.

الجدول رقم 05 : مؤشرات قياس المخاطرة

المؤشرات المستخدمة	نوع المخاطرة
- صافي أعباء القروض / إجمالي القروض - مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/القروض التي استحققت ولم تسدد	المخاطرة الانتمائية
* الودائع الأساسية / إجمالي الأصول * الخصوم المتقلبة / إجمالي الأصول	مخاطر سعر السيولة
* الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة / إجمالي الخصوم. * الأصول الحساسة – الخصوم الحساسة	مخاطر سعر الفائدة

* إجمالي الأصول/ عدد العاملين * مصروفات العمالة/ عدد العاملين.	مخاطر التشغيل
* المركز المفتوح في كل عملة/ القاعدة الرأسمالية * إجمالي المراكز المفتوحة/ القاعدة الرأسمالية.	مخاطر أسعار الصرف
* حقوق المساهمين / إجمالي الأصول. * الشريحة الأولى من رأس المال/ الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة * القاعدة الرأسمالية / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة	مخاطر رأس المال

المصدر: طارق عبد العال حمادة، مرجع سبق ذكره، ص 239.

### المطلب الثالث: طرق تسيير المخاطر المالية

بصفة عامة لدينا ثلاث طرق رئيسية لمواجهة الأخطار المالية التي تتعرض لها المؤسسة و هي

كالتالي:

#### 1- التأمين : (1)

يعرف التأمين على أنه" وسيلة لتعويض الفرد عن خسارة مالية التي تحل به نتيجة لوقوع خطر معين ،وذلك بتوزيع هذه الخسارة على مجموعة كبيرة من الأفراد يكون جميعهم معرضين للخطر"  
- هناك تعريف آخر للتأمين باعتباره" نظام يقلل من ظاهرة عدم التأكد الموجودة لدى المستأمن وذلك عن طريق نقل عبء أخطار معينة إلى المؤمن (هيئة التأمين أو شركة التأمين ) ويهدف التأمين بصفة أساسية إلى حماية الأفراد و الهيئات من الخسائر المالية الناشئة من تحقق الأخطار المحتملة الحدوث والتي يمكن أن تحدث مستقبلا وتسبب الخسائر يمكن قياسها ماديا ولا دخل لإدارة الفرد أو الهيئات في حدوثها .  
- كما عرف التأمين بأنه" عبارة عن وسيلة اجتماعية لاستبدال التأكد بعدم التأكد في مجال تجميع الأخطار قد تكون عملا تجاريا أو غير تجاري ، يتعلق التأمين بالأخطار المرتبطة بالفرد والممتلكات أو الأعمال والتي يحتمل أن تحدث بشكل غير متوقع، من بعض هذه الأخطار : الوفاة الناتجة عن حادث أخطار الحريق، الأضرار في الممتلكات وخسارة أرباح الأعمال بسبب الأضرار الطارئة، والتأمين يعالج الأخطار، حيث أن وقوع الحادث ينتج عنه خسائر أو أضرار للمؤمن به وعن طريق التأمين على الأخطار فإنك تتلخص من مسؤولية الخسارة المالية.

إضافة إلى العائد المتولد عن استثمار تلك الأقساط لابد أن تكون كافية لدفع التعويض للمنشأة والتي تتعرض في لحظة معينة لنوع المخاطر ضدها، وكلما زاد عدد بوالص التأمين التي تصدرها شركة التأمين ضد نوع معين من المخاطر ، انخفض متوسط المخاطر التي تتحملها المنشأة الواحدة وتوضح المعادلة التالية العلاقة :

(1) حربي محمد عريقات ، سعيد جمعة عقل ، التأمين وإدارة الخطر ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2008 ، ص ص 30-31.

$$\text{متوسط مخاطر المنشأة الواحدة} = \frac{\text{إجمالي حجم المخاطر المتوقع حدوثها}}{\text{عدد المنشآت المؤمن عليها}}$$

س مع زيادة عدد  
ما سوف تتعرض

المنشآت  
لتلك المخاطر (1).

## 2- إدارة التوازن بين الأصول والخصوم: (2)

تهدف إدارة التوازن بين الأصول والخصوم إلى تقليل فرصة تعرض المنشأة لمخاطر السعر، مع تحقيق العائد المستهدف، بما يعني زيادة العائد لكل وحدة مخاطرة، ويتلخص الأساس الذي يقوم عليه هذا الأسلوب في إيجاد التوازن من خلال تشكيله ملائمة من أصول والخصوم المالية التي تتضمنها الميزانية، من حيث تواريخ الاستحقاق وقيمة كل منهما عند كل تاريخ، ومن أبرز مجالات استخدام هذا المدخل هو إدارة مخاطر سعر الفائدة التي تمثل أهمية للبنوك التجارية، وشركات التأمين وصناديق التأمين والمعاشات وغيرها من المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في إدارة الأصول المالية.

ولتوضيح فكرة هذا المدخل، سوف نقترح حالة صندوق التأمين والمعاشات، يبيع وثائق تأمين لعملائه، ولتكن في شكل ما يسمى بعقود الاستثمار المضمونة وفي ظل العقود يحصل الصندوق على أقساط دورية من عملاءه، في مقابل ضمان تحقيق دخل دوري ثابت لحمله تلك البوالص، لتبدو البوليصة وكأنها وديعة تحقق أصحابها عائدا دوريا، هذا الدخل الدوري يتم الوفاء به من العائد الذي يحققه الصندوق من استثمار الأقساط التي تحصل عليها، والتي عادة ما تستثمر في أصول مالية، تظهر في جانب الأصول في الميزانية، أما الأقساط نفسها فتظهر في جانب الخصوم في الميزانية.

ومن الواضح أن كل من جانب الأصول والخصوم لا بد وان تكون عرضة لمخاطر سعر الفائدة، فلو أن أسعار الفائدة قد انخفضت في السوق، فإن عائد استثمار الأقساط قد لا يكفي لتغطية التزامات الصندوق تجاه عملائه، والمتعلقة في الدخل الدوري الثابت، بل ويمكن النظر إلى تأثير مخاطر سعر الفائدة من زاوية أخرى، فنحن ندرك أن التغير في القيمة السوقية للاستثمارات المالية يسير في اتجاه عكسي مع التغير في أسعار الفائدة سوف تنخفض، وربما تصبح قيمتها أقل من القيمة الدفترية للخصوم، المتمثلة في هذه الحالة في أقساط التأمين التي دفعها العملاء.

وهذا ويتطلب التوازن بين الخصوم والأصول أن تكون توقيت وحجم النقدية للأصول مماثل لتوقيت وحجم التدفقات النقدية للخصوم، لذا يطلق على محفظة الاستثمار في الأصول بالمحفظ المخصصة، هذا النوع يترتب عليه رفض فرص استثمارية متاحة لإدارة الصندوق، نتيجة لكون تاريخ استحقاق تلك الاستثمارات أطول من الفترة التي تغطيها الوثيقة، ومع هذه يوجد سبيل آخر ممكن بل ويسير، في ظلّه يتحقق التوازن التام، دون أن يترتب على ذلك نتائج غير مرغوبة.

## 4- التغطية: (3)

التغطية هي مركز سوف يأخذه المستثمر مستقبلا على أصل معين، كما يمكن تعريفها بأنها "أسلوب لحماية قيمة أصل ما يملكه المستثمر إلى أن تتم تصفيته.

(1) منير إبراهيم هندي، المرجع نفسه، ص ص 63-64.

(2) منير إبراهيم هندي، المرجع نفسه، ص ص 63-64.

(3) منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص ص 74-76.

### الصورة الأولى:

هي المستثمر الذي يرغب في شراء أصل مالي معين، ولا يملك الموارد المالية اللازمة وان كانت ستتاح في المستقبل ، غير أنه يخشى أن يرتفع سعر ذلك الأصل إذا ما انتظر حتى تتوافر تلك الموارد ، وهذا المستثمر يمكن أن يبرم عقد مشتقات يضمن له التعاقد على الأصل من الآن بسعر متفق عليه، على أن يتم التنفيذ عندما تتوافر له الأموال المطلوبة.

### الصورة الثانية:

تتمثل في حالة مستثمر يمتلك أصل مالي معين ويخطط لبيعه في تاريخ لاحق، في الوقت الذي يخشى فيه انخفاض سعره عندما يحين ذلك الوقت، هذا المستثمر يمكنه إبرام عقد على احد المشتقات لبيع الأصل مستقبلاً بسعر يتفق عليه عند إبرام العقد، أما عقود المشتقات المستخدمة في التغطية فهي أساساً العقود الآجلة، والعقود المستقبلية ، وعقود المبادلة.

### • التغطية وكيفية تعاملها مع المخاطر:

نتطرق هنا إلى لمدخل التغطية كأداة لإدارة المخاطر، وتبدأ بإدخال مصطلح **هيكل العائد** مقابل لمصطلح **هيكل المخاطر**، وهيكل المخاطر يرتبط بأخذ المنشأة لمركز فعلي في السوق الحاضر، أما هيكل العائد فيرتبط بالمركز الذي تأخذه المنشأة، وهيكل العائد مرآة كل منهما للأخر ، بمعنى أن تكون حركتهما في اتجاه عكسي لبعضهما البعض وبقيّة مماثلة ، بمعنى أن التغيير بالزيادة في احدهما يماثله في ذات الوقت تغيير مماثل ولكن بالنقصان في الثاني.

### • الاعتبارات الأساسية للتغطية:

هناك ثلاث اعتبارات في إدارة المخاطر من خلال التغطية هي:

### 1- حجم التغطية:

يقصد بحجم التغطية عدد الوحدات من أداة التغطية ( عدد عقود المشتقات) اللازمة لتغطية مركز أخذه المستثمر في السوق الحاضر، على وحدة من الأصل محل التغطية ، وهو ما يطلق عليه بنسبة التغطية، فلو إن التغطية ضد مخاطر السعر التي تتعرض لها السندات أصدرتها شركة معينة بقيمة 100 ألف دولار نحتاج إلى عقدين مستقبليين على سندات حكومية (قيمة العقد الواحد 100 ألف دولار) بتاريخ استحقاق معين عندئذ تكون نسبة التغطية هي 2/1.

2- **فاعلية التغطية:** تزداد فاعلية التغطية كلما كان الارتباط قوي بين سعر الأصل محل التغطية في السوق الحاضر، وسعر في عقد المشتقات المستخدم في التغطية وتقاس قوة الارتباط كما هو معروف بما يسمى بمعامل الارتباط فلو أن معامل الارتباط يساوي الواحد الصحيح، فإن هذا يعني انه إذا ما استخدمت نسبة التغطية الملائمة فسوف تتم تغطية مخاطر السعر بالكامل أما إذا كان معامل الارتباط اقل من الواحد الصحيح ، فإن التغطية حتى ولو استخدمت نسبة التغطية الملائمة ، لن يترتب عليها التخلص من مخاطر السعر، إذ سيتبقى جزء من المخاطر لن تتم تغطيته يطلق عليه مخاطر الأساس ، باعتبار أن المخاطر سيتم قياسها بالتباين.

**مخاطر الأساس = مخاطر السعر  $(b^2-1)x$**

**B :** تمثل معامل التحديد ، وهو مربع معدل الارتباط

3- **تكلفة التغطية:** تكشف الممارسة في كافة أسواق عقود المشتقات على أن تكلفة التغطية ضئيلة ولكنها غير مجانية على أي حال وهناك سببين يجعلان من غير الممكن أن تكون التغطية مجانية،

**السبب الأول** هو وجود تكلفة للمعاملات التي تشتمل على الهامش الذي يحققه صانع السوق، إضافة إلى عمولة السمسرة وما شابه ذلك ،

أما السبب الثاني فهو أن المخاطر التي يسعى المستثمر للتخلص منها لا بد وأن تنتقل، في ظل التغطية إلى طرف آخر هذا الطرف عادة ما يكون مضاربا ، هذا المضارب لا بد وانه سيسعى لتحصيل التكاليف التي سينكبدها المستثمر، بما في ذلك العائد الذي سيضع عليه نتيجة إغراق جزء من موارده المالية في استثناء متطلبات الهامش المبدئي المطلوب، هذا وتمثل تكلفة التغطية وفاعلية التغطية ما يسمى **بكفاءة التغطية** والتي يمكن تعريفها بأنها "الحد الأقصى لحجم المخاطر التي يمكن تخفيضها ، وذلك في مقابل كل وحدة من وحدات التكلفة"، وعليه فإن التغطية المثالية هي تلك التي تحقق أقصى منفعة للمستثمر .  
**تكلفة التغطية = الربح المتوقع في غياب التغطية - الربح المتوقع في وجودها.**

وخلاصة القول أن هناك سبل متعددة للتغطية ضد المخاطر والتي من بينها التأمين وإدارة التوازن بين الأصول والخصوم ، وكلا السبيلين لا يلاءم مخاطر الأسعار سواء كانت أسعار سلع ، أو أوراق مالية، أو سعر فائدة، أو سعر صرف ، لتأتي التغطية بعقود المشتقات كبديل عنهما، فالتغطية بتلك العقود تكون في مواجهة مخاطر عن مركز أخذه أو سيأخذه المستثمر في السوق الحاضر، ولكي تحقق التغطية الهدف منها لا بد أن يكون كل مركز ( مركز العقود ، ومركز السوق الحاضر) مرآة عاكسة للأخر، بحيث أن الخسائر في لي مركز منهما تعويضه المكاسب من المركز الآخر.

#### خلاصة:

إن نجاح المخاطر المالية يعتمد بشكل أساسي على فاعلية أداة مكونات شبكة لآمان المالي لدولة ككل وذلك مثل تسهيلات المقر الأخير المعاسير التنظيمية والسياسات الإشرافية وسياسات آليات حل المشاكل للبنوك المعسرة ن كما أن الأداء السليم لهذه المكونات تصميمها ضمن النظام ضمان الودائع.

### مقدمة الفصل:

يعتبر التأمين على الودائع من أهم الموضوعات المطروحة على الساحة المصرفية منذ السنوات القليلة الماضية وحتى الوقت الراهن ، ويرجع السبب ذلك إلى الأزمات المالية التي يشاهدها الكثير من الدول خلال عقود الثمانينات والتي أدت إلى تعثر العديد من البنوك ، ولقد أدت هذه الأزمات إلى ظهور العديد من الدراسات التي تبحث عن الأسباب الكامنة ورائها وسبل علاجها أو التقليل من آثارها السلبية على الجهاز المصرفي وعلى الاقتصاد ككل من خلال تطبيق نظام تأمين على الودائع. أما في الجزائر فتعتبر هذه الأنظمة حديثة التطبيق فيها حيث تم تبني هذا النظام فعليا سنة 2003م.

### المبحث الأول: ماهية نظام ضمان الودائع: المطلب الأول: لمحة تاريخية حول نظام ضمان الودائع:

1- ظهور نظام الودائع في بعض الدول التي تطبقه: (1) جاء ظهور أنظمة ضمان الودائع في بعض الدول على اثر حالات الفشل المالي كما يظهر مما يلي:

إن إنشاء مؤسسات ضمان الودائع ملازم لحالات الفشل المالي للمصارف :

- في أمريكا: معالجة أوضاع المصارف التي شهدت فترة الكساد الكبير .

(1) دوري زكريا وآخرون ، البنوك المركزية واللسانيات النقدية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة العربية 2006، ص 147.



- في ألمانيا: عقب انهيار بنك هيرشتات وعدم قدرة البنك المركزي على احتواء آثار الفشل المالي للمصرف .

- في بريطانيا: حدوث أزمات مصرفية حادة.

- في فرنسا : عقب انهيار البنك السعودي الفرنسي.

- في لبنان : عقب انهيار البنك انثرا احد اكبر المصارف اللبنانية آنذاك .

- في الأردن: أزمة بنك البتراء : أن نظم المؤسسات ضمان الودائع هي نظم حديثة العهد ظهرت منذ الستينيات اثر الأزمات المصرفية التي عصفت ببعض الدول، وكان إنشاء نظام التأمين جزء من مجموعة إصلاحات شملت تقوية الصلاحيات الإشرافية والتنظيمية لسلطات التقدير. أن غالبية نظم ضمان الودائع تدار من قبل السلطات النقدية و الاستثنان البارزان هما في فرنسا وألمانيا ، حيث قامت اتحادات المصارف التجارية بإنشاء مؤسسة ضمان الودائع وتقوم بإدارتها.

في غالبية الدول اشترك المصارف في مؤسسات تأمين الودائع هو إجباري وهذا ما يلاحظ في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، والاستثناءات هي ألمانيا ، اسبانيا والأرجنتين والهند. إن أغلب نظم ضمان الودائع هي فعلية بمعنى أن للمودعين حق قانوني بالتعويض ، إلا أن هناك بعض الدول مثل، ألمانيا ، اسبانيا ،الأرجنتين لا تتضمن أنظمتها إلزاما قانونيا بالتعويض.

## 2- مبررات إنشاء نظام ضمان الودائع:

هناك مبررين من الممكن النظر إليهما على أنهما يفسران إلى حد ما مدى منطقية إنشاء نظام لضمان الودائع وهما كما يلي (1):

**1-2 المبرر المباشر:** وهو حماية المودعين وزبائن البنوك بوصفهم طالبي خدمات المصرفية، حيث يكون الهدف من وراء نظام ضمان الودائع هو التأكيد لجمهور المودعين بأن تتوفر لأموالهم الحماية اللازمة من تحمل الخسارة علاوة على أنه من الصعب جدا على هؤلاء المودعين أن يقوموا بتقدير الظروف الخاصة بالبنوك، وبالتالي عدم القدرة على تقييم مدى وجود مشاكل او مخاطر تكتنف عملها وخاصة أن نوعية وكمية المعلومات المتاحة للجميع عن البنك ونشاطه التي يمكن أن تستخدم لإجراء التحليل والتقييم غير كافية ومحدودة، علاوة على أن هؤلاء المودعين العاديين لن تكون بالنسبة لهم مهمة تحليل وتفسير هذه المعلومات بالمهمة السهلة.

**2-2 المبرر غير مباشر:** وهو تحقيق المخاطر النظامية في القطاع المصرفي، بمعنى تخفيض مخاطر حدوث أزمات مصرفية ، وذلك يشمل على سبيل المثال التخفيف من خوف المودعين ومنعهم من التهافت على سحب وودائعهم عند حدوث أي أزمة، والمنطق السائد هنا هو أن المودعون إذا ما عملوا على أن وودائعهم ستكون بمأمن كامل من خلال ضمان الودائع ، فإن ذلك سيقضي على أي سبب يدفعهم لسحب أموالهم بغض النظر عن ظروف البنوك(2).

## المطلب الثاني: مفهوم نظام ضمان الودائع وأنواعه:

### 1- مفهوم نظام ضمان الودائع:

ينصرف المفهوم الأساسي لنظام التأمين على الودائع ، في الدول التي تطبق هذا النظام إلى "حماية صغار المودعين بالعملة المحلية للدولة من مخاطر إفلاس البنوك أو توقفها عن الدفع من خلال مساهمة البنوك المشتركة في النظام في صندوق للتأمين على الودائع، والذي يغذي بموجب رسوم أو اشتراكات تلتزم البنوك

(1) Macdonald , Randal : « Deposited Insurance », Centre For Central Banking Studies , Handbooks In Central Banking N0 ,9, Bank Of England , 1996 , P 08.

(2) احمد عثمان بويكر، "نظام ضمان الودائع لدى المصارف الإسلامية"، بحث رقم 54 ، قسم المصرفية الإسلامية والتمويل، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية السعودية، 2000 ، ص 120 .

بسدادهما أو من خلال تقرير حقوق امتياز للمودعين على حصيلة التصفية بالبنك في حالة إفلاسه في حدود مبالغ معينة من وديعتهم كحدود قصوي ، وفي معظم الأحوال تقوم تلك الأنظمة على أساس وضع حد أقصى من وديعت العميل الواحد لدى البنك لكي يشمل التأمين وذلك تأكيدا على الغرض الأساسي من النظام وهو حماية صغار المودعين<sup>(1)</sup>.

وتتلخص فكرة التأمين على الودائع في أن تقوم كل بنك تجاري بدفع نسبة معينة من إجمالي الودائع التي لديه إلى جهة معينة ينشئها البنك المركزي أو يشارك في إدارتها ، وفي حالة تعثر البنك في رد الودائع في حدود المبالغ المؤمن عليها<sup>(2)</sup>.

ومما كتب في هذا الموضوع ، حيث أشير إلى أن "نظام ضمان الودائع هو ذلك النوع من أنظمة التأمين الذي تتجمع فيه المؤسسات المالية مع بعضها البعض لتأسيس مؤسسة تأمين وضمان ، حيث تقوم هذه المؤسسات المالية (الأعضاء في النظام) بوضع السياسة الخاصة بالنظام ، وذلك بحكم أنهم يقومون بالدفع للنظام وتمويله ن وفي حال إذا ما تعرض أحد أعضاء هذا النظام إلى أزمة مالية فإن هذا النظام سرعان ما يتدخل لإيجاد الحل المناسب ويقوم بتمويل تكاليف هذا الحل ويقوم بالدفع للمودعين إذ لزم الأمر"<sup>(3)</sup>.

وبصيغة أخرى نجد أن مؤسسة ضمان الودائع هي " مؤسسة لضمان الودائع المصرفية تسهم فيها الدولة وجميع المصارف العاملة في الدولة حيث تتقاضى المؤسسة من المصارف رسما سنويا يحدد بنسبة من مجموع الودائع في المصرف على مختلف أنواعها وتقوم الدولة بدفع مبالغ أخرى يتم إيداعها وضمها إلى أموال صندوق المؤسسة"<sup>(4)</sup>.

كما أن فكرة ضمان الودائع تقوم على تجميع اشتراكات مالية من عدد من المصارف ترغب في تكوين صندوق مشترك لمساعدة هذه المصارف الأعضاء عندما تتعثر ماليا لسبب إداري وائتماني أو العوامل خارجية لا بد للمصرف المعني فيها ، وفي بعض الحالات لا تقتصر موارد هذا الصندوق المشترك على المصارف في الأعضاء إذ أن بعض الدول عن طريق مصاريفها المركزية ووزارات الخزانة ، تسهم بالمال لدعم هذا الصندوق وعموم فإن مفهوم التأمين على الودائع يتسع ويضيق طبقا للدور المستخدم بمؤسسات ضمان الودائع لتحقيق في النهاية الهدفين الكبيرين التاليين.

1- زيادة الثقة في المؤسسات المالية، والنظام المالي ككل ، وبالتالي تحقق الاستقرار لهذه المؤسسات حيث يقوم الجهاز المصرفي في معظم الدول بدور رئيسي في الوساطة المالية، ونتيجة لكون الودائع المصرفية قصيرة الأجل ومن الصعب تحول مقابلها إلي نقد في وقت قصير فمن الضروري مساعدة البنوك إلي تواجه أزمة سيولة مالية.

2- زيادة المنافسة بين المؤسسات المالية على جذب الودائع وتقديم خدمات مصرفية أفضل فضولا عما يكلف من مساواة في المنافسة بين البنوك الكبيرة هي التي أكثر أمانا عن البنوك الصغيرة ، والبنوك الأجنبية في بعض الدول النامية قد تعد أكثر أمانا من البنوك المحلية ، وفي ظل وجود نظام تأمين للودائع تقل سببا الفروق بين مجموعات البنوك المختلفة لا سيما من ناحية المخاطر لها المودع الصغيرة .

وهناك اختلاف بين التأمين على الودائع والتأمين على الأفراد في عدة أوجه وذلك فإن التأمين غير موجه لحماية فرد أو مؤسسة أو جماعة معينة، ولكنه موجه نحو المجتمع عامة ممثلا بكل الأشخاص والمؤسسات المودعة للأموال في الجهاز المصرفي.

(1) حافظ كامل الغندور ، "مؤسسة ضمان الودائع المصرفية كأداة المعالجة المشكلات المصرفية" اتحاد المصارف العربية ، لبنان ، 1992 ، ص 184.

(2) عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سبق ذكره ، ص 79.

(3) zHong Went liU ، "the analysis OF us deposit insurance system and the flightement to ching" ، volume , 6 n° 1 Usa, 2007,p56 .

(4) أحمد عبد الفتاح ، " الإصلاح المصرفي في الوطن العربي ضروراته ومواقته "الاتحاد المصارف العربية" بيروت لبنان ، 1993 ، ص 186.

لا تستهدف بالضرورة بالربح من الجهة الضامنة، وبالتالي فإن الضامن في الغالب هو ليس جهة تجارية تسعى إلي الربح، وإنما الغاية الأساسية هي تعزيز الثقة العامة لدى الجمهور المدخرين المودعين في نظام البلاد المصرفي.

إن الضمان الودائع المصرفية يقوم على فلسفة التكامل بين الطرفين رئيسيين هما الجهاز المصرفي من الجهة (وبالتالي المدعوون الذين يحصلون على فوائد أقل من ودائعهم مقابل التخلص من المخاطر وظروف عدم التأكد) والسلطة من جهة أخرى

## 2- أنواع نظام ضمان الودائع(1):

يمكن القول إن كل من النظامين "نظام التامين على الودائع الضمني و الصريح" يعملان على تحقيق نفس الأهداف من حيث العمل على تحقيق الاستقرار في الجهاز المصرفي وحماية صغار المودعين في حالة تعثر بعض البنوك وافلاسها بل أكثر من ذلك، فإن النظامين في كثير من الأحوال يستخدمان نفسا الإجراءات لعلاج وضع البنوك المتعثرة مثل الآلية أو الإجراءات الخاصة بدفع التعويضات إلى المودعين وتحويل ودائع البنك المنهار إلى بنك آخر، واتخاذ الإجراءات اللازمة لدمج بنك مفلس مع بنك آخر.

## 1-2 طبيعة أنظمة الحماية الضمنية للودائع:

في نظام الحماية الضمنية للودائع، نجد أن الحماية الحكومية للمودعين تكون تقديرية حيث تقدم الحكومة هذه الحماية ليس لأنها ملزمة قانونيا بعمل ذلك ولكن لأنها تعتقد أن هذا من شأنه أن يحقق انجاز لأهداف السياسة العامة، لان الحكومة تشعر ولو بشكل جزئي بالمسؤولية عن الخسائر التي لا بد من استيعابها والمشاركة في تحملها، أو لأنها قد تعتبرها السبيل الأقل تكلفة على المدى البعيد لذلك تقوم بهذه الحماية، وعلاوة على ذلك فإن تحديد شكل وحجم الحماية يعتمد على اتخاذ القرارات ذات الصلة والتي تقوم بها الحكومة.

وفي نظام الحماية الضمنية للودائع، يمكن للحكومة أن تظهر حمايتها على شكل طرق أساسية، وهي كما يلي:

- في حالة إغلاق بنك مفلس، فالحكومة تقوم بشكل مباشر للمودعين أو تقوم بترتيب أو تنظيم دفع ودائع البنك المفلس من خلال بنك آخر.
- يمكن للحكومة أن تقوم بترتيب وتقديم الدعم المالي لدمج البنك، وبذلك يتم حماية كل المودعين.
- ويمكن للحكومة أن تمنع الفشل من خلال إعادة تأهيل البنك عن طريق إمداد البنك برأس المال أو امتلاك بعض أو كل الأصول غير العاملة للبنك صاحب المشكلة بقيمة الدفترية، وتعد هذه الصفة مساوية أو معادلة لعملية إمداد البنك برأس المال وكذلك لها مميزات لأنها تمنح البنك فرص البدء من جديد بمحظة نظيفة.

## 2-2 طبيعة أنظمة الحماية الصريحة:

إن نظام الودائع المصرفية يعتمد على وجود قانون ضمان للودائع، الذي يرسى قواعد وإجراءات عمل النظام، وبشكل خاص، فإن القانون نفسه هو الذي يحدد نوع المؤسسات المالية والودائع التي تعد مؤهلة للتأمين أو مشمولة بالتأمين، كما يحدد شكل العضوية في النظام ما إذا كانت اختيارية أم إلزامية وكذلك الحجم الأقصى للودائع الذي يتم تأمينه وكيفية النظام والأدوات التي يستخدمها المؤمن في حال افشل البنك. أن حجم الحماية التي يوفرها نظام الودائع للمودعين يعتمد على الحد الأقصى بتغطية التأمين التي يحدد من القانون وهل المؤمن له صلاحيات التدخل لحل مشاكله في حل فشله في ذلك.

(1) حشاد نبيل، "أنظمة التأمين على الودائع وحماية المودعين: التجارب والدروس المستفادة"، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 1994، ص 297.

3- المقارنة بين النظامين: سنتعرض فيما يلي إلى مزايا وعيوب ونقاط القوة ونقاط الضعف في كل من النظامين وذلك كما يلي:

- بالنسبة لنظام التأمين الصريح فإنه يتميز بكفاءة في إدارة النظام وبالتالي إلى نتائج أسرع.
- وكذلك يتميز نظام التأمين الصريح بأنه يقدم للمودعين نظام تعويضات وحماية أفضل من النظام الضمني، لأن الأول قد خصص لتحقيق هذا الهدف، معتمد على انه يعمل على نقل جزء كبير من عبء حالات إفلاس البنوك إلى البنوك نفسها وذلك من خلال نظام الأقساط التي يدفعونها وهذا يبدو منطقيا سليما، إذ أن النظام الصريح يقدم مزايا للبنوك مثل استفادتهم من خفض تكلفة التمويل.
- بينما في حالة التأمين الضمني فإن البنوك تستفيد ولكن دون أن تدفع المقابل، من ناحية أخرى فإن نظام التأمين الصريح على الودائع يخلق درجة أكبر من الثقة لدى المودعين لأنهم يحملون مبالغ التعويضات المستحقة لهم في حالة إفلاس البنك، أما في حالة نضام تأمين الضمني فإن الحكومة تقرر مبالغ تعويضات التي تقوم بدفعها والتي تكون غير مناسبة في كثير من الأحيان.

والجدول التالي يبين مقارنة بين النظامين :

جدول رقم (06): الاختلافات الرئيسية بين أنظمة الحماية الضمنية والأنظمة الصريحة لضمان

الودائع.

البيان	الأنظمة الضمنية	الأنظمة الصريحة
وجود قواعد وإجراءات تحكم حماية الإيداع	لا يوجد	لا يوجد
الالتزام بحماية المودعين	لا يوجد إلزام قانوني بالحماية تقع ضمن اختصاص الحكومة التقديرية	هناك التزام قانوني لحماية المودعين إلى التأمين سقف التغطية
مدى حماية المودعين	يمكن أن يتفاوت من عدم وجود حماية إلى حد توفير حماية كاملة	يمكن أن يتفاوت من حماية محدودة إلى حماية كاملة
التمويل المسبق	لا يوجد	يوجد تمويل من خلال دفعات منتظمة من البنوك والحكومة كذلك قد تزود النظام برأس مال أولي من المحتمل أن تقوم أيضا بدفع دفعات منتظمة

من صندوق النظام ومن الممكن أن يلجأ النظام إلى حصول على القروض أو رأس المال الإضافي من الحكومة	تمويل حكومي	التمويل في حال حدوث فشل في احد البنوك
---	-------------	---------------------------------------

المصدر: ماس ، و ايجناسيو و تاللي، صاموئيل، " تأمين الودائع المصرفية في البلدان النامية" مجلة التمويل والتنمية، المجلد 27 ، العدد 1990، 4، ص28.

### المطلب الثالث: السمات الرئيسية لأنظمة التأمين على الودائع

تتمثل السمات الرئيسية لأنظمة التأمين على الودائع في العناصر الآتية(1):

#### 1- العضوية:

هناك بعض الأنظمة التي تقوم على الإلزامية ومؤدي ذلك إلزام جميع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تتلقى الودائع من الزبائن بالانضمام إلى نظام التأمين على الودائع ، وهناك بعض الأنظمة التي تكون العضوية فيها اختيارية.

ويعتبر النظام الإلزامي أفضل من النظام الاختياري خاصة بالنسبة للدول النامية لان النظام الاختياري لا يحقق الانضباط اللازم لضمان استقرار النظام المصرفي ويصلح في ظل وجود بيئة مصرفية ملائمة كما هو الحال في الأنظمة المصرفية بالدول المتقدمة.

#### 2- أنواع الودائع محل التأمين:

هناك بعض الأنظمة التي تغطي الودائع بجميع العملات يكون أكثر تكلفة بالنسبة للبنوك إلا أنه يعتبر الأنسب للدول النامية ، إذ تمثل العملات الأجنبية درجة عالية من الأهمية حيث أنها ضرورية للوفاء بالتزاماتها تجاه العالم الخارجي ، لذا فإن نظام التأمين على الودائع بجميع العملات من نشأتها تشجيع الحائزين لعملات أجنبية على إيداعها بالبنوك ومن ثم تضمن الدولة دخول هذه الودائع بالعملات الأجنبية في القنوات الشرعية ، أما في حالة عدم تغطية النظام للودائع بالعملات الأجنبية فإن الحائزين لها قد يفضلون تصريفها في قنوات أخرى غير البنوك مثل السوق السوداء كما هو الحال في كثير من الدول النامية التي تتميز ببيئة مصرفية مختلفة.

#### 3- مصادر التمويل:

تختلف أنظمة التأمين على الودائع في الدول من حيث مصادر تمويلها ويلاحظ أن هناك نوعين لأنظمة التأمين على الودائع وفقا لطرق ومصادر تمويلها.

**النوع الأول:** وهو النظام الذي يمول عن طريق تسديد البنوك لأقساط تأمين محدودة وبصفة دورية وفي مواعيد محددة كما هو الحال في الأنظمة المطبقة في لبنان والهند.

**النوع الثاني:** هو النظام الذي لا يتم تمويله عن طريق اشتراكات وأقساط محدودة ودورية وإنما يتم تمويله عن طريق إلزام البنوك بالمساهمة فقط عن حدوث تعثرا وإفلاس بنك أو بعض البنوك ومثال على ذلك الأنظمة المطبقة في كل من فرنسا وإيطاليا وسويسرا.

**4- الإشراف والرقابة وإدارة النظام:** فيما يتعلق بالإشراف والرقابة وإدارة نظام التأمين على الودائع يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع:

**- النوع الأول:** يعتمد على إدارة صندوق التأمين على الودائع من طرف الدولة ممثلة في السلطات النقدية.

(1) عبد القادر بربيش، "أهمية ودور نظام التأمين على الودائع - مع إشارة إلى حالة الجزائر" ، في ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية ن الواقع وتحديات ، يوم 29 أكتوبر ، جامعة الشلف ، 2007 ، ص93.

- النوع الثاني: فتكون إدارة الصندوق التامين على الودائع مشتركة بين السلطات النقدية والبنوك المشتركة في النظام.

- النوع الثالث: فتتم إدارة النظام عن طريق اتجاه البنوك وليس السلطات النقدية ومثال على ذلك الأنظمة الموجودة في الدول المتقدمة مثل فرنسا وإيطاليا.

ومما لا شك فيه أن النظام الذي يناسب الدول النامية هو نظام التامين على الودائع الذي يسير بالاشتراك بين السلطات النقدية والبنوك لأنه يضمن الانضباط ويعمل على ضمان استقرار الجهاز المصرفي.

5- التعويضات : تختلف مبالغ التعويضات من دولة إلى أخرى ، وكل نظم تأمين الودائع في العالم تضع حدود المدى تغطية التامين وتحدد السقوف إلى يمكن تعويضها وغالبا ما تكون مرتفعة في البلدان المتقدمة والدولة الوحيدة في العالم التي يقدم نظامها للتأمين على الودائع تعويضات كاملا لكل المودعين هي النرويج.

المبحث الثاني: إدارة نظام ضمان الودائع وتجاربه في بعض الدول:

المطلب الأول: أهمية نظام ضمان الودائع وحماية المودعين:

إن نظام ضمان الودائع لا يعوض المودعين على الخسائر الناتجة عن فشل مصارفهم فحسب بل يعتبر نظاما وقائي بالإضافة إلى وظيفته العلاجية ، حيث أن المؤسسة المسؤولة عن نظام ضمان الودائع يجب أن تطلع على الوضع المالي للمصارف وتقوم بتحليله مما يساعدها على وقاية مودعيها من خسائر التي قد يتعرض لها المصرف، وبالتالي فإن مصدر أهمية وجود نظام ضمان الودائع ينبع مما يلي(1):

- تحقيق الاستقرار المالي بوصفه هدفا للسلطة النقدية.
- تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي وتقليل أثر الأزمات المالية.
- الحد من تعرض خزينة الدولة للخسائر نتيجة انهيار بنك أو أكثر .
- تدعيم الثقة العامة واستقرار النظام المصرفي من خلال إيجاد إطار محدد لمعالجة مشاكل الفشل المالي للمصارف من إعسار أو إفلاس.
- توفير جو من الثقة لدى المودعين والعملاء في النظام المصرفي وتعزيزها والحفاظ عليها.
- العمل على حماية حقوق المودعين واستقرار وسلامة المصارف وتدعيم الثقة فيها من خلال الدور الوقائي.
- حماية المودعين عن طريق تعويضهم عن الخسائر التي يتكبونها في حال إخفاق أحد البنوك (خاصة صغار المودعين).
- توفير مناخ مناسب للمنافسة بين البنوك الجديدة والصغيرة مع البنوك الكبيرة .
- مساهمة جميع المصارف في تحمل كلفة تصفية المصارف المتعثرة.

المطلب الثاني: تجارب بعض الدول في مجال نظام ضمان الودائع:

1- المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع بالولايات المتحدة الأمريكية(2):

على اثر الانهيار الاقتصادي الذي أصاب الولايات المتحدة الأمريكية في فترة الكساد الكبير (1929-1933) وتعرش العديد من البنوك وإفلاسها بحيث تقلص عددها من 25000 بنك إلى أقل من 15000 بنك

(1) مصرف سوريا المركزي ، أنظمة ضمان الودائع ، 2007 ، ص 04.

(2) عبد القادر بريش، مرجع سبق ذكره، ص ص 96-97 .



وازاء هذا الفشل الذريع للبنوك تأسست في عام 1934 مؤسسة ضمان الودائع في العالم وقد تم تطويره أكثر من مرة في ضوء الأزمات المصرفية التي عرفها النظام المصرفي الأمريكي. ويدير النظام الفيدرالي لتأمين على الودائع هيئة مستقلة تتألف من خمسة أعضاء (ممثل عن السلطة النقدية ، مدير مكتب النمو الاقتصادي ثلاثة أعضاء يتم تعيينهم من طرف رئيس الدولة بعد موافقة الكونغرس الأمريكي) لعهددة تدوم ست سنوات ويتم تمويل صندوق التأمين على الودائع عن طريق أقساط سنوية دورية للبنوك والمؤسسات الادخارية الأعضاء في النظام ويميل حجم الودائع التي تتم تغطيتها إلى 100 ألف دولار. كما يمنح قانون التأمين على الودائع الاتحادي الحق لمؤسسة FDIC في إنهاء أعمال المصارف ومؤسسات الودائع وذلك بعد إعطائها أخطار رسمي وبعد عمل التحقيقات اللازمة إذ أثبت تورطها في ممارسات مصرفية غير سليمة أو انتهاك القوانين المصرفية. وتعمل مؤسسة FDIC كحارس قضائي لجميع البنوك المشتركة في النظام بناء على تكليف من السلطات القضائية للقيام بدور المصفي القضائي. كما تقوم المؤسسة (مؤسسة ضمان الودائع) بتوفير المعلومات للمودعين ونشر بيانات عن الموقف لكل بنك بصورة دورية.

## 2- نظام حماية الودائع بانجلترا

اهتمت الحكومة البريطانية بإنشاء المجلس البريطاني لحماية الودائع المصرفية في عام 1979 ويدار المجلس من طرف ثلاثة أعضاء أساسيين وهم محافظ بنك انجلترا ونائب المحافظ ورئيس خزينة بنك انجلترا ، ويعين المحافظ ثلاثة أعضاء من المؤسسات المصرفية المشتركة في الصندوق. ويقوم النظام بتغطية ودائع الأفراد والمؤسسات ولا يغطي ودائع البنوك ويمول النظام عن طريق اشتراكات المؤسسات المالية المشتركة في النظام في حدود 0.3% من الودائع.

## 3- صندوق ضمان الودائع في ألمانيا:

أنشئ هذا النظام على اثر توقف بنك هيرشتات Hershtatt عن الدفع في عام 1974. مما احدث ارتباكاً في النظام المصرفي الألماني لم يعرفه منذ أكثر من أربعين عاماً وترتب عن انهيار هذا البنك تعويض المودعين بمبالغ فاقت المائة مليون مارك ألماني وعلى اثر ذلك عمد المسؤولون إلى اتخاذ التدابير العاجلة لمنع تكرار ذلك ، وأسست جمعية المصارف الألمانية صندوقاً مشتركاً فيما بينها لتعويض مودعي ثلاثة بنوك صغيرة توقفت عن الدفع في شهر أوت من عام 1974.

وتلي ذلك اتخاذ البنك المركزي الألماني، والمكتب الاتحادي للرقابة المصرفية عدة قرارات وإصدار التعليمات الصارمة لبنوك للحد من عمليات المضاربة وقامت وزارة المالية الاتحادية بإجراء تعديلات للتشريع المصرفي من شأنها تعزيز قوة الرقابة على البنوك .

أما فيما يخص الودائع المصرفية فقامت السلطات المالية باعتماد خطة تعتمد على تزوير الخسائر وحدات النظام المصرفي ، فنظام تأمين الودائع في ألمانيا لم ينشئ صندوقاً خاصاً بذلك وإنما أنشأ إطاراً قانونياً للتضامن بين وحدات النظام المصرفي وركز على إجراءات فرض الانضباط وحماية النظام المصرفي.

## 4- مؤسسة ضمان الودائع في لبنان:

ظهرت فكرة إنشاء مؤسسة لضمان الودائع في لبنان 1964 اثر توقف ثلاث بنوك عن الدفع وهي البنك التجاري والبنك العقاري ونظراً لهامشية مركز هذه البنوك في النظام المصرفي لم تنفذ فكرة لإنشاء مؤسسة ضمان الودائع حينئذ إلا أنه بظهور أزمة بنك انترا في عام 1966 تم إنشاء المؤسسة الحكومية من طرف مجلس إدارة يتكون من سبعة أعضاء أربعة منهم يمثلون البنوك وثلاثة تعينهم الحكومة.

وتمول المؤسسة باشتراكات البنوك وحددت رسوم الاشتراك عند تأسيس مؤسسة الودائع بـ 02 ألف من حجم ودائع البنك تدفع نهاية كل عام ، ويغطي نظام تأمين الودائع في لبنان الودائع بالعملة الوطنية فقط، ويتم ضمان الودائع نجد أعلى يصل إلى 10 ملايين ليرة لبنانية.

ويلاحظ من خلال عرض مختلف تجارب أنظمة التأمين على الودائع أن اغلب هذه الأنظمة أسست في الستينات والسبعينات ، وعادة بعد حدوث أزمة مصرفية وفي كل الحالات تقريبا كان إنشاء نظام التأمين على الودائع جزءا ومجموعة إصلاحات أجريت إصلاحات على النظام المصرفي.

### المطلب الثالث: الآثار السلبية لأنظمة ضمان الودائع:

لما كانت ترتيبات تأمين الودائع تهدف أصلا إلى تعويض المودعين في حالة تعثر أحد المصارف ، إلا أنه يلاحظ أن البعض برامج التأمين على الودائع تتعرض إلى بعض المشكلات الناتجة عن الأخطار الأدبية حيث أنها تقتصر على حماية بعض المودعين مما يؤثر على انضباط السوق ، غير أن ذلك يختلف حسب ظروف كل بلد ومدى شمولية واتساع نطاقه أو تقييد هذا النطاق وفقا لطبيعة الأخطار الأدبية المعنوية.

وتحدث هذه المخاطر إذا ما كان نظام ضمان الودائع غير مصمم وفقا لقاعدة" توافق الحافز" لكل الأطراف التي من الممكن أن تتأثر سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بموجب نظام عمل نظام ضمان الودائع ، ويظهر ذلك عندما يفشل النظام في منح الحوافز التي من شأنها إن تعري كافة الأطراف الذين يفترض بهم أن يتأثروا بنظام بهدف الحفاظ على سلامة الجهاز المالي. وفيما يلي سوف نتطرق إلى ذكر هذه الأخطار:

#### 1- المخاطر المعنوية:

تعرف المخاطر المعنوية بأنها: "أي شيء يشجع على إتباع سلوك يتسم بالمخاطرة عب إعطاء انطباع لمتخذي القرارات الاستثمارية بأنهم سوف يحققون أرباحا من استثمارات خطيرة وأنهم سيحصلون في نفس الوقت على حماية ضد الخسائر(1).

إن الجانب السلبي من إنشاء نظام صريح لضمان الودائع يكمن في تدني وانخفاض الحافز لدى المودعين مراقبة المخاطر التي قد تؤثر في بنوكهم ، فالمودعين مستعدون لتحميل الإقراض المتوسع والمفرط من قبل بنوكهم حتى لو كانوا على قناعة بأن هؤلاء المقترضين لن يستطيعوا إعادة الأموال المقترضة إلى البنك وذلك لان هؤلاء المودعين يعلمون جيدا بان ودائعهم ستدفع لهم عن طريق نظام ضمان الودائع(2).

تشير عدد من الدراسات النظرية والتطبيقية أن تطبيق نظام ضمان الودائع قد ينشأ عنه ما يسمى بـ "مشكلة الدوافع" حيث يتضح ذلك في جانبين ، الجانب الأول يتضح من خلال قيام المصارف المؤمن على ودائعها بتمويل استثمارات ذات مخاطر عالية وبأموال المودعين معتمدة على ذلك في الضمانة التي تقدمها لها أنظمة ضمان الودائع.

أما الجانب الثاني، فيظهر بمقتضى أن نظام التأمين على الودائع يشجع في البحث عن البنك الذي يقدم أعلى معدل سعر فائدة ، بدون الأخذ بعين الاعتبار الأخطار التي ستصاحب هذا القرار طالما يشعرون بالضمان والأمان على أساس أنه في حالة فشل أي بنك سيتم تغطية جزء كبير من رصيد الودائع ، هذا يعني أن المودع لا يتوفر لديه الحافز لتقييم الخطر عند الاختيار لتخصيص الودائع بين المؤسسات المالية الموجودة بالسوق ويهتم فقط بالمؤسسات التي تمنح أعلى معدلات سعر فائدة بدون النظر المصاحب.

#### 2-مشاكل الوكالة:

(1) Helfer , "what deposit insurance conand cannot do" , finance and ,development, vol, 36no.1,inf,u.s.a,1999,p7.

(2) Demiraguc - Kunt, Asli, Kane, Eduvard And Laeven luc, "Déposit insirance Disign and implimentation : policy lessons from recherche and practice « working paper NO.3969,the world bank, USA, JULY 2006 .



وهي المشاكل التي تحدث عندما يقوم الموظفون أو القائمين على النظام بدور الأصيل الذي يقوم بتمثيل النظام وفي نفس الوقت يقومون بالسعي وراء مصالحهم الشخصية بدلا من العمل على تحقيق مصلحة النظام نفسه وعليه فإن هذا التعارض في المصالح أو ما يقصد به مشاكل الوكالة أي مشاكل الأصيل والوكيل. قد يواجه نظام ضمان الودائع مشاكل الوكالة مع كلا من الحكومة والقطاع الذي يقوم بمتابعة والإشراف عليه وهي تحدث عادة عند قيام كبار موظفي نظام ضمان الودائع بتقليب مصالحهم الشخصية والوظيفية على المودعين الذي هم في حقيقة الأمر يمثلونهم ويعملون من أجلهم ، فعلى سبيل المثال فإن تاخر في حل أو معالجة بنك مفلس او معسر سيؤدي الى زيادة تكلفة تسوية والحل كما يتعرض المسؤولون عن ضمان الودائع كذلك إلى ضغوط من الجهاز المصرفي لوضع مصلحة المصارف فوق مصالح المودعين ودفعي الضرائب في إطار ظاهرة تسمى الاستحواذ والهيمنة على التشريعات، وكذلك قد يتعرض المسؤولون عن ضمان الودائع لضغوط من قبل السياسيين لمنح معاملة خاصة لمؤيديهم في ظاهرة تسمى الاستحواذ أو الهيمنة السياسية(1).

ان هذه العلاقة قد تفهم أيضا من خلال تحليل المصالح المتضاربة الاطراف الأربعة ذات العلاقة بأنظمة ضمان الودائع وهم المودعون ، البنوك ، ومدراء نظام الضمان ، وأصحاب نظام الضمان ، على الرغم من أن المودعون من المفترض أن يعظموا ميزة تحقق الأمانات لمخدراتهم إلا أن ذلك سيؤدي إلى تكاسلهم في متابعة البنوك ، أما فيما يتعلق بالبنوك فإننا نجد أن ملاك ومدراء البنوك بحكم وجود العديد من المزايا لأنظمة ضمان الودائع فإن ذلك سيؤدي إلى تغير في هيكل أولوياتهم ، بالإضافة إلى أنه من الممكن وجود بعض التعارض بين البنوك القوية والبنوك الضعيفة.

### 3- المشاكل المرتبطة بالعضوية:

أن نظام ضمان الودائع يعتبر أكثر جاذبية لبنوك والمؤسسات المالية الضعيفة مقارنة بجاذبية للبنوك والمؤسسات القوية تقاوم المشروع لأنهم من يعانون مما يسمى بـ"سوء الاختيار"، والتي تظهر عندما يكون نظام الودائع لا يعتمد الأسلوب الإيجابي في إلزام البنوك بالانضمام إليه وإنما يعتمد على الأسلوب الاختياري في إلزام في العضوية ، كما أن قيام النظام بفرض وتقاضي رسوم عضوية الأسلوب الاختياري في العضوية ، كما أن قيام النظام بفرض وتقاضي رسوم عضوية بشكل لا يتناسب مع المخاطر التي يتعرض لها المصرف يزيد من عدم رغبة البنوك القوية في الاشتراك بنظام ضمان الودائع وأنها ستتسحب منه إذا كانت قد انضمت إليه فعلا ، وعليه وإذا انسحبت البنوك القوية فإن أقساط والاشتراكات التي يقوم نظام الضمان بتقاضيتها من البنوك المتبقية يجب أن يتم رفعها وذلك لتغطية تكلفة الدفع للمودعين لدى البنوك المفلسة أو المعسرة ، ومن ناحية أخرى فإن الزيادة في الأقساط والاشتراكات ستدفع الطبقة الثانية من البنوك القوية ، والى أن تنسحب مما سينتج عنه أن النظام لن يتبقى به الا البنوك الضعيفة فقط وهكذا نظام من غير المحتمل أن يبقى ويستمر ، باختصار فإن نظام ضمان الودائع والتصميم الشيء من الممكن أن يتسبب تدهور في حالة الجهاز المصرفي ككل وللتغلب على ذلك، يجب أن تكون العضوية إجبارية لجميع البنوك التي تتوفر لديها شروط العضوية وذلك لتجنب مشاكل الاختيار السلبي، شريطة أن تخضع كافة البنك الأعضاء للرقابة المصرفية الفعالة(2).

### 04 - أثر ضمان الودائع على كفاءة توزيع الأصول المالية:

(1) Garcia Gillion , « Deposit Insurance : A survey of Actual And Best Practices” Imf Working Paper No,99/54 , Washington D.C,uS.A, April1999, P7.

(2) الجمعية الدولية ، لضمان الودائع ، "المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان وودائع فعالة"، سويسرا ، 2008 ، ص 05.

يقصد بذلك أن نظام ضمان الودائع قد يؤدي إلى زيادة قدرة المصارف على الحصول على الودائع بتكلفة أقل وقد عبر عن ذلك الآن " جرينسيان" رئيس مجلي الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بقوله "أن المؤسسات المغطاة بنظام تامين الودائع تتلقى دعماً حكومياً على شكل ضمانات حكومية تسمح لها بجذب الودائع بأسعار فوائد أقل من المستوى الضروري في حال غياب تامين الودائع، وتسمح لها كذلك بتحمل مستويات أعلى من مخاطر دون الخشية من خسارة مصادر التمويل عبر الودائع بصياغة أخرى، تأمين الودائع يسهم في إساءة توزيع الموارد عبر كسر العلاقة بين مستوى المخاطر والعوائد لفئة معينة من المتنافسين في السوق".

أي انه كلما زادت التغطية والحماية كلما يتوقع زيادة التراخي والتواكل والاحتفاظ بأصول أكثر مخاطرة لدى المصاريف، وحول ذلك يرى الباحث أن الخروج من هذه المعضلة يكمن في تقوية المهمات الإشرافية والرقابية لدى كل من البنك المركزي ومؤسسة ضمان الودائع.

فكلما ارتفعت نسبة تغطية وحماية الودائع كلما زادت الحاجة إلى تقوية الوظيفة الرقابية والإشرافية، وللسلطة النقدية ولمؤسسة ضمان الودائع مع إمكانية تطبيق نظام رسوم أو أقساط تتناسب مع درجة المخاطرة كحل للحد من قيام البنوك بتحمل مخاطر عالية في استخدام مواردها(1).

**المبحث الثالث: دور نظام ضمان الودائع في تقليل المخاطر المالية:**

#### المطلب الأول: أهداف نظام ضمان الودائع:

إن الهدف الرئيسي لنظام التامين على الودائع هو الحفاظ على أصول صغار المدخرين مع تجنب الخطر المعنوي المتمثل في ضعف انضباط السوق، الأمر الذي يعزز الثقة في نظام المدفوعات ويؤدي إلى زيادة الاستقرار المالي لهذه المصارف وأن أهداف السياسة العامة لنظام ضمان الودائع تختلف من دولة لأخرى بناء على الاختلاف في الظروف وبيئة العمل في كل دولة، حيث نجد أن الدول تقوم بتصميم وتبني نظام ضمان الودائع لتحقيق عدة أهداف تؤدي إلى إحداث تغييرات ايجابية على مستوى الاقتصاد الكلي للدولة وعلى الصعيد المالي وأيضاً الاجتماعي، وقد جاء تحديد هذه الأهداف ضمن مجموعات من الأهداف الرئيسية التي يندرج ضمنها مجموعات من الأهداف الفرعية الأخرى المتشابهة كما يلي(2):

- المساهمة في الحفاظ على الاستقرار المالي.
- حماية المودعين الأقل دراية بظروف وأوضاع المصارف.
- أهداف أخرى.

#### 1- المساهمة في الحفاظ على الاستقرار المالي(3): تتضمن هذه المجموعة عددا من الأهداف الفرعية

أهمها:

#### 1-1- تقليل المخاطر حدوث حالات دعر وتهافت من قبل المودعين على سحب الودائع:

في حالة غياب نظام لضمان الودائع فإن هناك احتمالية كبيرة بان يصاب المودعون بالذعر وأن يقوموا بالتهافت على مؤسسة أو بنك معين لسحب ودائعهم وذلك كنتيجة طبيعية لوجود مشاكل لدى هذه المؤسسة أو البنك ، ومما هو جدير بالذكر أن الذعر والتهافت عادة ما يبدأ لدى مؤسسة واحدة إلا انه سرعان

(1) greenspan , alan, « **deposit insurance** »,bisreverew,(basel= bank for international settlements), surzerland , 2003,p2.

(2) لنودود يفيد وآخرون، "نحو إطار للاستقرار المالي" قسم الترجمة العربية ، صندوق النقد الدولي، 1998، ص55.

(3) financial stability forum « **guidance for developing effective deposit insurance – background documements**» ,2001, p12.

ما ينتشر لشمول كافة المصارف والمؤسسات المكونة للجهاز المصرفي وذلك بغض النظر عن ظروف هذه المصارف والمؤسسة السليمة والأخرى غير سليمة.

### 2-1 تحديد آليات رسمية لمعالجة المصارف المتعثرة:

يرتبط وجود نظام ضمان الودائع بوجود منظومة كاملة من الإجراءات والقوانين والتعليمات والتدابير التي تنظم آلية التعامل والتعاطي مع المؤسسة المتعثرة أو التي تعاني من مشاكل، حيث يستدعي الأمر وجود طرق وإجراءات وحلول مناسبة وسريعة للحيلولة دون تفاقم المشاكل لدى المؤسسة المصرفية الضعيفة.

### 3-1 المساهمة في حفظ استقرار نظام المدفوعات

عملية إيداع الأموال لدى المصارف تتيح للأفراد والمؤسسات تحريك حساباتهم إيداعاً وسحباً دون قيد أو شرط. وذلك من خلال حفظ الاستقرار والثقة في النظام المصرفي، وحتى يعمل نظام المدفوعات بكفاءة يجب أن يشعر المودعون بأن موالهم المودعة لدى المصاريف هي نفس مستوى الأمان الموجه نحو النقد.

### 4-1 حل ومعالجة الأزمات المالية:

في حالات حدوث أزمات مالية فإن نظام ضمان الودائع يحسن من قدرة المؤسسة والبنوك في الحفاظ على مستوى مستقر من الودائع مما يؤدي إلى طمأننة جمهور المودعين بأن ودائعهم وأموالهم في أمان.

### 2- حماية المودعين لأقل دراية بظروف وأوضاع المصارف<sup>(1)</sup>

من الأهداف الرئيسية الهامة لنظم ضمان الودائع هي تقديمها للحماية والضمان لصغار المودعين الذين لا يمتلكون المعرفة والقدرة على متابعة أوضاع المصارف التي يقومون بالتعامل معها، حيث أن نظام ضمان الودائع عادة ما يركز على صغار المودعين للأسباب التالية:

- نظام ضمان الودائع يقدم الحماية لأصحاب الودائع الفردية في مواجهة الآثار المصاحبة لانهايار المؤسسات المؤمنة.
- نظام ضمان الودائع يريح صغار المودعين من المهمة الشاقة والمعقدة التي تمثل في متابعة وتحليل أوضاع المصارف.

### 3- بعض الأهداف الأخرى:

على الرغم من أن الحفاظ على الاستقرار المالي وحماية صغار المودعين يعتبران هدفان رئيسان لأي نظام لضمان الودائع مختلف بلدان العالم إلا أن هناك أهداف أخرى من أهمية وللاشارة إليها كما يلي:

### 1-3 توزيع تكاليف انهيار المصارف:

في الدول التي لم تنشئ نظاماً واضحاً لضمان الودائع تتحمل الحكومة كامل العبء المالي لمعالجة أوضاع المصارف وتعويض المودعين، لذلك فإن إنشاء نظام لضمان الودائع يؤدي إلى تخفيض مسؤولية الحكومة والتكاليف التي قد تتحملها عبر تحميل جزء من هذه التكاليف لمؤسسات القطاع المالي.

### 2-3 المساهمة في تعزيز التنافسية عبر تقليل المعوقات أمام المؤسسة المصرفية الصغيرة يؤدي

إنشاء نظام ضمان الودائع أي تعزيز التنافسية من خلال سماح للمؤسسة المصرفية الجديدة والصغيرة بالعمل ومناسبة المصارف الكبيرة حيث انه بدون وجود نظام ضمان الودائع فإن المودعين يفضلون إيداع أموالهم لدى المصارف الكبيرة وذلك ظناً منهم بان أموالهم ستكون بأمان أكثر من إيداعها لدى المصارف الحديثة أو الصغيرة.

### 3-3 تشجيع النمو الاقتصادي:

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "نظم التأمين والضمان متوفرة للأدوات المالية والاستثمارات في الأسواق المالية الدولية" المجلد الأول، الكويت، 1986، ص 43.

من الممكن أن يؤدي وجود نظام لضمان الودائع إلى زيادة تدفق وانسياب الأموال إلى الجهاز المصرفي وعليه فإن هذه الزيادة في الأموال تشكل الأساس الذي يسمح للبنوك بزيادة قدرتها على الدخول في عمليات الاستثمار والإقراض ، الأمر الذي سيغزز النشاط والنمو الاقتصادي .

### 3-4 تقليل الآثار السلبية لركود اقتصادي:

من احد الفوائد تحقق من وجود نظام لضمان الودائع هي تخفيض آثار وتبعيات انهيار البنوك والمؤسسات المصرفية على المودعين حيث يكون لهذه الميزة قيمة خاصة في فترات الأزمات الاقتصادية والركود .

### 3-5 تسهيل وتسريع سن القوانين والتعليمات الرقابية:

إن إنشاء نظام ضمان الودائع من الممكن إن يعمل على إيجاد الحافز والدافع لدى المشرع لكي يتغلب على العوائق السياسية التي تعيق المضي قدما في إجراء الإصلاحات اللازمة للحفاظ على الجهاز المالي سليما معافا.

### المطلب الثاني: وسائل السلطات المختصة في معالجة المخاطر المالية(1):

هناك بعض الوسائل التي تتخذها الحكومات والسلطات النقدية في بعض الدول في مواجهة مشكلات الجهاز المصرفي أهمها:

#### 1-وسائل طارئة:

عندما تواجه أي دولة أزمة مالية فإن السلطات النقدية تقوم باتخاذ بعض الوسائل الطارئة لإنقاذ البنوك من هذه الأزمة وبأسرع ما يمكن، ومن أهم الوسائل الطارئة وأكثرها شيوعا قيام البنك بدوره كملجأ أو مصدر أخير للإقراض ، إذ يقوم البنك المركزي بتقديم القروض للبنوك المتعثرة حتى نستطيع النهوض مرة أخرى ، ومن الجدير بالذكر أن للبنوك المركزية تضع إمكاناتها في خدمة البنوك الكبيرة وخصوصا بنوك القطاع العام في كثير من الدول نظرا إلى انهيار أو إفلاس بنك من البنوك الكبيرة سوف يؤدي إلى زعزعة ثقة الأفراد في الجهاز المصرفي ككل.

وقد ترتب على إفلاس بنك كبير إفلاس بنوك أخرى إذ سيسارع المودعون لسحب أموالهم من البنوك الأخرى في حالة إفلاس بنك كبير.

#### 2-وسائل تتعلق بالبنوك المتعثرة:(2)

تعتمد درجة تعثر البنوك ومدى تأثيرها بذلك التعثر على العوامل عديدة منها هيكل النظام المالي في الدولة والتشريعات والقوانين الحاكمة لهذا النظام ووجود نظام للتأمين على الودائع من عدمه. وقد أثبتت الدراسات أن الدول التي تتمتع بأنظمة مالية قوية من خلال التشريعات والنظم القائمة ، وبصفة خاصة في مجال الإشراف والرقابة على البنوك ووضع لمعايير المناسبة مثل نسبة رأس مال بنك إلى إجمالي أصوله ونسبة التسهيلات إلى القروض وكذلك وجود أنظمة للتأمين على الودائع وكلها تساهم في تخفيض حدة تعثر تلك البنوك.

#### 3-وسائل لمساعدة المقترضين:

(1) حشاد نبيل ، مرجع سابق الذكر، ص 290.

(2) Fédéral déposit. Insu ronce corporoïtin .www.fdie. Gov.

تتطوي لهذه الوسائل على مساعدة المقترضين من خلال تقديم الدعم المالي والمساعدات الفنية من قبل البنك المركزي إلى البنوك طبقا لاتفاقيات معينة ، حيث يقوم البنك المركزي بإعادة تمويل البنوك التجارية بقروض متوسطة الأجل وبأسعار مدعمة أو أي صيغة أخرى من صيغ الدعم حتى تتمكن البنوك من النهوض من عثرتها وتقوم بالتالي بإعادة جدولة مديونية عملائها المقترضين.

#### 4- تطوير التشريعات والقوانين:

تكشف الأزمات المالية التي تواجهها بعض الدول عن ضعف في التشريعات والقوانين المالية والمصرفية، مما يؤدي إلى تفاقم تلك الأزمات ، ما يتعين معه قيام الحكومة والسلطات النقدية في بعض الدول بتطوير أو إصلاح تشريعاتها وقوانينها المصرفية والمالية بما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية ، والمالية خصوصا بعد ظهور أوجه الخلل في تلك النظم ، وقد كان لتطبيق أنظمة التأمين على الودائع وحماية المودعين آثارا ايجابية لدى تلك البنوك الدول في التحقيق من حدة تلك الأزمات(1).

#### المطلب الثالث: دور نظام ضمان الودائع في تقليل المخاطر المالية:

تظهر طبيعة الدور الذي تلعبه مؤسسات ضمان الودائع في تفادي المشكلات المصرفية من خلال:

- دور وقائي: فرض الضوابط والمعايير الكفيلة بالحيلولة دون وقوع في أي من تلك المشكلات.
- دور علاجي: التدخل عند المشكلة من خلال تقديم القروض اللازمة بأسعار فائدة مدعمة أو وضع المصرف تحت سيطرة المؤسسة أو تعويض المودعين.

كما يظهر دور المؤسسة في علاج المشكلات المصرفية من خلال:

#### 1- في حالة الائتمان: الرديء يكون دور المؤسسة في العلاج هو:

- تحديد نسبة القروض إلى حقوق الملكية والودائع.
- تحديد نسبة القروض للعميل الواحد بالنسبة لرأس المال المصرف ورأس المال العميل.
- تحديد نسبة الديون المشكوك فيها.
- مراجعة بعض القروض للتخفيف من استيفاء المصرف للسياسات الائتمانية السليمة.

#### 2- في حالة عجز السيولة: فتكون

- مراقبة نسبة السيولة والملائمة بين مكونات محفظة المصرف وأنواع الودائع(2).

#### 3- في حالة عدم كفاية رأس المال: (3)

- مراقبة نسبة رأس المال إلى الودائع أو الموجودات ذات المخاطر.
- تحديد زيادة الاحتياطات.
- تحديد الأرباح المحتجزة
- فرض زيادة في رأس مال المصرف.

#### 4- في حالة التركيز في أنشطة المصرف:

- مراقبة قيام المصارف بتحقيق المزج المناسب من عملاء الودائع وعملاء القروض وتوزيعهم على القطاعات المختلفة لمنع مخاطر المصرف في عميل أو قطاع معين.

(1) حشاد نبيل ، مرجع سابق الذكر ، ص 291.

(2) دوري زكريا وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص، ص 152، 153.

(3) حشاد نبيل ، " قضايا اقتصادية معاصرة " ، الجزء الأول ، دون بلد النشر ، 1996 ، ص 338.

5- في حالة ظهور خسائر فإن المصرف يتبع الآتي: (1)

- إيداء الرأي في مدير المصرف الرئيسي وأعضاء مجلس إدارته.
- مراجعة الضوابط الفنية لبعض العمليات المصرفية.

وحول ما سبق فإن المشكلات التي تواجه المصرف أو تهدده بالإعسار ، وتتطلب التحوط لها من خلال فرض وسائل وإجراءات رقابية وضوابط ومعايير، تحول دون وقوع أي من تلك المشاكل ، ولكن إذ تعرض البنك للإفلاس فإن مؤسسات ضمان الودائع تتدخل للقيام بدورها الذي أنشئت من أجله سواء من خلال تقديم القروض اللازمة بأسعار فائدة مدعمة ، أو وضع البنك تحت سيطرتها أو تعويض المودعين ، ويمكن بشكل عام حصر أساليب تصرفها في هذا الصدد فيما يلي:

- 6- إغلاق وتصفية المصرف ، وسداد قيمة الودائع المؤسسة من عليها حتى الحد الأقصى المؤسسة من عليه.
- 7- المساعدة في عملية إدماج البنك المتعثر مع بنك أو مؤسسة أخرى.
- 8- إقراض المصرف المتعثر وإمداده بالموارد اللازمة.
- 9- إعادة تنظيم البنك المتعثر، وطلب دعم من المساهمين.
- 10- تولي إدارة البنك لمدة مؤقتة.

المبحث الرابع: واقع نظام ضمان الودائع في الجزائر:

المطلب الأول: العوامل التي دفعت الجزائر إلى إنشاء نظام ضمان الودائع(2):

أن إنشاء نظام التأمين على الودائع في الجزائر لا يخرج عن سياق العام الذي أنشئت على أثره كثيرا من أنظمة التأمين على الودائع في العالم ، ويمكن إيجاز هذه العوامل في الجزائر إلى:  
ظهور ما يسمى بأزمة بنك الخليفة مع مطلع عام 2003، وإعلان إفلاسه، وما تسبب فيه من ضياع لأموال وحقوق المودعين ، وضياع للمال العام ، حيث تشير بعض التقديرات إلى تحمل خزينة الدولة حوالي 1.5 مليار دولار من جزاء إفلاسه هذا البنك.

1- نتيجة للعامل السابق حدثت أزمة ثقة في القطاع المصرفي الخاص وهذا بعد الفضائح التي أصبحت تظهر وتكشف التعاملات المشبوهة التي تتم في البنوك الخاصة وعلى اثر ذلك تفجرت فضيحة البنك الصناعي والتجاري والذي تم إعلان إفلاسه هو أيضا.

(1) هندي عدنان، "الرقابة المصرفية - في الرقابة والتفتيش من قبل المصارف المركزية"، اتحاد المصارف العربية بيروت، 1987، ص 111.

(2) بريش عبد القادر ، المرجع سبق ذكره ، ص ص 94-95..



- 2- رغبة السلطات العمومية على رأسها السلطة النقدية في فرض قواعد انضباط أكثر صرامة على البنوك بهدف ضمان استقرار النظام المصرفي.
- 3- يأتي إنشاء نظام التأمين على الودائع في الجزائر استجابة لتوصيات المؤسسات المالية والنقدية الدولية بضرورة تطوير آليات الإشراف والرقابة على البنوك من أجل فرض الانضباط السوقي وتوفير عوامل خلق مناخ تنافسي سليم وبيئة مصرفية سليمة.
- 4- يأتي إنشاء نظام التأمين على الودائع في الجزائر استعداد الجزائر للاستحقاقات القادمة للجزائر وتهيئة الظروف للمنظومة المصرفية ، لتشجيع مواجهة المنافسة خاصة وأن الجزائر على وشك الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وبالتالي المصادقة على اتفاقية تحرير الخدمات المالية ، ضف إلى ذلك دخول اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية حيز التطبيق سبتمبر 2005.

#### المطلب الثاني: تأسيس نظام ضمان الودائع في الجزائر: (1)

رغم أن البنوك تخضع لقواعد للتسيير الحذر ، إلا أنها وبحكم نشاطها تتعرض لمخاطر مالية يمكن أن تسبب في توقفها عن الدفع ، ووعيا بهذا تطرق المشرع الجزائري – على غرار ما يوجد في باقي دول العالم – في إطار قانون النقد والقرض 10/90 إلى نظام لضمان الودائع البنكية ، يصبو في حقيقة الأمر إلى حماية صغار المودعين الأقل دراية بالوضعية المالية للبنك ن وهذا من خلال تغطية جزء من وداائعهم أو كلها في حدود سقف محدد مسبقا.

إن شركة ضمان الودائع البنكية ، والكائن مقرها بحي حدادي السعيد فيلا 140 دار الضياف ، الشراكة ، الجزائر العاصمة ، هي شركة ذات أسهم أسست في ماي 2003 ، بموجب الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض من طرف بنك الجزائر بصفته عضوا مؤسسات ، وتعتبر البنوك التجارية مساهمها الحصريين إذ تنص المادة 06 من النظام 03/04 مارس 2004 ، المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية على أنه يجب على البنوك أن تكتب في رأس مال شركة ضمان الودائع المصرفية الذي يوزع بينها بحصص متساوية.

في تاريخ إنشاء الشركة عملت البنوك أُل 22 العاملة في الجزائر والمعتمدة نظاميا على الاككتاب وتحرير رأس مال شركة الضمان بـ 10.000.000 دج لكل ساهم برأس مال ابتدائي يقدر بـ 220.000.000 دج وقد رأس مال الشركة في أواخر سنة 2006 بـ 240.000.000 دج.

طرح قانون النقد والقرض 10/90 الأول مرة فكرة ضمان الودائع المصرفية في المادة 170 منه "يجب على البنوك الاككتاب في رأس مال شركة ضمان الودائع المصرفية الجزائرية" الا ان مالووظ ان اصدار هذا القانون جاء في فترة تميزت فيها البيئة المصرفية ، بمكان واحد ووحيد وهو البنوك العمومية و التي تتمتع بضمان الدولة مما لم يستدع الأمر إنشاء شركة الضمان ، ولكن في 1997 عرفت البيئة المصرفية الجزائرية تطورات حديثة ترجمت من خلال دخول مؤسسات مصرفية خاصة ، بهدف تعزيز الثقة في الوسطاء الماليين وفي الجهاز المصرفي ككل أصدر النظام 04/97 في 31 1997/12 المتعلق بنظام الودائع المصرفية الجزائرية تطورات حديثة ترجمت من خلال تحول مؤسسات مصرفية خاصة ، ويهدف تعزيز الثقة في الوسطاء الماليين وفي الجهاز المصرفي ككل أصدر النظام 04/97 في 31 1997/12 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية ، إلا أن نظام ضمان الودائع المقتن لم يطبق إلا في سنة 2003 بصور الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض ، العرض اذ انشئت شركة ضمان الودائع بموجب (المادة 118) والتي جاءت كنتيجة لإفلاس بنك الخليفة .

وعلاوة على الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض صدر النظام 03/04 في 12 محرم 1425 هجرية الموافق لـ 04 مارس 2003 ، والمتعلق بنظام ضمان لودائع والذي يعتبر لا غيا للنظام 04/97 المتعلق بنفس

(1) عليوات هشام ، " دور نظام الودائع في تعزيز ثقة المودعين في البنوك الجزائرية " ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة قالمة ، 2011 ، ص 136.

الأمر ، وبموجب القانون يلزم كل لبنوك التجارية وفروع البنوك الأجنبية أن تتخبط في النظام طبقا للشروط المنصوص عليها ن أما فيما يخص البنوك الإسلامية فليس مجبرة على الانخراط ن وبناء عليه كل البنوك العاملة في الجزائر منتسبة إلى النظام عدا بنك البركة. ونشير في هذا الصدد إلى أن المساهمين في النظام هم فقط بنوك الودائع ولا يتعلق الأمر ببنوك الأعمال والمؤسسات المالية الأخرى.

**المطلب الثالث : اثر نظام ضمان الودائع علي مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الجزائرية:**

#### 1- الأثار علي مصادر الأموال(1):

**1-1- الأثار علي حقوق الملكية :** تؤدي أعمال النظام إلي زيادة ثقة العملاء و البنوك المحلية و المرسلين في البنوك, الأمر الذي يعكس في شكل الزيادة في الودائع, بالرغم من إن النظام ينطوي كما سبق الإشارة علي فرض ضوابط علي البنوك, تتمثل في تحديد نسب تلتزم البنوك بتوخيها مثل النسب بين حقوق الملكية وبين الودائع والنسبة بينها وبين الأصول الخطيرة.

**1-2- الأثر علي المستحق للبنوك:** نتيجة لرسوخ الثقة و الاستقرار في البنوك و زيادة الودائع تزيد المعاملات المصرفية بين البنوك المحلية, كما تزيد المعاملات مع البنوك الخارجية و ثم تزيد أرصدة المستحق للبنوك المحلية وتزيد التسهيلات الممنوحة للبنوك الخارجية وتستخدم البنوك جزءا من الودائع المتواجدة لديها في سداد ما قد يكون مستحق عليها للبنوك الأخرى و للبنك المركزي .

**1-3- الأثر علي الودائع :** نتيجة لاطمئنان المودعين علي ودائعهم بصورها المختلفة و ضمانهم استرداد ودائعهم المؤمن عليها إذا ما وجها احد البنوك حالات من الإعسار تزيد الودائع سواء من كل القطاعات و الشرائح أو الودائع بالعملة المحلية أو الأجنبية .

#### 2- الأثر علي استخدامات الأموال :

**1-2- الأثر علي الأصول السائلة :** ترتبط الأرصدة السائلة بخزائن البنك و الأرصدة لدي بنك المركزي لزيادة حجم الودائع, و تكون هذه الأرصدة في حدود نسبة معينة وفقا لحجم موارد البنك و تركيبها, غير إن حجم هذه الأرصدة السائلة سيفيق حجمها في الظروف العادية لكل بنك ليستطيع البنك الوفاء بالتزامات قبل مودعيه و قيامه بالخدمات المصرفية الأخرى .

**2-2- الأثر علي المستحق علي البنك :** إن زيادة الودائع علي العملة يترتب عليها زيادة الودائع و القروض المتبادلة بين البنوك ومن ثم زيادة في الأرصدة المستحقة علي البنوك المحلية, كما أن زيادة الودائع بالعملة الأجنبية من شأنها إن تزيد ودائع البنوك من طرف البنوك الخارجية و بالتالي زيادة أرصدة المستحق علي البنوك الخارجية .

**3-2- الأثر علي محفظة الأوراق المالية و الاستثمارات :** تزيد اثر زيادة في حجم توظيفات البنوك في الأوراق المالية و المساهمات في الشركات الجديدة ثم إعادة طرحها الأسهم هذه الشركات للتداول, وكذا إنشاء صناديق الاستثمار كآليات مستحدثة لإدارة الأموال خارج الميزانية, و إذا ما أتيح للبنوك التجارية التعامل في الأوراق المالية حكومية مضمونة أو سندات يكون ذلك محفزا لتوظيف قدر من سيولتها في هذه الأوراق.

**2-4- الأثر علي محفظة القروض و السلفيات :** تقوم البنوك ضمن توافر الأموال الناشئة عن الزيادة في حجم الودائع بتقديم القروض للعملاء الجيدين بعد الاطمئنان عن جدارتهم الائتمانية بدون ضمانات عينية و دون التضحية بقواعد منح الائتمان الجيد, كما يصاحب قيام البنوك بتنشيط القروض و قيامها بتنوع سلفياتها

(1) بن علي بلعوز , "نظام حماية الودائع والحوكمة", مجلة اقتصاديا شمال إفريقيا , عدد 05, ص ص 118-119.



حسب هيكل العملاء وهو ما يؤدي الى المزيد من توزيع المخاطر تتوسع البنوك في مجال الائتمان الاستهلاكي بغرض تمويل شراء السلع المعمرة و التوسيع في منح القروض لتمويل الوحدات السكنية ,أضف إلي ذلك تنشيط في مجال الإقراض لضمان أوراق مالية مما يرفع درجة سيولتها ويجعلها أكثر قابلية لصغار المستثمرين .  
زيادة عليه يتسع المجال أمام البنوك نحو إنشاء الشركات العاملة في مجال تأجير الأصول لتقديم التمويل للعملاء الذي تتطلبه أنشطتهم .

**2-5- الأثر علي الأصول الثابتة :** تؤدي زيادة النشاط في المعاملات البنوك إلي إدخال الأنظمة المستحدثة في مجال الاتصالات والمعلومات وزيادة كفاءة نظم معالجة البيانات و طرق حساب تكاليف وتسعير المنتجات المصرفية بما يكفل مزيدا من التسيير في تقديم الخدمات للعملاء ومزيدا من الدقة و السرعة في انجاز البنوك لأنشطتها ووظائفها المختلفة.

### خلاصة الفصل :

إن الدور الأساسي لأنظمة ضمان الودائع المصرفية والمتمثل في ثقة الجمهور المودعين في الجهاز المصرفي وقدرته على حماية ودائعه من المخاطر المالية هو الأساس المتبنى في وجود جهاز مصرفي قوى ومتطور وقادر على مواكبه تغيرات مستمرة في الصناعة المصرفية وبالتالي قادر على تحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية بفعالية وكفاءة.

### المبحث الأول: التعرف بالبنك محل الدراسة وكالة قائمة (1)

سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة حالة بنك BNA-وكالة قائمة- لتسليط الضوء على ما هو موجود في الواقع ومقارنته مع ما وجد في النظري ، والهدف هو محاولة معرفة نقاط التشابه والاختلاف وذلك باعتبار أن نظام ضمان الودائع مطبق في الجزائر بشكل إلزامي وموحد على جميع البنوك العاملة في الجزائر .

### المطلب الأول: تعريف البنك الوطني الجزائري – وكالة قائمة-

أنشأ البنك الوطني الجزائري ، بمرسوم 03 جوان 1966م، ليحل محل القرض العقاري الجزائري التونسي والبنك الوطني الصناعي والتجاري وبنك باريس والأراضي المنخفضة وهو مؤسسة وطنية تحكمه، القوانين الملحقة للقانون التجاري والتشريعات الخاصة لشركات المساهمة المحدودة.

وقد أنشأ هذا البنك BNA أول بنك تجاري برأس مال قدره 1 مليار دينار جزائري مارس كل نشاطات بنك الاقتراض ، أساسا لتلبية متطلبات القطاع الاشتراكي وعلى وجه الخصوص القطاع المسير ذاتيا ومقره الرئيسي الجزائر العاصمة.

ويجوز له حسب المادة الأولى من قانون تأسيسه فتح فروع ووكالات جديدة على مستوى الوطن حيث في سنة 1966 كان يملك 53 وحدة ، وفي سنة 1968 كان يملك 132 وحدة ، ثم أصبح يملك 110 وحدة عام 1985م ، أما الآن فهو يملك 150 وحدة ، كما أن البنك الوطني الجزائري يساهم في القضاء على البطالة حيث بلغ عدد العاملين به سنة 1994م الى 5321 عامل وقد اهتم البنك الوطني الجزائري بزيادة تكوين موظفيه ، مقام سنة 1993م ، بتكوين مجموعة منهم (631 عاملا بالداخل ، 138 عاملا بالخارج).

### المطلب الثاني: مهام البنك الوطني الجزائري – وكالة قائمة-

تتمثل مهام البنك الوطني الجزائري أساسا في منح القروض لتمويل القطاعات الهامة التجارية منها الصناعية وقطاع الخدمات.

وتمنح هذه القروض والاعتمادات بحسب أهدافها مقاصدها وقد تكون قصيرة الأمد اقل من سنة المتوسطة الأجل لمدة تتراوح من السنة إلى سبع سنوات، كما يقوم البنك الوطني الجزائري بمهام أخرى كمراسلة البنوك الأجنبية وإيجار الخزائن والاكتتاب ، وعلى كل حال يمكن تلخيص مهام البنك الوطني الجزائري – وكالة قائمة- في العمليات التالية:

- منح القروض لمختلف القطاعات الاقتصادية ما عد الصيد البحري السياحة والصناعة التقليدية لان ذلك من مهام أو تخصص القرض الشعبي الجزائري.
- توظيف الأموال المتحصل عليها من قبل العملاء بشروط معينة يستفيد منها الطرفان (البنك والعميل).
- اكتتاب خصم أو شراء كل الأوراق التجارية المالية.
- تنفيذ كل عملية اعتماد لحساب الدولة سواء كان ذلك بضمان أم بدونه إيجار الخزائن.
- تقديم مساعدات للدولة والهيئات العمومية وتنفيذها وفقا ل ضمانات معينة.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن البنك الوطني الجزائري مؤسسة جد مهمة إذ يقوم بالمهام المذكورة سابقا في إطار التكامل بين نشاطه والاقتصاد الوطني بغية تحقيق الأهداف المرسومة.

### المطلب الثالث: الهيكل الإداري لبنك الوطني الجزائري

ككل المؤسسات الأخرى فإن البنك الوطني الجزائري يحتوي على مجموعة من الهياكل التي تسهر على إدارية وتتألف من مدير ومساعد ومجموعة من المستشارين بالإضافة إلى مجموعة من المديرات المركزية وهي:

1- **المدير العام الرئيسي:** يتعين بموجب مرسوم رئاسي، باقتراح من وزير المالية ولا يتم عزله ولا التخلي عن مهامه إلا بنفس الأسلوب.

2- **المدير العام المساعد:** يعين بنفس الطريقة ويقوم بمساعدة المدير العام الرئيسي ببعض المهام ويخلفه في حالة غيابه.

( مقابلة مع السيدة ، بازين صيرينة ، رئيسة مصلحة القروض ، قائمة. يوم 05/04/2012.1)

- 3- مجلس الإدارة:** تتشكل من المدير العام الرئيسي والدير العام المساعد ومجموعة من مستشارين يعينون بموجب مرسوم رئاسي وباقتراح من وزير المالية.
- ويجتمع مرة كل شهر إلا في الحالات الاستثنائية بطلب من الرئيس والمدير العام أو من طرف بعض أعضاء المجلس وهذا لاتخاذ القرارات الخاصة بالتسيير والتي يكون رئيس المدير العام مسؤولا عن تنفيذ مهامه أمام مجلس الإدارة ومن أهم المهام التي فرضت للمدير الرئيسي ما يلي:
- تمثيل البنك أمام المحاكم وإدارة نشاطه وإجراءات عزل وتعيين موظفي البنك ماعدا الوكلاء والمديرين المساعدين.
  - يقوم بتقديم نتائج نشاط البنك إلى وزارة المالية وذلك بصفة دورية وتتكون الإدارة العامة من 10 وحدات.
- 4- مديريات البنك:**
- 1-4 مديرية الإعلام والمحاسبة والخزينة:** تقوم بالعمليات الحسابية وترجمتها في ملفات خاصة مراجعتها بالإعلام الآلي ومن ثم التوصل إلى الإحصائيات اللازمة للتحليل.
- 2-4 مديرية الموارد البشرية:** توجه لترقيات المستخدمين وتنظيم أجورهم وتكون الإطارات الجديدة لدمجهم في الحياة العملية بسهولة.
- 3-4 مديرية القروض القصيرة والمتوسطة الممنوحة للمؤسسات:** تمنح القروض المتوسطة المدى .
- 4-4 مديرية الدراسات القانونية والمنازعات:** تقوم بالمهام القضائية بما فيها المنازعات .
- 5-4 مديرية القروض الممنوحة للمؤسسات الكبرى:** وتهدف إلى تنمية القطاعات الفعالة ثم مراقبة عملية الإنتاج والاستثمار بها.
- 6-4 مديرية الأمن والموارد:** تهدف إلى التطبيق الصحيح والشروط المطلوبة لمنح القروض وحدوده ونوع القطاع المستفيد.
- 7-4 المديرية المركزية للفروع:** وتتمثل في المتفشية العامة وهي بدورها تنقسم إلى ثلاث متفشيات (الغرب،الوسط ، والشرق) وتهدف هذه المديرية إلى مراقبة جميع الأعمال التي تعتبر من البنك (مالية وقانونية).
- 8-4 مديرية العمليات مع الخارج:** نجد في حالة الاستيراد والقيام بمختلف العمليات من الخارج وهي جد فعالة خاصة في ظل الانفتاح على اقتصاد السوق.
- 9-4 مديرية التنبؤات والتنظيم:** وهي تراقب التنظيم الداخلي للمؤسسات بما في ذلك الأموال المتعلقة بالقروض.
- 10-4 مديرية العلاقات العالمية والتجارة الخارجية:**
- هي مختصة في التبادلات النقدية ومراقبة البيانات والشكل الموالي يوضح لنا الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري:

**المبحث الثاني : تعاملات البنك الوطني الجزائري في ظل نظام ضمان الودائع: -وكالة قائمة- (2)**  
نتطرق في هذا المبحث إلى عدة جوانب وتتمثل في:

**المطلب الأول: انخراط البنك الوطني الجزائري في مؤسسة ضمان الودائع**

يعد هذا الإجراء من القواعد الوقائية الأساسية المقترحة من طرف لجنة بال وتؤكد هذا التوجه لإقامة مثل هذا الإجراء مع الأزمات التي تعرض لها مؤخرا النظام المصرفي وخصوصا فضيحة البنك الخلفية وبنك تجاري وصناعي، التي أدت إلى سقوط صورة البنوك الخاصة في نظر المودعين مما أدى بالشعورهم بعدم الثقة في هذه البنوك ، مما أدى بهم إلى سحب أموالهم وإيداعها في البنوك الحكومية ، أو أماكن أخرى ، وقد حدد القانون رقم 04/03 الصادر في 04 مارس 2004 نظام ضمان الودائع والذي يقوم بتسييره شركة مساهمة تدعى شركة ضمان الودائع البنكية، وتساهم فيه البنوك بنسبة 1% من إجمالي ودائعها نهاية كل سنة ، وقد ظهرت هذه

( مقابلة مع السيدة ، بازين صيرينة ، مرجع سبق ذكره.يوم 11/04/2012)

المؤسسة لحماية صغار المودعين وأموالهم من التعثر ومواجهة الأزمات المرتبطة باعسار البنوك وتعثرها، ويعد البنك الوطني الجزائري مثله مثل البنوك الأخرى التي وجدت نفسها مميزة للانخراط في هذه المؤسسة أي في سنة 2003 كان هذا البنك منخرطاً بشكل رسمي في هذا النظام ، مما أدى إلى تحسنات من ناحية قيمة مجمل الودائع وتحسين القدرة الاستثمارية.

#### المطلب الثاني: موارد البنك الوطني الجزائري – وكالة قائمة-

تنقسم موارد البنك الوطني الجزائري – وكالة قائمة – إلى قسمين ولقد امتنع المقابلون لإعطائنا أي أوراقها تثبت صحة هذه الأرقام في الوكالة .

#### 1-الموارد الذاتية: وهي أموال الخاصة بالبنك وممتلكاته وتتكون من:

1-1- رأس المال: وهو الركيزة الأساسية لنشاط البنك الوطني الجزائري ومصادقه ثقة المودعين كما انه يدعم مركزه المالي ويقوى كالعلاقة مع مراسليه ، حيث كان يقدر بـ 35 مليار دج ، سنة 2005.

1-2- الاحتياطات: وهي أموال نقدية تكونت عبر الزمن ومصادرهما الأموال المقطعة من الربح وعلاوات الإصدار بالنسبة للبنك الوطني الجزائري تتضمن نتيجة السنة المالية وتقسّم إلى قسمين:

1.2.1 الاحتياطي القانوني : وهو ما يفرضه القانون يستوجب على البنك الاحتفاظ به يقدر سنة 2005 : 194078333.24 دج.

2.2.1 الاحتياطي الاختياري: يمثل أرصدة يكونها البنك من تلقاء نفسه دون أي التزام قانوني بهدف تقوية مركز البنك وقدر بـ 28.1860985475 دج في سنة 2005.

3.2.1 المؤونات: هي عبارة عن أموال أو مبالغ مخصصة للتأمين ضد المخاطر وتغطية التكاليف وقدر سنة 2005 بمبلغ 10844364142.13 دج.

4.2.1 النتيجة: هي الفرق بين التكاليف والإجراءات وقد امتنع المقابلون على تقديم معلومة بشأنها من باب واجب التحفظ .

2-الموارد الخارجية: وهي ما يعبر عنها بالموارد الغير ذاتية وهي تمثل الحسابات الأخرى التي يكون فيها البنك مسؤولاً لدى الغير ، وهذه الموارد أما أن تكون ودائع تحت الطلب ، موارد قصيرة الأجل أو موارد أخرى كالقروض .

1-2 ودائع تحت الطلب: وهي الودائع التي تستحق في أي وقت يطلبها المودع نستنتج من ذلك أن على البنك أن يكون على استعداد دائم لمقابلة طلبات المودعين ، ذلك كي لا تتصدع ثقتهم بالبنك علماً بأن أهم مصادر موارد البنك الوطني الجزائري باعتباره بنك تجاري تتكون من الودائع تحت الطلب، بحيث تمثل 30% من إجمالي الموارد تشمل هذه الودائع كل من :

1.1.2 حسابات الشيكات : وهي عبارة عن ودائع جارية تطلب في أي وقت من قبل الأفراد أو من قبل شخص معنوي ، ولا يستطيع العميل السحب أكثر من المبلغ الموجود ، وقدرت سنة 2005 بـ 223.0409791163 دج.

2.1.2 لحسابات الجارية: حساب يفتح لرجال الأعمال من تجار وصناعيين وهو حساب مدين وقدر سنة 2005 بـ 29090844956.24 دج.

3.1.2 البنوك والمرسلين : وهي ودائع تأتي من قبل البنوك الأخرى تكون التزاما على البنك الوطني الجزائري تسديدها في الوقت اللازم حددت نسبتها بـ 10.34% من إجمالي الموارد.

3- موارد قصيرة الأجل: وهي في معظمها لا يمكن للمودع أن يطلبها إلا بعد انتهاء فترة معينة يتفق عليها صاحب الوديعة مع البنك ومن ثمة يكفي أن يحتفظ البنك مقابلها بنسبة من الاحتياطي النقدي ، هذا من شأنه أن ينتج للبنك قدر اكبر من الموارد السائلة لتوظيفها والحصول على اكبر عائد بالمقارنة مع الودائع الجارية، وهذا ما يدفع البنك أن يكون راغبا وقادرا على أن يدفع فوائد عليها تشجيعها على جذب اكبر قدر منها وتشمل الموارد قصيرة الأجل لبنك الوطني الجزائري الحسابات التالية :

3-1 حسابات مستحقة بعد تحصيلها: تشمل الأموال التي يتحصل عليها البنك من عملاء والتي يأتي وقت تحصيلها بعد وقدرت بمبلغ 2594500176.57 دج سنة 2005.

3-2 دائنون مختلفون: هي حسابات عابرة أي مؤقتة لزبائن عاجزين حيث تتم فيها عملية تحويل مبالغ بين وكالات البنك الصالح متعاملين، بحيث يدخل فيها البنك كوسيط فيقوم بفتح حساب عاجز للطرف المستقبل للمبلغ وبعدها يتم غلق الحساب مباشرة.

### المطلب الثالث: أنواع الائتمان في البنك الوطني الجزائري-وكالة قائمة-

1- حسب الغرض: ينقسم إلى أنواع الودائع المقترحة بالوكالة إلى:

1-1 ائتمان استثماري: غالبا ما يكون ائتمان طويل الأجل وتمثل السندات الأداة المناسبة للحصول عليه وتلجأ إليه المؤسسات عادة من أجل توفير احتياجاتها من رؤوس أموال ثابتة.

2-1 ائتمان تجاري: تلجأ إليه المؤسسات بغرض تمويل جزء من رأسمالها العامل أو الجاري لأجور عمال مشتريات من المواد الأولية ... ويكون عادة ائتمان قصير الأجل وتمثل الكمبيالات والسندات الإذنية الأداة المناسبة لتداوله.

3-1 ائتمان استهلاكي: وهو الائتمان الموجه لتمويل احتياجات الأفراد من السلع المعمرة عادة ما يكون هذا الائتمان متوسط الأجل.

2- حسب اجل الائتمان:

1-2 ائتمان قصير الأجل: مدته تكون اقل من سنة ويهدف على تمويل العمليات التجارية والصناعية ومن الصور الشائعة لهذا النوع اذونات الخزنة التي تصدرها الدولة.

2-2 ائتمان متوسط لأجل: تتراوح مدته عادة ما بين سنة و5 سنوات ويستخدم في تمويل احتياجات المؤسسات في بعض العمليات الرأسمالية، كذلك احتياجات الأفراد السلع الاستهلاكية.

3-2 ائتمان طويل الأجل: ومدته تزيد عن 5 سنوات ويقدم التمويل احتياجات المؤسسات إلى رؤوس أموال ثابتة.

### 3- حسب شخصية مطلقي الائتمان:

3-1 ائتمان خاص: وهو يعقده أشخاص القانون الخاص كالأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين الخاصة كالشركات والمؤسسات الخاصة.

3-2 ائتمان العام: وهو ما نعقده الأشخاص العامة كالدولة والمحافظات ووحدات الحكم المختلفة.

### 4- حسب ضمان الدين:

4-1 ائتمان شخصي: في هذا النوع من الائتمان لا يقدم المدعين أية ضمانات لتسديد دينه ويكتفي الدائن بالوعد الذي أخذه المدين على عاتقه بإجراء ذمته في الأجل المحدد وبنقته.

4-2 ائتمان العيني: ففي هذا الائتمان يقدم المدين ضمانا عينيا كضمان لتسديد دينه، وعادة ما يشترط أن يكون قيمة الضمان اكبر من قيمة القرض لهذا الائتمان يكون في حالة الصفقات الكبيرة أو ذات المخاطر.

### • أدوات الائتمان في البنك الوطني الجزائري - وكالة قائمة-

1- الأوراق التجارية: وهي أدوات ائتمان قصير الأجل واهم ما يميزها سرعة تداولها وتوفرها على قدر كبير من الضمان والثقة، ومن أهمها نجد الكمبيالة، السند الأدنى، الشيك، اذونات الخزنة.

2- الأوراق المالية: وهي أدوات الائتمان طويل الأجل وأهمها الأسهم والسندات.

• أهمية الائتمان في البنك الوطني الجزائري

إن دور الائتمان مهم في تنمية الاقتصاد الوطني الأموال يدير عجلة الاقتصاد ويؤمن العمالة ويزيد من طاقة الإنتاج والدخل الوطني، ولا شك إن أهدافا بهذه الأهمية والشمول تستدعي اهتماما خاصا إن السلطات النقدية والمالية للرقابة على الائتمان غير المستقرة ،وقصور عملية الائتمان بالنسبة للقطاعات الرئيسية والإنتاجية، لذلك حضت سياسة الائتمان بالاهتمام الكبير من السلطات النقدية وحددت المؤسسات المصرفية قواعد وأسس لإتباعها في نطاق التسليف.

#### المطلب الرابع: قياس مخاطر البنك الوطني الجزائري - وكالة قائمة-

طبقا لتعليمية رقم 91/34 الصادرة عن بنك الجزائر تقسم المخاطر إلي أربعة أقسام نسبة قياس كالتالي :

##### 1-مخاطر نسبية 100% :

- خصم المحفظة
- قروض الإيجار
- الحسابات المدنية
- قروض شؤون الموظفين

##### 2-مخاطر نسبة 25% :

- اتفاقيات مع مؤسسات لقروض مستقرة بالخارج
- حسابات عادية
- توظيف وتشغيل الأموال
- تعهدات بالتوقيع

##### 3- مخاطر نسبة 5% :

- اتفاقيات مع البنوك و المؤسسات مالية مستقرة بالجزائر.
- حسابات مادية
- توظيف و تشغيل الأموال.
- تعهدات بالتوقيع.

##### 4-مخاطر نسبة 0% :

- الترامات الدولة
- مستحقات علي الدولة

وفي الأخير تبقي هذه المعطيات سوى أرقام بدون وجود أوراق تثبت ذلك لرفض المقابلون بإعطائنا معلومات لواجب التحفظ في هذا البنك. وكالة قائمة

#### المطلب الخامس: دور نظام التأمين علي الودائع في البنك الوطني الجزائري -وكالة قائمة-

يتضح لنا دور نظام التأمين علي الودائع -وكالة قائمة - من خلال دورين وقائي وعلاجي ,فيما يلي تفصيل ذلك هذا البنك -وكالة قائمة-

##### 1-الدور الوقائي لأنظمة التأمين علي الودائع

معظم تشريعات أنظمة التأمين علي الودائع تتوخي الحماية الوقائية وليس العلاجية أي أنها تهدف إلي حماية الأموال المودعين من خلال الرقابة على البنوك قبل وصول البنك مرحلة التوقف عن الدفع ، إلا أن هذا الدور الوقائي يتفاوت من بلد إلى آخر فمثلا في السودان أعطى القانون للصندوق سلطة جمع البيانات والمعلومات والتقارير على البنوك مباشرة ،أو عن طريق بنك السودان مع صلاحية إجراء مراجعة خاصة لأي بنك أو تفتيش دفاتره بواسطة بنك السودان من أجل التأكد من السلامة المالية لأي بنك، كما أن هناك آلية لتنسيق المستمر بين الصندوق وبين السودان في هذا المجال على العكس ففي البحرين لم يمنح القانون أي سلطات أو صلاحيات رقابية لنظام التأمين ونفس الحال في كل من مصر وفرنسا وألمانيا.

تستعين أنظمة التأمين على الودائع بعدة وسائل وأساليب لهذا الدور الوقائي، إذ تضع عددا من الضوابط يشترط توافرها لانضمام البنك للنظام كما يخضع البنك المنظم لعدد من المعايير التي تكفل متانة مركزه المالي وتوافر السيولة لديه.



ولقد تنامي دور هذه الأنظمة إلى الحد الذي وصل إلى تدخلها لدى البنوك الضعيفة لمنعها من عرض أسعار فائدة مرتفعة لاغرام مزيد من العملاء.

## 2-الدور العلاجي لنظام التأمين على الودائع:

يلاحظ انه هناك العديد من المشكلات المصرفية التي تكون إحداها أو كلها سببا في إفلاس بنك أو إيساره ويلعب نظام التأمين على الودائع دور فاعلا في معالجة المشكلات المصرفية والتي تبين (تلخص) فيما يلي:

### 2-1 مشكلات الائتمان الرديء:

تعد مشكلة الائتمان الرديء من أصعب المشاكل التي تواجه البنوك وهي بساطة أن تمنح البنك قروضا لا يستطيع استعادتها ومن باب أولى الفوائد المحصلة ، قد ينشأ الائتمان الرديء إما لأسباب ترجع إلى البنك أو لأسباب ترجع إلى العميل ونشاطه، وما قد يتعرض إليه من مشاكل لأسباب اقتصادية عامة ، وإزاء ذلك فإن نظام التأمين على الودائع يجدد نسبة من القروض إلى حقوق الملكية ، والودائع كما يعد نسبة من القروض للعميل الواحد بالنسبة لرأس مال البنك ورأس مال العميل.

### 2-2عجز السيولة:

بالرغم أن بعض البنوك يتوفر لديه حجم مناسب من الودائع وحجم مناسب من القروض الجيدة ومع ذلك يعاني من عجز السيولة، إذا تتوقف سيولة المصرف على قدرة محفظة موجوداته المختلفة على التحول إلى نقد بسرعة وبدون خسارة عن تكلفة شرائها ، عموما فإنه كلما قصر اجل الموجودات كلما ازدادت سيولة المصرف وعلى الجانب الآخر وهو جانب المطلوبات فكلما طال اجل المطلوبات كلما تحسنت سيولة المصرف وبقدر الضغوطات التي تفرضها المطلوبات قصيرة الأجل على مكونات محفظة موجودات بقدر ما تبدو أهمية الحفاظ على نسبة السيولة المناسبة.

### 2-3 عدم كفاءة رأس المال:

ترجع أهمية رأس المال إلى الوظائف الهامة التي تقوم بها والتي من أهمها امتصاص الخسائر الناتجة عن التشغيل وتدعيم ثقة المودعين وكذا ثقة السلطات الرقابية في قدرة البنك على مواجهة المشكلات ونظرا لأهمية كفاية رأس المال يضع النظام العديد من المعايير لقياسه وكفائته ، فعلى سبيل المثال يراقب نسبة رأس المال إلى كل من الودائع الموجودة والموجودات ذات المخاطر ويتدخل في زيادة الاحتياطات والأرباح المحتجزة .

### 2-4 التركيز في أنشطة البنك سواء في مجال الودائع والقروض:

تشكل في كثير من الأحيان ظاهرة التركيز لدى البنك عقبة كبيرة ، فإذا ما واجه عميل نشاط مما تتركز فيه عمليات البنك صعوبات أو إيسار ومن ثم يتعين عدم تركيز نسبة كبيرة من ودايع البنك في عميل أو عدد محدود من العملاء أو حتى يتركز داخل قطاع واحد من قطاعات النشاط ، نفس الأمر بالنسبة للقروض ، لذا يتم تدخل النظام في مراقبة قيام المصارف المنظمة له بتحقيق المربح المناسب من عملاء الودائع والقروض وتوزيعهم على القطاعات المختلفة في الاقتصاد تقادي لتركز مخاطر البنك بتركيز عملياته في عميل أو قطاع اقتصادي معين.

### 2-5 مشكلة ظهور الخسائر:

ترجع الخسائر عموما إلى سوء الإدارة زيادة المصروفات أو نتيجة غش ، اختلاس أو احتيال إلى غير ذلك، ويتدخل في هذا النظام الصدد بإبداء الرأي في المديرين الرئيسيين للبنك أو أعضاء مجلس إدراته كما يرجع أحيانا الضوابط الفنية لبعض العمليات المصرفية كعمليات المضاربة على العملات وذلك تلاقيا لمخاطر التدليس أو ضعف الأداء.

### المبحث الثالث : رضا الزبون على نظام الودائع في BNA-وكالة قائمة-

#### المطلب الأول: بناء الاستثمارة وتوزيعها

1- مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من زبائن البنك الذين يودعون أموالهم فيها بغرض ادخارها وبهدف استغلالها والحفاظ عليها.

ونظرا لكبر حجم مجتمع الدراسة قمنا بحصر دراستنا على مودعي وكالة البنك الوطني الجزائري BNA الكائن مقره في ولاية قالمة.

2- عينة الدراسة: تحقيقا للاستفادة القصوى من إجابات المبحوثين وبغرض الوصول إلى النتائج الأكثر دقة ثم اخذ عينة عشوائية من مودعي البنك الوطني الجزائري BNA ووكالة قالمة، وعلى هذا الأساس قمنا بتوزيع (50) استثمارة على زبائن هذا البنك.

وقد تم بناء لاستثمارة على أربع محاور خصصنا المحور الأول معلومات شخصية والمحور الثاني تناولنا فيه وصف تعامل الزبون مع الوكالة ثم المحور الثالث تحدثنا فيه عن المخاطر الودائع أما المحور الرابع تطرقنا إلى واقع نظام ضمان الودائع في BNA-وكالة قالمة .

#### المطلب الثاني: تحليل الاستثمارة ونتائجها

سنتطرق في هذا المطلب إلى تحليل الاستثمارة وتقييم نتائجها وهذا لتدعيم الدراسة السابقة لبنك BNA- وكالة قالمة- ، حيث سيتم التعرف فيها على آراء الزبائن ومدى رضاهم عن تطبيق نظام ضمان الودائع وحماية ودائعهم للتعرض للمخاطر.

#### 1-تحليل الاستثمارة

##### المحور الأول:معلومات شخصية

##### 1- بالنسبة للجنس

#### 2-الجدول رقم (07): المعلومات الخاصة بتحليل الجنس

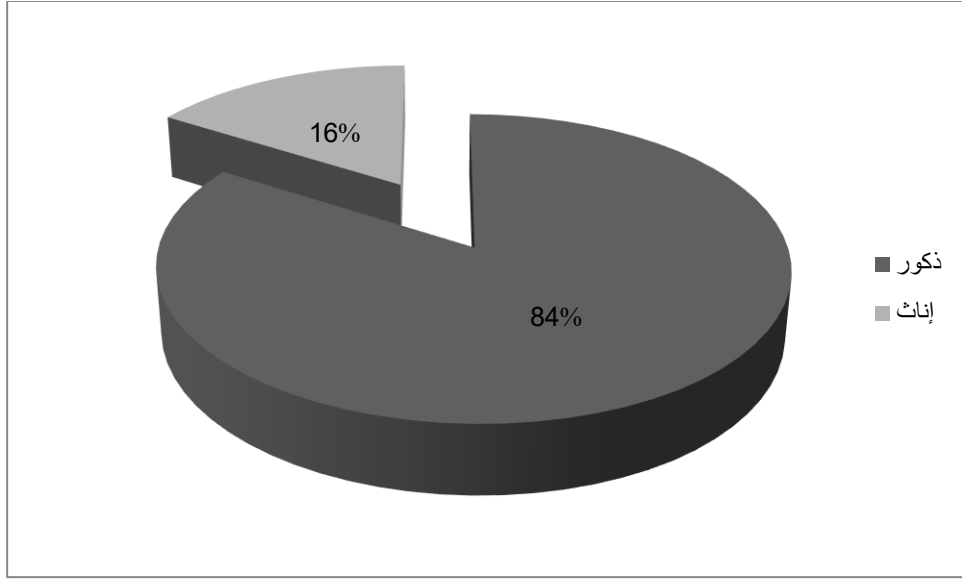
النسبة المئوية	التكرار	نوع الجنس
84%	42	ذكور
16%	08	إناث
% 100	50	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج الاستثمارة

التعليق: يتضح من خلال الجدول السابق أن عدد الذكور 42 من مجموع 50 حيث تمثل نسبتهم 84% أما الإناث 08 بنسبة 16% هذا ما يدل أن معظم زبائن البنك ذكور ، ربما يعود السبب عملهم أو الى أنهم يتعاملون مع البنك بوكالة نظرا لطبيعة العمل.

والتمثيل البياني التالي يوضح أكثر هذا الفرق.

الشكل رقم (07): المعلومات الخاصة لتحليل الجنس



المصدر : من إعداد الباحثين بناء على نتائج الاستمارة

### 3- بالنسبة السن

الجدول رقم (08): خاص بتحليل السن

النسبة المئوية	التكرار	فئة السن
18%	09	من 30-25 سنة
50%	25	من 45-35 سنة
32%	16	45 فأكثر
100%	50	المجموع

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على نتائج الاستمارة

التعليق: من بين 50 زبون مستجوب اتضح أن الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35-45 سنة يمثلون أكبر نسبة 50% بعدد يقدر 25 زبون من بينهم 08 إناث ، ثم الذين تتراوح أعمارهم ما بين 45 وأكثر بنسبة 32% بـ 16 زبون ، تليها مباشرة الفئة 30-25 سنة نسبتها 18% .

### 4- بالنسبة للمستوى التعليمي

5- جدول رقم (09): خاص بتحليل مستوى التعليمي

النسبة المئوية	التكرار	المستوى التعليمي
00%	00	ابتدائي

متوسط	03	%6
ثانوي	21	%42
جامعي	26	%52
المجموع	50	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج الاستمارة

التعليق: نجد أن أصحاب المؤهلات العلمية بمستوى جامعي بنسبة 52% من بينهم 08 إناث تتراوح أعمارهم من 35-45 سنة هم أكثر من مستوى ثانوي بنسبة 42% أما المستوى المتوسط فهو أدنى بنسبة 06%.  
4- بالنسبة للتوظيف

الجدول رقم(10): خاص بالتوظيف

النسبة المئوية	التكرار	التوظيف
%34	17	تاجر
%40	20	إعمال حرة
%16	08	موظف
%10	05	مهنة أخرى
%100	50	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج الاستمارة

التعليق: من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن نسبة الأعمال الحرة 40% تمثل أعلى نسبة أما أدنى نسبة فهي مهنة أخرى 10%. هذا ما يفسر أن معظم متعاملين BNA يعملون القطاع الخاص، ثم تليها الذين يعملون في القطاع العام ، ثم تليها الذين يعملون في القطاع (موظف) تمثل 16%.

المحور الثاني: وصف تعامل الزبون مع الوكالة

1- بالنسبة السؤال : متى بدأ تعاملك مع BNA وكالة قائمة  
الجدول رقم (11): متى بدأ تعاملك مع BNA وكالة قائمة

النسبة المئوية	التكرار	التعامل
%04	02	من 1-3 سنوات
%36	18	من 3-6 سنوات
%60	30	6 سنوات فأكثر
%100	50	المجموع

**المصدر:** من إعداد الباحثين بناء على نتائج الاستمارة  
**التعليق:** نلاحظ أن المتعاملين مع البنك منذ 06 سنوات فأكثر تمثل 60 % ثم تأتي المتعاملين م 3-6 سنوات تمثل نسبتهم 36% أما النسبة الأدنى تمثل 4% من 1-3 سنوات.  
**2- بالنسبة للسؤال : صفة تعاملك مع BNA وكالة قائمة الجدول رقم (12):** خاص بصفة التعامل

الصفة	التكرار	النسبة المئوية
مقترض	07	12.28 %
مودع	50	87.72 %
المجموع	57	100 %

**المصدر:** من إعداد الباحثين بناء على نتائج الاستمارة  
**التعليق:** وجدنا 07 متعاملين مع BNA لهم صفتين (مقترض ومودع معا). حيث تمثل نسبتهم 12.28% أما المودعين فتمثل نسبتهم 87.72%.

**3- النسبة للسؤال : لماذا تتعامل مع BNA وكالة قائمة الجدول رقم (13):** خاص بنوع التعامل مع البنك

الصفة	التكرار	النسبة المئوية
لوجود نظام التأمين على الودائع	12	19.67 %
ارتفاع معدل فائدة الودائع	19	31.15 %
انخفاض معدل فائدة الودائع	18	29.51 %
إجابات أخرى	12	19.67 %
المجموع	61	100 %

**المصدر:** من إعداد الباحثين بناء على نتائج الاستمارة  
**التعليق:** نلاحظ أن مجموع الإجابات لسبب تعامل مع BNA هو 61 ونحن استجوبنا 50 زبون فقط يرجع السبب في هذا إلى الزبون قد يختار سبب واحد أو سببين أو أكثر من بين الإجابات نجد أن الارتفاع عل فائدة على الودائع تمثل أعلى نسبة 31.15 % ثم تليها انخفاض معدل فائدة القروض بنسبة 29.51% ونجد أن وجود نظام التأمين على الودائع وإجابات أخرى تمثل نسبتهم 19.67%. المتمثلة في: طبيعة العمل، التعامل على أساس

إجباري التابع لوزارة العمل، رداءة المعاملة والاستقبال في البنوك الأخرى لوجود علاقات شخصية مع الموظفين وحسن الاستقبال في BNA.

4- بالنسبة للسؤال : أي نوع من الودائع تتعامل مع هذا البنك  
الجدول رقم (14): خاص بنوع التعامل مع البنك BNA وكالة قائمة

النسبة المئوية	التكرار	الصفة
24%	12	ودائع جارية
14%	07	ودائع لأجل
62%	31	ودائع ادخارية
100%	50	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج الاستمارة

التعليق: يتبين لنا أن الوديعة الادخارية تمثل 62% ثم تليها ودائع جارية 24% وفي الأخير ودائع لأجل بنسبة 14%. وهذا يرجع لكون المودع يفضل توظيف أمواله على المدى الطويل، وكذا بالإضافة إلى ارتفاع نسبة معدل الفائدة في هذه الودائع مقارنة مع الودائع الأخرى

المحور الثالث: مخاطر الودائع في BNA وكالة قائمة

1- بالنسبة للسؤال : هل لديك معلومات حول وجود خطر مالي على ودائعك  
الجدول رقم (15): معلومات حول وجود خطر مالي على الودائع

النسبة المئوية	التكرار	البيان
76%	38	نعم
24%	12	لا
100%	50	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج الاستمارة

التعليق: من خلال الجدول وجدنا أن 38 زبون يعلم بوجود خطر مالي وتمثل نسبته 76% أما الباقي ليست لديهم أي معلومة وتمثل نسبتهم 24% .

2- بالنسبة للسؤال: إذا كانت الإجابة بنعم فيها يتمثل هذا الخطر المالي  
الجدول رقم (16): فيما يتمثل المخاطر المالية

النسبة المئوية	التكرار	البيان
17.78%	16	خطر معدل الفائدة
31.11%	28	خطر السيولة
27.78%	25	خطر عدم القدرة على التحصيل

خطر الائتمان	21	%23.32
المجموع	90	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج الاستمارة  
التعليق: وجدنا 90 إجابة راجع السبب لإجابة الزبون على عدة اختيارات حيث نجد أن خطر السيولة تمثل أكثر نسبة 31.11 % وتليها خطر عدم القدرة على التحصيل أي نسبة 27.78% ثم خطر الائتمان نسبة 32.23% وفي الأخير خطر معدل الفائدة بنسبة 17.78% ، وربما يرجع السبب حسب الزبون إلى التعرض البنك إلى عجز وعدم قدرته على التسديد في الوقت المناسب.

3- بالنسبة للسؤال: هل المخاطر المالية التي تتعرض لها ودائعك تنشأ عن طريق الجدول رقم (17):سبب إنشاء المخاطر المالية

البيان	التكرار	النسبة المئوية
تعرض المنظمة لتغيرات في أسعار السوق	15	%25
الناشئة عن أعمال داخلية	32	%53.33
فشل المنظمة	06	%10
إجابة أخرى	07	%11.67
المجموع	60	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج الاستمارة  
التعليق: وجدنا أعلى نسبة 53.33% والمتمثلة في أعمال داخلية وتليها تعرض المنظمة للتغيرات في أسعار السوق ، بنسبة 25% . ثم إجابات أخرى وذلك بنسبة 11.67% والمتمثلة في تغيرات في النشاط وتغيرات في أسعار الفائدة. أما فشل المنظمة فهي تمثل أدنى نسبة 10% .

المحور الرابع: واقع نظام ضمان الودائع في BNA وكالة قائمة  
1- بالنسبة للسؤال: هل تعلم بوجود نظام ضمان الودائع في BNA وكالة قائمة  
الجدول رقم (18): هل تعلم بوجود نظام ضمان الودائع

البيان	التكرار	النسبة المئوية
نعم	45	%90
لا	05	%10
المجموع	50	%100

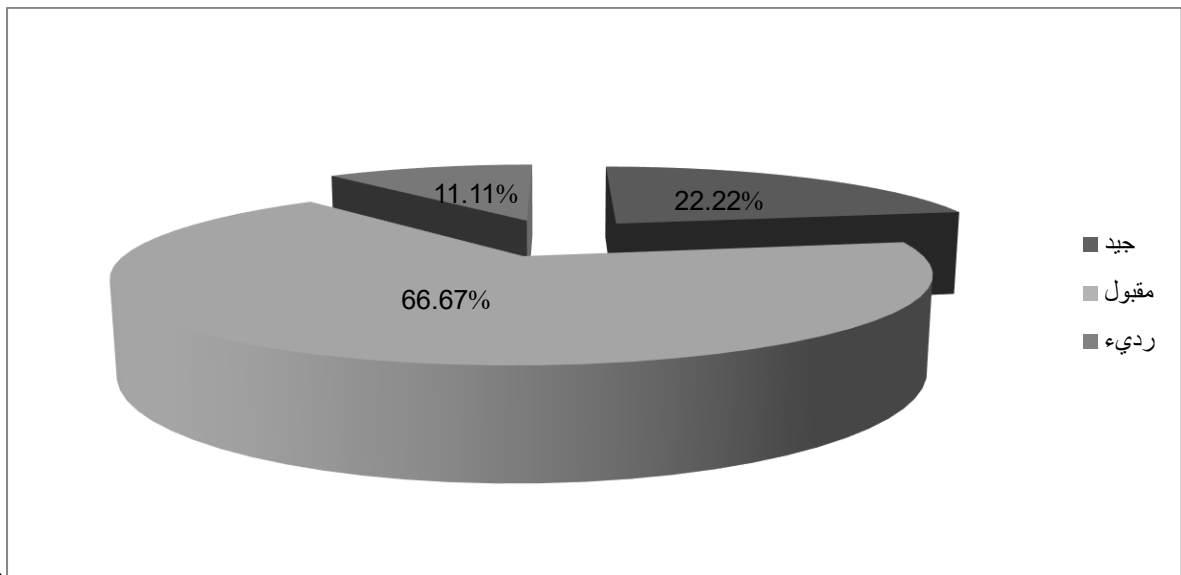
المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج الاستمارة  
التعليق: من خلال الجدول السابق تبين أن معظم أفراد العينة على علم بهذا النظام أي تم التعرف عليه تلقائيا حيث بلغت نسبة الذين تعرفوا على هذا النظام بمجرد تلميح له بنسبة 90% أما الباقين لم يتعرفوا عليه ونسبتهم 10%.



6- بالنسبة للسؤال: إذا كانت الإجابة بنعم فما هو رأيك في هذا النظام  
الجدول رقم (19): رأي الزبون في هذا النظام

النسبة المئوية	التكرار	البيان
22.22%	10	جيد
66.67%	30	مقبول
11.11%	05	رديء
100%	50	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج الاستمارة  
التعليق: من بين 45 زبون مستوجب كانت إجاباتهم بـ 30 اجابة على أن هذا النظام مقبول بنسبة 66.67% ، ثم  
الإجابة بأنه جيد تمثل بنسبة 22.22% وأن الإجابة بأن رديء تمثل بنسبة 11.11% هذا ما يدل على أن هذا  
النظام الذي يقدمه BNA في المستوى المطلوب والذي يرغب فيه الزبون.  
الشكل رقم (05): رأي المتعاملين في النظام



3- بالنسبة للسؤال: هل تعتبر أن دوره وقائي أو علاجي  
الجدول رقم (20): دور نظام ضمان الودائع

النسبة	التكرار	البيان
73.33%	33	وقائي
26.67%	12	علاجي
100%	45	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج الاستمارة  
التعليق: نجد أن دور هذا النظام يعتمد على الدور الوقائي بنسبة 73.33% أي بنسبة أكبر من الدور العلاجي  
التي تمثلت في 26.67%.

4- بالنسبة للسؤال : بأي وسيلة تمكنت من معرفة وجود هذا النظام في البنك نجد أن معظم زبائن بنك BNA أجابوا على هذا السؤال بان الوسيلة التي تمكنوا من خلالها بوجود هذا النظام يتمثل في:

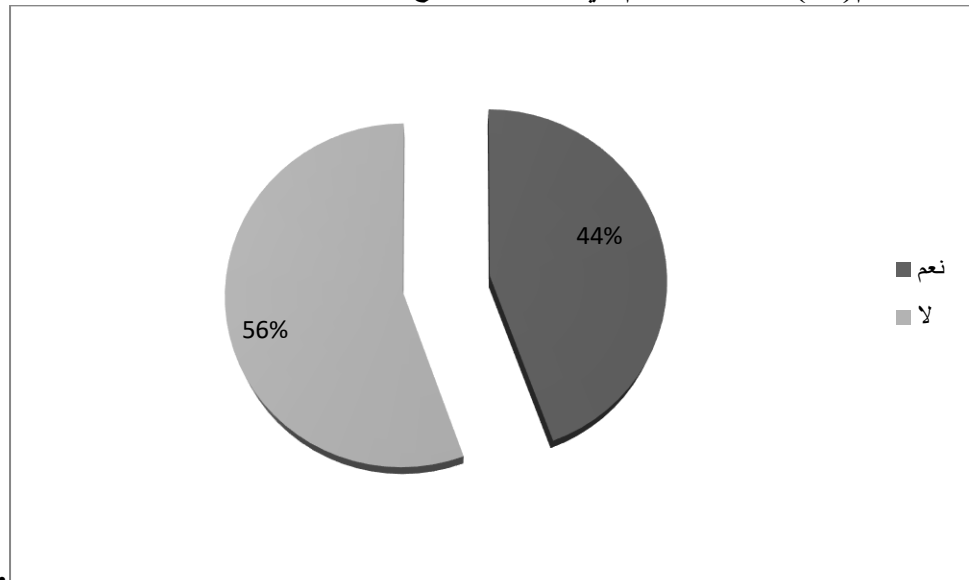
- سؤال موظفيه
- عن طريق كثرة التعامل مع BNA.
- المسؤول عن الودائع في البنك.
- عن طريق الموقع الالكتروني.
- عن طريق الإشهار في التلفزيون .
- الملصقات الجدارية

5- بالنسبة للسؤال : هل تعتبر هذا النظام فعال في حماية ودائعك  
الجدول رقم(21): فعالية النظام في حماية الودائع

النسبة	التكرار	البيان
44.44%	20	نعم
55.56%	25	لا
100%	45	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج الاستمارة

التعليق : نجد من بين 45 زبون أن نسبة 44.44% تعتبر هذا النظام فعال أما الباقية والتي تمثل نسبتهم 55.56 لا يعتبرونه فعال ربما يرجع السبب إلى عدم درايتهم بأهمية هذا النظام في حماية ودائعهم كذلك إلى عدم وجود رقابة فعالة ، ونقص خبرة الموظفين في هذا النظام.  
الشكل رقم(08): فعالية النظام في حماية الودائع

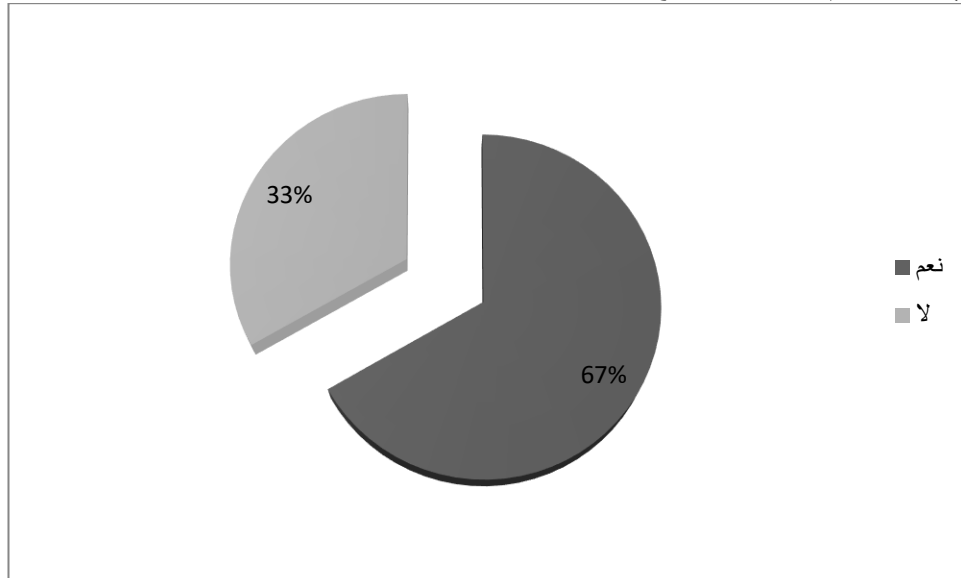


6- بالنسبة للسؤال: هل نظام ضمان الودائع يشعرك بالاطمئنان على أموال  
الجدول رقم(22): هل نظام ضمان الودائع يشعرك بالاطمئنان على أموال

النسبة	التكرار	البيان
66.67%	30	نعم
33.33%	15	لا
100%	45	المجموع

**المصدر:** من إعداد الباحثين بناء على نتائج الاستمارة  
**التعليق:** لقد تم الإجابة على هذا السؤال أن نظام ضمان الودائع يشعرك بالاطمئنان على أموالك بنسبة 66.67% أي 30 زبون أما اللذين يشعرون بالعكس فكانت نسبتهم 33.33%.

الشكل رقم (09): هل نظام ضمان الودائع يشعرك بالاطمئنان على أموال



7- بالنسبة للسؤال: ما هي الميزات التي يقدمها هذا النظام  
الجدول رقم(23): الميزات التي يقدمها هذا النظام

النسبة	التكرار	الميزات التي يقدمها هذا النظام
38.57%	27	حماية أموالك من الضياع والتعثر
35.71%	25	زيادة ثقتك من البنك
25.72%	18	نقص القلق حيال الأوضاع المالية الخاصة بالبنك
100%	70	المجموع

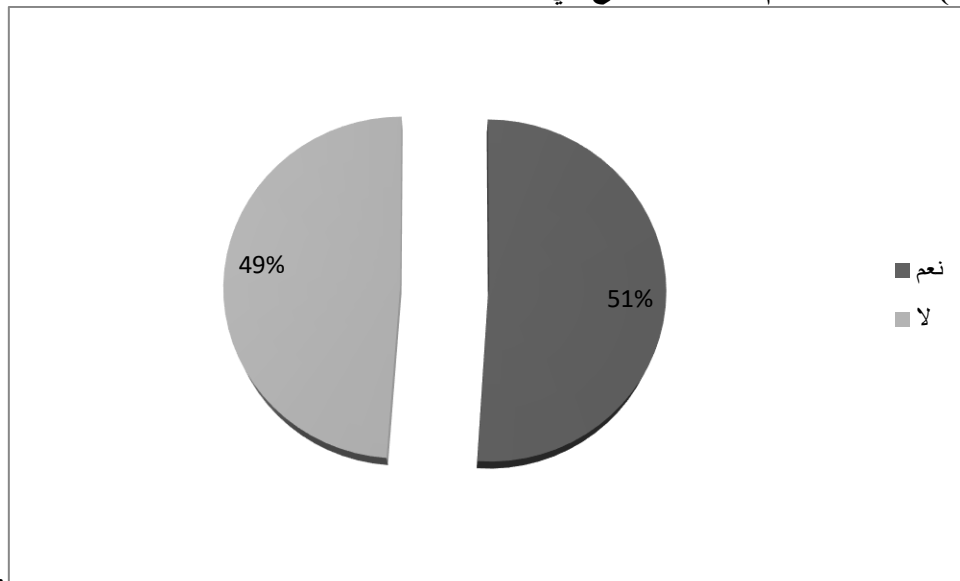
**المصدر:** من إعداد الباحثين بناء على نتائج الاستمارة  
**التعليق:** نلاحظ مجموع الإجابات لميزات التي يقدمها مالك هذا النظام هو 70 إجابة ونحن استوجبتنا 45 زبون فقط يرجع السبب في هذا إلى الزبون قد يختار ميزة أو ميزتين أو أكثر. من بين 70 مستوجب نجد أن نسبة 38.57% بالإجابة على حماية أمواله من الضياع والتعثر ، أما في المرتبة الثانية تأتي الإجابة على زيادة الثقة في البنك وتمثل 35.71% ، وفي الأخير أي الإجابة نقص القلق حيال الأوضاع المالية الخاصة بالبنك حيث تمثل 25.72% أي 18 زبون.

8- بالنسبة للسؤال : هل يتميز نظام ضمان الودائع في BNA عن غيره  
الجدول رقم(24):مميزات نظام ضمان الودائع في BNA عن غيره-وكالة قائمة-

النسبة	التكرار	البيان
%51.11	23	نعم
%48.89	22	لا
%100	45	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج الاستمارة.

الشكل رقم (10): مميزات نظام ضمان الودائع في BNA عن غيره-وكالة قائمة-



التعليق: من بين 45 مستجوب نجد 23 زبون يرون أن نظام ضمان الودائع في BNA يتميز عن غيره وتمثل نسبتهم %51.11 أما الباقي والتي تمثل نسبتهم %48.89 لا يرون انه يتميز عن غيره من البنوك. أما بالنسبة الذين اجابوا على انه يتميز عن غيره من البنوك تتمثل هذه الميزات فيما يلي:

- يعطي الثقة ويشعر المودعين بالاطمئنان على أموالهم.
- توفير السيولة اللازمة في حالة وجود عجز لدى المودعين.
- يسمح للعميل بالشعور بالراحة حالة تحويل أمواله.
- تقليل الآثار السلبية التي تواجه الودائع.
- توفير عامل الأمان للمودعين.
- توفير الرقابة اللازمة وحماية الودائع للتعرض من المخاطر

9- بالنسبة للسؤال: ما هي اقتراحاتك لترقية هذا النظام

أجابنا على هذا السؤال سوى 35 زبون والتي تمثل نسبة 77.78% أما الباقي والذي يمثل نسبة 22.22% فيرى أن هذا النظام لا يحتاج إلى تطوير وترقية .  
تتمثل هذه الاقتراحات لترقية هذا النظام في :  
- حسن التسيير .

- الزيادة في الإشهار للتعرف عليه أكثر.
- الزيادة في عملية الرقابة أكثر مما هو موجود في البنك.
- توفير أنظمة إفصاح فعالة ومناسبة للتعرف على هذا النظام بصورة جيدة.
- تحسين وتطوير الأنظمة الداخلية للبنك BNA .
- وضع ملصقات بصورة كبيرة داخل البنك لتمكن الزبون من قراءتها .
- الاستفادة من التجارب السابقة والعمل أكثر للوصول إلى ما هو أفضل .

#### المطلب الثالث: النتائج المستقاة من الدراسة:

لقد توصلنا من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها في البنك الوطني الجزائري وكالة قالمة – إلى الايجابيات والسلبيات التالية:

#### 1- الايجابيات:

- أن معظم زبائن بنك BNA يتعاملون معه بسبب ارتفاع معدل فائدة الودائع .
- برنامج وسياسات البنك في توسيع نشاطها مثل تقديم القروض في جميع المجالات وزيادة في حجم ودائعها خاصة بعد ظهور نظام ضمان الودائع.
- زيادة الإقبال على البنك خاصة في إبداع الودائع .
- وجود موظفي متخصصين في مجال معين مثلا موظفين المتخصصين في مجال التعامل مع المودعين وآخرين متخصصين في التعامل مع الأجراء.
- توفر الأمن بشكل كبير.
- توفر اللافتات والملصقات في الوكالة لجلب انتباه الزبون .
- تدريب المصرفيين على عمليات وأنشطة مؤسسة تأمين الودائع.
- نظام ضمان الودائع يزيد من درجة التعامل المودعين في التعامل مع البنك بفضل عامل الأمان الذي يوفره هذا النظام.
- هذا النظام يعطي الزبون الشعور بالاطمئنان حيال تحويل أمواله من جهة إلى جهة أخرى.

- يوجد هذا النظام تم القضاء على مشكلة السيولة في البنوك وبالتالي توفير الأموال في أي وقت يطلبها المودع وهذا ما يرفع من درجة تعاملهم مع البنوك.
- 2- السلبيات:**
- غياب مصلحة تخص نظام ضمان الودائع.
- كتابة كل الأصول باللغة الفرنسية هذا ما يؤدي إلى عدم قدرة بعض الزبائن على فهمها .
- أن دور نظام ضمان الودائع محصور إلا في الدور الوقائي أكثر من الدور العلاجي.
- عدم وجود رقابة فعالة مما يؤدي إلى تقليل من فعالية هذا النظام .
- عدم دراية فئة معينة من الزبائن بوجود هذا النظام داخل البنك الوطني الجزائري لقلة التعريف والإشهار بهذا النظام.

## الخاتمة العامة:

في إطار التغيرات التي يشهدها العالم الاقتصادي أصبح من الضروري على القطاع المصرفي في التأقلم معها وذلك من خلال إجراء بعض التحويلات سواء على مستوى الهياكل أو على مستوى الوظائف ومن بين التعديلات المتخذة على :

مستوى الهياكل: إدخال مصلحة نظام ضمان الودائع.  
مستوى الوظائف الإدارية: الاهتمام بتوسيع آلية عمل نظام ضمان الودائع الذي يؤدي إلى نجاح واستمرارية المنظمة البنكية .

وقد تبنت أهمية هذا الموضوع بالنسبة للمؤسسة وزبائنها وكذا الجهاز المالي والمصرفي ككل من خلال ما عرضناه في جانبي الدراسة النظري والميداني.

ومن خلال تناولنا لهذا الموضوع بتفاصيل نظرية وتطبيقية خلصنا إلى جملة من النتائج نبينها فيما يلي:  
- إن إنشاء نظام ضمان الودائع كان له تأثيرا ايجابيا على درجة الثقة في الجهاز المصرفي الجزائري ، حيث أن نظام ضمان الودائع يعمل على الحد من الأثر السلبي للظروف السياسية والأوضاع الاقتصادية السائدة في الجهاز المصرفي، الأمر الذي زاد من تعزيز وسائل الإنذار المبكر والإرشادات التحذيرية التي تنذر بقرب وقوع أزمات مالية لدى البنوك .

-يعمل النظام على ضمان عدم إتساع أي أزمة مالية ومنع انتقالها من بنك إلى آخر ، فضلا عن دوره في ضمان التزام البنوك بقاعدة كافية من رؤوس الأموال ، مما يعزز الدور الرقابي ، ويسهم في منع حدوث أي اختلالات جوهرية في أدائه ، مما يكون له اثر ايجابيا كبيرا على زيادة الثقة في الجهاز المصرفي الجزائري.

-أن نظام ضمان الودائع يريح المودعين من خلال توفير حماية للودائع البنكية ويسيطر على المخاطر المالية وإبعادها عن أموالهم مما يؤدي إلى تقليل هذه المخاطر .

-لا يستوجب على المودع سحب أمواله من البنك في حالة حدوث تعثرات مصرفية في البنوك الأخرى وهذا بفضل نظام ضمان الودائع وذلك بارتفاع درجة ثقة المودعين في البنوك الجزائرية.

-القضاء على مشكلة السيولة في البنوك وبالتالي توفر الأموال في أي وقت يطلبها المودع وذلك بوجود هذا النظام.

أظهرت الدراسة أن من أهم العوامل المؤدية إلى تعثر المصارف هو ارتفاع معدلات المخاطر في التسهيلات الائتمانية التي تقدمها هذه المصارف لعملائها.

وعملنا في كل هذا على تقديم بعض التوصيات نعرضها في ما يلي:

-تحديد معالم أساسية أو اعتبارات أساسية عند تصميم هذه الأنظمة أو البرامج لحماية الودائع المصرفية ، بشكل يتسم بالحيطه والحذر ويقلل حالات إفسار المصارف إلى أقصى حد ممكن.

-وجود حلول سريعة لمواجهة فعالة للمشاكل فور ظهورها وقبل استفحالها بأقل قدر ممكن من التكاليف.

-العمل على حل مشاكل الفشل المالي التي تعرضت لها البنوك وتحقيق الاستقرار الاقتصادي بطريقة فعالة عن طريق ضمان الودائع للمصارف.

-العمل على حماية حقوق المودعين واستقرار وسلامة المصارف وتدعيم الثقة فيها من خلال الدور الوقائي.

-التطوير المستمر للضوابط الرقابية والمصرفية اللازمة لضمان حسن إدارة المخاطر، وبيان قوة تأثيرها على الأمان المصرفي.



-ضرورة القيام بالمزيد من الدراسات والأبحاث للوقوف على مدى استقرار تأثير المتغيرات على درجة الأمان المصرفي والتنبؤ بما يمكن أن يكون عليه الوضع في المستقبل بغرض اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي سلبيات المتعلقة بها .

-أهمية توفر إطار الإدارة المخاطر لكل مصرف يتصف بالشمولية ، بحيث يغطي جميع المخاطر التي يتعرض لها حيث يتم خلاله تحديد أنظمة إدارة المخاطر وإجراءاتها ، كما يجب أن يتصف بالمرونة حتى يتوافق مع متغيرات في بيئة الأعمال ويكون إطار فاعلا لإدارة المخاطر.

و في النهاية نرجوا أن نكون وفقنا إلى إثراء رصيد المكتبة الجامعية بموضوع قليل التداول والذي نرجوا معه أن يكون مفتاحا لدراسات أخرى أكثر تعمقا والتي نقدم بعضها منها كاقترح للبحث فيما يلي :

-آليات التعامل مع المخاطر المصرفية وانعكاسها على درجة الأمان المصرفي.

-اثر نظام ضمان الودائع على إدارة المخاطر المصرفية.

-تقييم الأداء المالي للمصارف في ظل نظام ضمان الودائع .

قائمة الجداول:

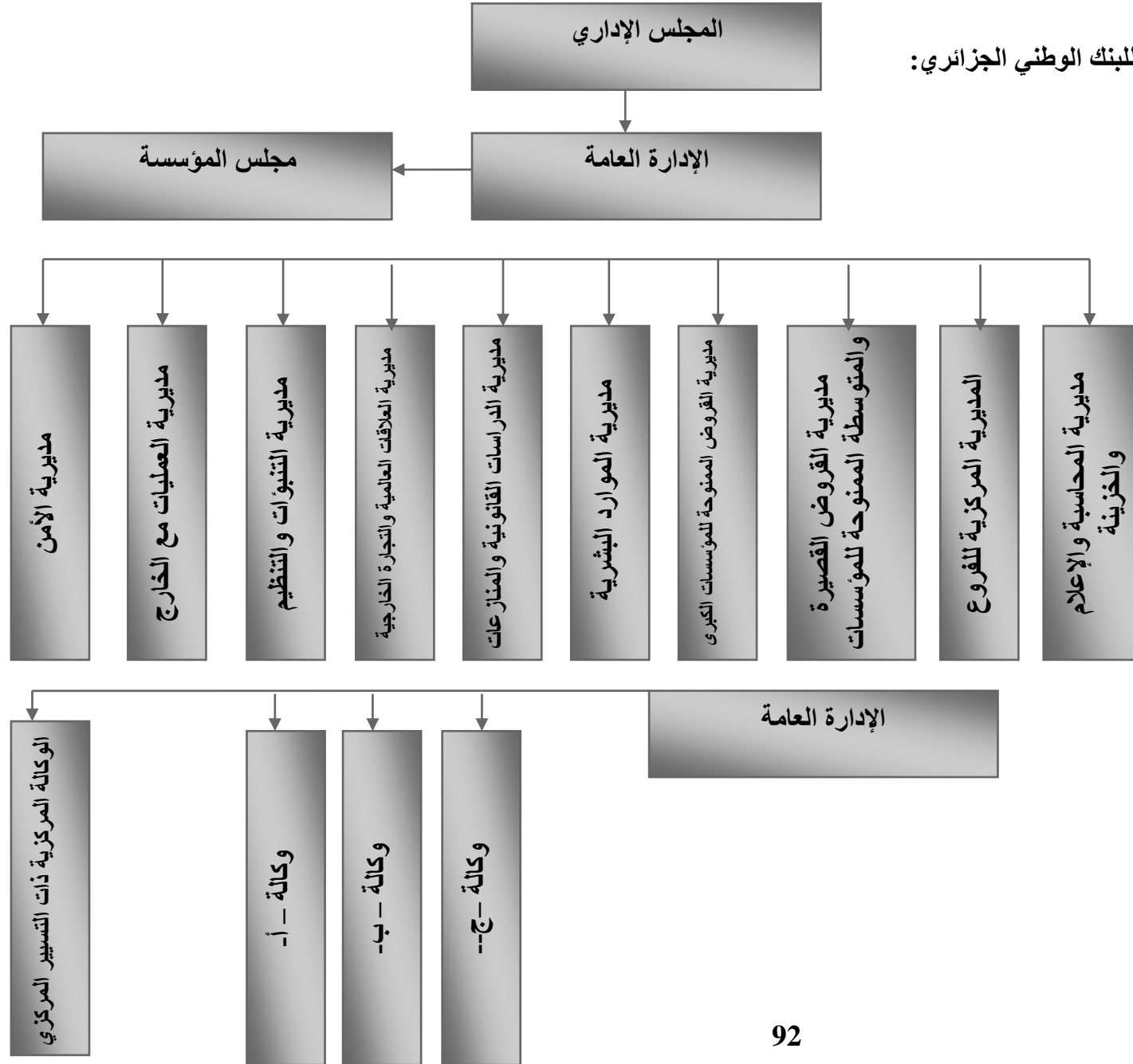
رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
29	إستراتيجية المنافسة على أساس الخدمة المقدمة	01
36	خصائص المخاطر النظامية وغير النظامية	02
43	خطر معدل الفائدة في مؤسسة مقترضة (حالة التزام بالدين)	03
43	خطر المعدل في مؤسسة مقرضة	04
57	مؤشرات قياس المخاطر	05
70	الاختلافات الرئيسية بين أنظمة الحماية الضمنية والأنظمة الصريحة لضمان الودائع	06
99	المعلومات الخاصة بتحليل الجنس	07
100	تحليل السن	08
101	تحليل المستوى التعليمي	09
101	الوظيفة بالنسبة لأفراد العينة	10
102	التعامل مع BNA وكالة قالمة	11
102	صفة التعامل مع BNA وكالة قالمة	12
103	سبب التعامل مع BNA وكالة قالمة	13
103	نوع التعامل مع BNA وكالة قالمة	14
104	المعلومات حول وجود خطر مالي على الودائع	15
104	فيما يتمثل الخطر المالي	16
105	سبب إنشاء المخاطر المالية	17
105	هل تعلم بوجود نظام ضمان الودائع في BNA وكالة قالمة	18
106	رأي الزبون في هذا النظام	19
107	دور نظام ضمان الودائع	20
107	فعالية النظام في حماية الودائع	21
108	هل نظام ضمان الودائع يشعرك بالاطمئنان على أموالك	22
109	المميزات التي يقدمها هذا النظام	23
110	مميزات نظام ضمان الودائع في BNA عن غيره	24

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
03	الوساطة البنكية	01

37	العلاقة بين المخاطر النظامية وغير النظامية	02
51	طريقة إدارة المخاطر المالية	03
92	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	04
106	عدد الذكور والإناث المتعاملين	05
108	فعالية النظام في حماية الودائع	08
109	هل نظام ضمان الودائع يشعرك بالاطمئنان على أموالك	09
110	مميزات نظام ضمان الودائع في BNA عن غيره	10

الشكل رقم: (04) الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري:



## ملخص الدراسة

يشكل نظام الودائع في البنوك التجارية جملة من الإجراءات الهادفة إلى تحقيق الاستقرار في هذه المؤسسة المالية عدة نواحي سواء تلك المتعلقة بأهداف الربحية والاستمرارية من خلال العمل على استقرار العلاقة الجيدة مع الزبون واعتبار الحصول على ثقة رأس مال أساسي للبنك

وهذه الدراسة تسعى إلى تسليط الضوء على مختلف هذه الأبعاد والأهمية المرطبة بهذا النظام من خلال جمع بين أدبيات الموضوع وجانبه النظري ومحاولة التقرب من وقائع تفصله في

البنك الوطني الجزائري **b n a** – وكالة قالمة

**Le système de la garantie des dépôts dans les banques commerciales onstitue1  
Une série de mesures visant à assurer la stabilité de l'institution financière à  
bien des égards, a la fois ceux qui sont liés à la fonction de base (la édiation)  
ou ceux liés aux objectifs de rentabilité et la durabilité grâce à la stabilité de  
la relation avec la clientèle**

**La bonne relation avec le client c'est d'obtenir sa confiance en tant que  
capital d'amorçage de base pour la banque Et cette étude cherche à faire la  
lumière sur ces différentes dimensions et l'importance associée à ce système  
grâce a une combinaison de la littérature du sujet et la partie théorique et  
d'essayer d«se rapprocher avec La réalité de son activation à la Banque  
Nationale algérienne BNA (Agence de Guelma)**